التَمظْهرات المجْتمعيَّة للثقافة الطَّاردة والْحركة الإنسانيَّة نحْو التَنْمية المسْتدامة: دِراسة حَالَة المجْتمع اَلمصْرِي

إعداد

د. هَانِي مُحَمَّد بَهَاءِ الدِّينِ

أستاذ مساعد علم الاجتماع قسم علم الاجتماع

كلية الآداب- جامعة السويس

Email: hany.bahaa@arts.suezuni.edu.eg

DOI: 10.21608/aakj.2025.359272.1982

تاريخ الاستلام : ٩/ ٢/٢٠٢٥م

تاريخ القبول : ٨/ ٣ /٢٠٢٥م

المسْتخْلص:

تتناول الدراسة التمظهرات المجتمعية للثقافة الطاردة في المجتمع المصري وتأثيرها على الحركة الإنسانية نحو التنمية المستدامة. وقوفًا على التحديات والفرص التي يواجهها المجتمع، والسبيل الذي يُمَكِّنٌ من تجاوز هذه الثقافة؛ اعتمادًا على تقنيات المنهج العلمي بأسلوبه الوصفي التحليلي، وطريقة المسح الاجتماعي للعينة، وأدوات التحليل النوعي لبعض التقارير الإنمائية، والقياس والتحليل الكمي عبر تصميم بطارية كلية مُقننة مُتضمنة ثلاثة مقاييس فرعية لـ (الثقافة الطاردة، الحركة الإنسانيَّة، والتنمية البشريَّة)، وفق تدرج القياس الخماسي، جرت معالجة مخرجاته عبر معاملات الإحصاء الوصفي والاستدلالي بعد تطبيقه علي عينة (غير احتمالية بالملاءمة والإتاحة) بلغت (٢٣١٩) مفردة من المجتمع المصري، وخلصت نتائجها إلى أن تمظهرات الثقافة الطاردة تعكس الاختلالات الاجتماعية والبُنَى القائمة في المجتمع، حيث ترتبط بممارسات غير مواتية وحالة المجتمع المصري؛ تسهم في تعزيز اللامساواة والاستبعاد والتهميش الاجتماعي، والهجرة كاستجابة للهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، مما يعرقل الحركة الإنسانية نحو تحقيق التنمية المستدامة، والتي يرتبط تحقيقها بمدى نجاح المجتمع في تقليص الثقافة الطاردة وتحفيز الحركة الإنسانية البناءة، وكشفت الدراسة عن وجود علاقات ارتباطية دالة إحصائيًا بين الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية والتنمية المستدامة، وتأثر مستوى التنمية بتأثير الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية مع تباين الخصائص الاجتماعية للمجتمع المصري. وأوصت بضرورة تعزيز استراتيجيات التنمية الشاملة لتحقيق الاستدامة والتوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: الثقافة الطاردة، الحركة الإنسانية، التنمية البشرية، الاستبعاد الاجتماعي، والتهميش.

Societal Manifestations of Repellent Culture and Human Endeavor in the Pursuit of Sustainable Development:

A Case Study of Egyptian Society.

Abstract:

This study delves into the societal manifestations of a "repellent culture" within the Egyptian context and its subsequent impact on the human endeavor towards sustainable development. By systematically identifying the challenges and opportunities confronting the society, and by exploring potential avenues for overcoming this cultural phenomenon, the study employs a descriptive-analytical scientific method, a social survey using a sample, and qualitative analysis tools for some development reports. It also employs quantitative analysis by designing a Standardized Total Battery including three sub-scales for (repellent culture, human endeavor, and human development), using a five-point Likert scale. The outputs were processed using descriptive and inferential statistical methods. After applying it to a non-probability convenience sample of 2319 individuals from the Egyptian society, the results indicated that the manifestations of a repellent culture reflect societal imbalances and existing structural inequalities. These manifestations are associated with unfavorable practices and conditions within Egyptian society, contributing to the reinforcement of inequality, exclusion, social marginalization, and migration as a response to economic and social fragility. Consequently, this hinders the human endeavor towards achieving sustainable development, the attainment of which is contingent upon the society's success in reducing the repellent culture and stimulating constructive human endeavor Furthermore, the study revealed statistically significant correlations among repellent culture, human endeavor, and sustainable development. The level of development was found to be influenced by both the repellent culture and human endeavor, with variations observed across different social segments of the Egyptian population. Based on these findings, the study recommends the strengthening of comprehensive development strategies to achieve sustainability and equilibrium between economic growth, social justice, and environmental protection.

Keywords: Repellent culture, human endeavor, human development, social exclusion, and marginalization.

اِسْتِهْلَالٌ:

بعبارة دالة وناجزة، نبه عبد الرحمن بن خلدون، في مقدمته المؤسسة لعلم الاجتماع، إلى أن ما يدفع الناس إلى الاجتماع والتعاون، هو ما تقدمه المجتمعات للإنسان من معيشة وكفاية، و«**أنَّ اِختِلاف الأجْيال فِي أحْوالهم إنَّما هُو بِاخْتلاف نِحْلتِهم مِن المعاش، فَإن اِجْتماعهم إنَّما هُو لِلتَّعاون على تحْصيله والابْتداء بِمَا هُو ضَرورِي مِنْه ونشيط قَبِل الحاجي والْكمالِيّ**» (ابن خلدون، ٢٠٠١: ١٤٩). أو بمعنى آخر، حسب هذا المنطق، أن أساس الوضع الحضاري لأي أمة يستند على وضعها الاجتماعي والاقتصادي وسلوكها المعيشي؛ مما يتولد عنه اجتماع أفرادها في تنظيمات وتكوينات مجتمعية من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية، ومن هنا ينبري موضوع الدراسة.

أَوَّلًا: مَوْضُوعُ الدِّرَاسَةِ وَأَهَمِّيَّتِهَا:

في سياق عالمي متغير تشكل الثقافة الطاردة عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق التنمية المستدامة، حيث تُنتج مجتمعًا مفككًا وغير منتج. في المقابل تؤدي الحركة الإنسانية نحو التنمية المستدامة دورًا حاسمًا في مواجهة هذه الثقافة كإطار شمولي يضع الإنسان كمحور رئيسي لعملية التنمية، مع تحقيق تكامل بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. تهدف هذه الحركة إلى تعزيز العدالة، تمكين الأفراد، وحماية البيئة من خلال بناء قدرات الإنسان وتحفيزه على المشاركة الفاعلة في صياغة وتنفيذ سياسات وممارسات تضمن رفاه الأجيال الحالية والمستقبلية.

هذا، وتتمظهر الثقافة عبر ممارسات تأخذ طابعًا اجتماعيًا حينًا وأبعادًا رمزية أحيانًا أخرى، ورغم أن كثيرًا من الأنشطة الاقتصادية والتنموية تأخذ مرجعيتها من الأطر الثقافية للجماعة والمجتمع؛ كثيرًا ما يُغفل البعد الثقافي في الممارسة التنموية، ولا يزال الجدل دائرًا حول مدى ارتباط الثقافة بالتنمية، وهذا بالطبع دليل عافية لأنّ الثقافة بقيت لزمن طويل الدائرة الأكثر غموضًا في تعريفها وتحديد دورها في كل نواحي الحياة ومجالاتها. وقد عوّلنا في هذه الدراسة على المفهوم الوظيفي للثقافة، المتمثل في

كونها المرجعية الكلية لأنظمة المجتمع، وأنساقه المادية والمعنوية التي تنظم وتوجه وترشد تفاعل الأفراد في المجتمع، وتؤطر سلوك وتحركات وعملية التأثر والتأثير بين الفرد والمجتمع من جهة، وبين الأفراد وبعضهم البعض من جهة أخرى. وعلى اعتبار، أن أي مشروع تنموي داخل المجتمع يخضع لسلطته الثقافية.

وقد كانت مقاربة التنمية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي مقاربة اقتصادية صرفة، برزت بشكل واضح عبر نظريات التحديث، والتبعية، والنظام العالمي، والدفعة الخارجية، وتبين من واقع التجربة والممارسة أن مسألة حصر التنمية في الجانب الاقتصادي دون غيره قد ثبت فشلها وعدم قدرتها على تأمين تنمية حقيقية للمجتمعات المعنية (بهاء الدين، ٢٠٢١: ٢١٦٦– ٢١٧٥). لأن هذه النظريات تجاهلت الدور الأساسى والجذري الذي تقوم به الثقافات في هذه المجتمعات، سواء علي مستويات السلب أو الايجاب، باعتبارها عاملًا مساعدًا للتنمية واستدامتها أو معوقًا لها، وهو ما يؤدي إلى الدعوة لأخذ العوامل الثقافية في الاعتبار في عملية التنمية الشاملة (اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، ٢٠٠٩: ١٣٠). ومع عقد السبعينيات والثمانينيات أدرك المختصون بأنه من الممكن لدولة أن تشهد نموًا سريعًا في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة، مما عزز القناعة أن التنمية الاقتصادية بمفردها غير كافية للنهوض بالتنمية الشاملة لأي بلد، ومن هنا أتت ضرورة مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والاجتماعية والإنسانية، وبدأت الأمم المتحدة تعرّف التنمية كونها نموًا اقتصاديًا مضافًا إليه التغيّر الاجتماعي؛ للخروج من فكرة اختزال التنمية فى النمو الاقتصادي وحده، فتصبح أكثر شمولية تتعدد أبعادها الثقافية، وفي هذا السياق برزت مفاهيم التنمية البشرية والتنمية المستدامة، والتى تحاول التركيز على تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد لضمان استدامة الموارد ورفاهية الأجيال القادمة.

وإذا كانت الثقافة هي العلاقة التى تحدد السلوك الاجتماعي لدي الفرد بأسلوب حياة المجتمع، كما تحدد أسلوب الحياة بسلوك الفرد (بن نبي، ٢٠٠٠: ٤٣) وهى

العملية التى يتم بموجبها توجيه أسلوب الحياة في المجتمع باختلاف مجالاته نحو التطوير والتحسين، فإن طبيعة العلاقة بينهما – الثقافة والتنمية – هي علاقة تكاملية مزدوجة، **الأولى** في اتجاه تأثير الثقافة ودورها على عملية التنمية، التي يتم التعامل معها كمتغير تابع، **والثانية** تعنى بتأثير التنمية على الثقافات، فاتجاه تقوية حقوق الإنسان والمساواة والديموقراطية ومكافحة الفقر، وجميعها مفاهيم ومبادئ اتضح ارتباطها بالتنمية في الآونة الأخيرة؛ وبذلك اكتسبت العلاقة بين الثقافة والتنمية بعدًا مهمًا جعل من ترابطهما ترابطًا مزدوجًا بمعنى أن الثقافة لا تحتكر التأثير على التنمية، بل أيضًا صار للتنمية تأثير على الثقافة وتسعى لتحويلها (الشرقاوي، ٢٠٠٧: ١٣٥).

من هنا، بدأ الفكر التنموي يولى المسألة الثقافية اهتمامًا تعاظم تدريجيًا في الآونة الأخيرة إلى الحد الذي باتت فيه الثقافة بعدًا أساسيًا من أبعاد التنمية يستطيع المجتمع والإنسان من خلالها التطلع إلى حياة أفضل (Hawkes, 2001: 3). وقد برز الاتفاق بين الباحثين على أهمية استحضار الثقافة بأوسع معانيها داخل النموذج المعرفي للتنمية (Radcliffe, 2006: 2). وقد عُزِّز هذا الاتجاه خلال المؤتمر الدولي لليونسكو «الثقافة مفتاح التنمية المستدامة»، والذي ركّز بشكل خاص على الروابط العلائقية بين الثقافة والتنمية المستدامة؛ حيث «كانت الثقافة لا تشكل جزءًا من النقاش حول الأهداف الإنمائية في عام ٢٠٠٠، وعليه يجب علينا الاعتراف بها باعتبارها عاملًا لتمكين التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥» (Bogyay, 2013). وتم إدراج الثقافة لأول مرة ضمن الأجندة العالمية للتنمية المستدامة، في إطار أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لعام ٢٠٣٠، التي أقرتها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥. ومن هنا، أصبحت حماية الثقافة وتطويرها هدفًا في حد ذاته، وأداة للمساهمة المباشرة في تحقيق جزء كبير من أهداف التنمية المستدامة، مثل مدن آمنة ودائمة، توفير عمل لائق للجميع، وتعزيز النمو اقتصادي، تقليص الفوارق الاجتماعية، والقضاء على الفقر، محاربة الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، حماية المحيطات، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ودعم مجتمعات أكثر سلامًا وشمولية (U.N, 2015: 2-35). ولا يزال الاعتراف

بأهمية الثقافة حاضرًا حتى اليوم، حيث أكدت المقررة الخاصة للأمم المتحدة (إكسانتاكي، ٢٠٢٢: ٢) أنّ الثقافة عانت كثيرًا من التهميش في استراتيجيات التنمية المستدامة، وشددت على أنّ الثقافة أكثر من "عامل تمكيني" ومحرّك للتنمية المستدامة، بل تشكّل جزءًا لا يتجزّأ منها. وحذّرت من اختزال دور الثقافة إلى مجرد قطاع اقتصادي مدر للدخل، وأكّدت أن التنمية لن تكون مستدامة إلا إذا كانت تتشكل بقيم الناس الذين تشملهم والمعنى الذي ينسبونه إليها، وتحمي التنوع وتستخدم مواردهم الثقافية وتراثهم بجميع أبعاده، الملموسة والمعيشية والطبيعية.

ولم تبرح الدراسات الحديثة التأكيد على العلاقة التلازمية بين الثقافة والتنمية منها، دراسة (Moayerian, 2020)، والتي حاولت الربط بين التنمية الثقافية المجتمعية باعتبارها أداة لتعزيز التضامن والشعور بالالتزام تجاه المجتمع، وقدرة المجتمع على الوصول إلى الموارد المختلفة ومعالجة المشكلات المجتمعية. وأكدت دراسة (Streimikiene, et al, 2019) على أهمية المدخلات الثقافية عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وذلك لوجود علاقة إيجابية دالّة بين مؤشر القيمة الثقافية وأهداف التنمية المستدامة. وبحثت (Azevedo, 2017) في الأساس المنطقي وراء دور الثقافة في التنمية، وما يترتب عليها من استراتيجيات تنموية قائمة على الثقافة، وأوضحت وجود اختلافات في التنمية يمكن تفسيرها بالرجوع إلى الخصائص الثقافية باعتبارها قوة اقتصادية تعمل على توليد فرص العمل وزيادة الإيرادات والدخل، وبالتالي فهي تعزز النمو الاقتصادي. وناقشت (Núñez, 2016)، مفاهيم الثقافة باعتبارها أدوات لتحسين مشاريع التنمية والتكامل الجديدة؛ فالثقافة يمكن من خلالها تعريف التنمية بالخصائص والمؤشرات الثقافية بدلاً من الاعتماد فقط على المؤشرات الاقتصادية، مع اعتبار الثقافة عاملًا أساسيًا للتنمية، وواحدة من الاستراتيجيات التي يمكنها تعزيز رأس المال المكتسب، والعمل على زيادة رأس المال الاجتماعي.

ورغم أهمية الثقافة ودورها الحيوي في تنمية المجتمع، فإن الثقافة الطاردة تشكّل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث تعزز الجمود الاجتماعي، وتضعف

التماسك الاجتماعي، وتمنع تكافؤ الفرص، وتسهم في تعميق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، تعيق الاستخدام الفعّال للموارد البشرية، وتحد من الابتكار والإبداع. وتعد هذه الثقافة مؤشرًا على وجود خلل وظيفي في التعاطى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، وتعكس عجزًا عن التكيف مع معطيات ذلك الواقع ومتطلباته.

وقد أمكن لنا تجميع رؤى العلماء المتشابهة حول الثقافة الطاردة على ندرتها، وتصنيف الأفكار الرئيسية إلى محاور أساسية تمس الظاهرة، مع توضيح إسهامات العلماء الذين يتقاطعون في تفسيرهم للظاهرة من منظور اجتماعي وثقافي وتنموي.

١. الثَّقافة الطَّاردة والإقْصاء الاجْتماعيّ:

في هذا الإطار، تناولت **هانا آرندت** (Arendt) مفهوم الطرد السياسي والاجتماعي في سياق الهجرة القسرية واللاجئين، واعتبرته نتيجة مباشرة لثقافات الإقصاء (Arendt, 1976). ويرى **هيربرت ماركيوز** (Marcuse) أن الأنظمة الرأسمالية الحديثة تعزز ثقافة التهميش من خلال سياسات اقتصادية وثقافية تجعل الفئات المهمشة في وضع استغلالي دائم (Marcuse, 1991). وترى **إيريس ماريون يونغ** أن الظلم الثقافي أحد مظاهر الإقصاء، حيث يتم تهميش فئات بسبب عدم توافقها مع معايير الثقافة المهيمنة (Young, 2022). وتقدم **هيلاري سلفر** (Hilary Silver) رؤية تحليلية متعمقة للإقصاء الاجتماعي كمفهوم متصل بالثقافة الطاردة، من خلال ثلاثة نماذج رئيسية (الليبرالي، الجمهوري، التضامني)، يمكن أن تستخدم لتفسير الديناميكيات المرتبطة بالثقافات التي تعيق الإدماج الاجتماعي وتعزز التهميش والإقصاء الاجتماعي (Silver, 1994: 540-550).

ويناقش **أكسل هونيث** (Honneth) تأثير غياب الاعتراف الاجتماعي في خلق بيئات معادية وثقافات طاردة تعزز الصراعات والتهميش، ويشرح كيف يؤدي انعدام الاعتراف إلى الشعور بالاغتراب والظلم، مما يدفع الأفراد والجماعات نحو المقاومة أو

الهجرة أو الانسحاب من المشاركة المجتمعية (Honneth, 2015). ويوضح ريتشارد سينت (Sennett) تأثير السياسات الاقتصادية النيوليبرالية على بنية العمل والمجتمع، وكيف تعزز هذه السياسات قيم الإقصاء الثقافي والاجتماعي، مما يؤدي إلى ظهور الثقافة الطاردة، وتجعل منها ظاهرة بنيوية (Kovalainen, 2000: 175- 177). ويقدم **زيجمونت باومن** (Bauman) تحليلًا عميقًا للتحولات في العلاقات الاجتماعية في العصر الحديث، وكيف تسهم الحداثة السائلة (Liquid Modernity) في خلق ثقافات طاردة عبر استبعاد الفئات الضعيفة وزيادة حالات الإقصاء الثقافي والاجتماعي (Bauman, 2012: 11-25). وتعرض **كاسلز وميلر** (Castles & Miller) لتأثير الثقافات الطاردة على أنماط الهجرة والتحولات الديموجرافية، حيث يعرض كيف أن التمييز الثقافي والاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي، يسهم في دفع الأفراد والجماعات إلي الهجرة (Castles & Miller, 2009).

٢. الثَّقافة الطَّاردة والْهويَّة الثَّقافيَّة:

وفي هذا الإطار، يعتبر **فرانز فانون** (Fanon)، أن الثقافة الطاردة هي نتاج مباشر للاستعمار، حيث تسعى القوى المهيمنة إلى طرد وتهميش الثقافات الأصلية. (Fanon, 2008). ويرصد إدوارد سعيد، كيفية إنتاج ثقافات طاردة من خلال الأطر الاستعمارية التي تكرس فكرة «الآخر»، عبر خلق ثقافة طاردة تجعل من الشرق مجردًا من الإنسانية في مواجهة الغرب كآخر، وتبرر استبعاده واستغلاله (Said, 1978: 1-28). ويناقش **يورجن هابرماس** (Habermas) تأثير القيم الاجتماعية والثقافية على عمليات التواصل بين الأفراد، ويفسر كيف يمكن لبعض الأنماط الثقافية أن تُسهم في عزلة اجتماعية، وظهور الثقافات الطاردة. ويؤكد على أهمية التواصل العقلاني القائم على التفاهم المتبادل كأساس للتفاعل الاجتماعي السليم، وكيف يمكن أن تعيق القيم الثقافية السلبية هذا التواصل (Habermas, 1984: 286-297). ويؤكد **تشارلز تايلور** (Taylor) علي أهمية الاعتراف الثقافي كوسيلة للتصدي للطرد الاجتماعي والثقافي، لتحقيق العدالة الاجتماعية والاندماج (Taylor, 1994). ويركز **ستيوارت هول** على التمثيل الثقافي،

موضحًا أن الصور النمطية السلبية تسهم في خلق ثقافة طاردة تهمش الفئات المستهدفة (Hall, 2012). بينما يناقش **مانويل كاستلز** ديناميكيات الهوية ويبين كيف تؤدي الهويات المهيمنة إلى خلق ثقافات طاردة تُقصي الهويات الأقل تأثيرًا (Castells, 2010).

٣. الثَّقافة الطَّاردة والتَّنْمية المسْتدامة:

وفي هذا الإطار، يؤكد **أمارتيا سن** (Sen) أن الثقافة الطاردة تؤدي إلى إقصاء الفئات الضعيفة وحرمانها من الحرية الاقتصادية والاجتماعية، مما يعيق المشاركة الكاملة في عمليات التنمية (Sen, 2001). ويربط **أرفين أبادوراي** (Appadurai) بين الثقافة والطموح، موضحًا أن الثقافات الطاردة تقلل من "القدرة على الطموح" لدى الفئات المهمشة، مما يحد من مساهمتها في التنمية (Appadurai, 2004) يتناول **جيرارد ديلانتي** (Delanty) كيف تعمل الثقافات الطاردة على تهميش الفئات الضعيفة وتعطيل عملية الاندماج الاجتماعي، مما يؤدي إلى تفاقم التمييز وعدم المساواة؛ وتعيق عملية التحول إلى مجتمعات شاملة (Delanty, 2009). ويشير **كورونيل** (Coronil) إلى أن الثقافة الطاردة واستبعاد الفئات الضعيفة يحرمها من الوصول للفرص الاقتصادية والاجتماعية، ما يسهم في تكريس الفجوات بين الطبقات الاجتماعية، ويخلق بيئات غير قادرة على تحقيق الاستدامة والعدالة الاجتماعية (Samman & Stewart, 2014).

٤. الثَّقافة الطَّاردة والسِّياسات المؤسَّسيَّة.

وفي هذا الإطار، أعلن **مالينوفسكي** (**Malinowski**) ضرورة فهم الثقافة بالمعني الآلي الوظيفي، عبر خلق المؤسسات التي تعيّن الحلول الجماعية المنظمة لإشباع الحاجات الإنسانية، فالمؤسسات هي العناصر الملموسة في الثقافة، ولا معنى لأي سمة إن لم يتم إرجاعها إلى المؤسسة التى تنتمي إليها (Malinowski, 2002). ويرى **بيير بورديو** (**Bourdieu**) أن الثقافة الطاردة يتم تكريسها من خلال "رأس المال الثقافي" الذي تمتلكه النخب، مما يضعف فرص الفئات المهمشة في الوصول إلى الموارد الاجتماعية والاقتصادية (Bourdieu, 1986). ويناقش **ريبيكا ليفيتاس** (**Levitas**)، كيف يستخدم مفهوم

الإقصاء الاجتماعى وعلاقته بسياسات الحداثة المتأخرة في إطار التبرير لسياسات تنموية واقتصادية محددة، تعزز التمييز بين الفئات الاجتماعية، وهو ما يمكن أن ينتج ثقافات طاردة تُقصي الفئات المهمشة من المجتمع (Levitas, 2005).

هذا، ولم يكن المجتمع المصري بمنأى عن هذا الفهم الإنمائي للثقافة، ليرصد ضمن رؤيته المُحدثة (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠)، عددًا من الممكنات التي تمثل المتطلبات الضرورية والأدوات المقترحة لتنفيذ السياسات والمبادرات والبرامج لتضمن فعالية عملية التطبيق وكفاءتها وتحقق الرؤية، وتتمثل في سبع ركائز رئيسية من ضمنها توفير منظومة ثقافية مساندة حيث تتطلب استدامة التنمية قيمًا ثقافية مساندة تحفز السلوكيات التي تحافظ على ثمار التنمية، وترسخ احترام القانون واحترام التنوع والاختلاف، وعدم التمييز ونبذ العنف (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

وبنظرة عامة على أوضاع التنمية المستدامة بمصر، تصنف الحكومة المصرية، وفقًا للتقارير الإنمائية بأنها من الحكومات متوسطة الالتزام والجهد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقًا لقيمة المؤشر خلال الفترة من (٢٠٠٠ –٢٠٢٢)، علي النحو الوارد بالشكل (١)، والذي يعكس تصاعدًا محدودًا بفارق ٥.٨٩ نقطة عن المؤشر الإجمالي لعام ٢٠٢٣ المقدر بـ ٦٩.٦ نقطة (SDR,2022 & 2023). ومما يؤسف له أن مصر لم تصل إلى التحقيق الكامل لأي هدف من أهداف التنمية المستدامة حتى اللحظة الراهنة، مع تباين حالة القضايا الاجتماعية للتنمية المستدامة، وفقًا للبحث الميداني، فجاءت قضايا **المساواة، والتعليم، والصحة، والسكان** متخلفة بدرجة متوسطة، أما قضايا (الإسكان، والأمن الاجتماعي)، فجاءت متقدمة بدرجة متوسطة، مع وجود العديد من التحديات لجميع القضايا الإنمائية (بهاء الدين، ٢٠٢١: ١٣٤٧).

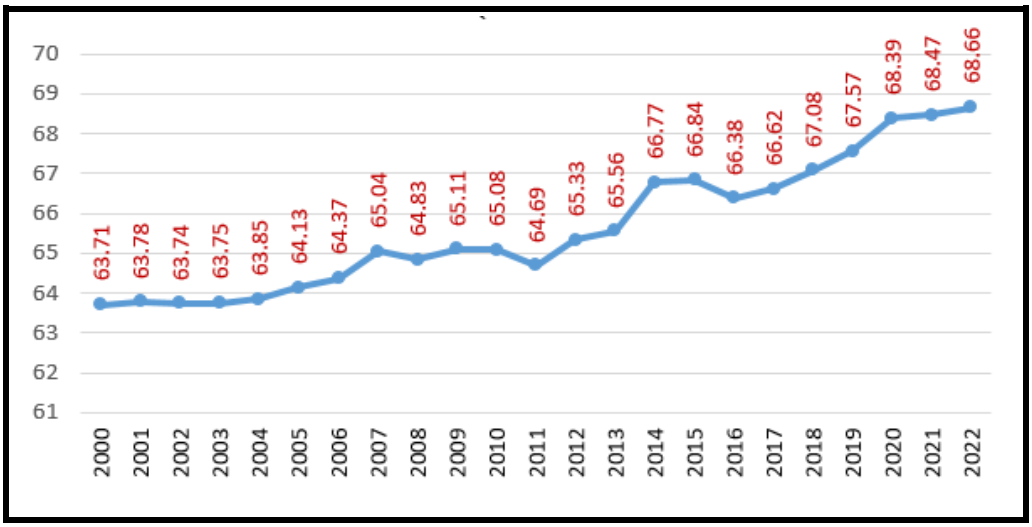

شكل (١). تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية لمصر خلال الفترة من (٢٠٠٠ – ٢٠٢٢).

وعلى إثر تطبيق كامل للاجراءات التى طالب بها صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦ (برنامج الاصلاح الاقتصادي)، ارتفعت نسبة الفقر في مصر إلي أعلى مستوي بلغ ٣٢.٥% لعام ٢٠٢٢ (البنك الدولي، ٢٠٢٢: ٣٢)، مقارنة بـ ٢٩.٧% في العام ٢٠٢٠/١٩ وفقًا للتقديرات الرسمية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠)، ويرجح أن تستمر هذه النسبة بالارتفاع في ظل الضغوط الاقتصادية المرتبطة بالتضخم الذي اتخذ مسارًا تصاعديًا خلال عام ٢٠٢٣ ليصل فى المتوسط إلى ما نسبته ٢٨.١%، وهي الأعلى بكثير من المتوسط العالمي للدول الصاعدة والنامية المقدرة بـ ٨.١%. وجاءت مصر كخامس دولة ذات أعلى معدل تضخم للغذاء في العام ٢٠٢٣ بلغ ٥٦.٣٢%، على الرغم من تراجع معدل تضخم الغذاء العالمي الذي تصدره منظمة الفاو خلال العام نفسه. وتقدر منظمة الفاو أن ٢٨.٥% من السكان في مصر عانوا من درجة شديدة إلى متوسطة من درجات انعدام الأمن الغذائي خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٢، كما تقدر نسبة انتشار نقص التغذية بـ ٧.٢% خلال الفترة نفسها، وهي أعلى نسبة مقارنة بالفترة التي سبقت التعاون مع صندوق النقد الدولي.

ناهيك عن تضاعف الدين الخارجي المصري خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٣ ليصل إلى ١٦٤.٥ مليار دولار مقابل ٥٥.٨ مليار دولار وتدهور هيكل آجاله. وهذا ما دفع العالم المتقدم إلى مشاركة صندوق النقد الدولي إلى التدخل بحزمة إنقاذ لمصر عام ٢٠٢٤، لتفادي تعثرها في سداد تلك الالتزامات. بعد أن أصبح الجنيه المصري سادس أسوأ عملة أداء عالميًا بين العملات أمام الدولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ (حسين وآخرون، ٢٠٢٤: ٥- ٦). إلى جانب ذلك، تواجه مصر العديد من التحديات والمخاطر البيئية، حيث تُصنَّف ضمن أكثر الدول تسببًا في التلوث البيئي بالمنطقة عبر عدة قطاعات، وفقًا لتقرير المناخ والتنمية (البنك الدولي، ٢٠٢٢: ٣).

وهذه بعض من دلائل ومؤشرات تُشير إلى تدهور الأوضاع المعيشية في مصر مع استمرار التضخم المرتفع، وضعف القدرة الشرائية، وزيادة الأعباء الاقتصادية مع رفع الدعم وتقليص الإنفاق الاجتماعي، والتماهي مع المزيد من الإجراءات الاقتصادية غير المواتية وحالة المجتمع المصري، وعجز برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي معالجة هذه الاختلالات المعيشية ودعم الفئات الأكثر تضررًا. بحسب العديد من الدراسات الميدانية (بسيوني، ٢٠٢١)، (راشد، ٢٠٢١)، (مناع، ٢٠٢١)، (السيد، ٢٠٢٢). وفي مجتمع كهذا، يفتقر إلى الاحتواء والدعم اللازم لإشباع الاحتياجات الأساسية لمواطنيه، وفقدان الثقة بالأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المحلية، تتمظهر الثقافة الطاردة حيث يسعى الأفراد للبحث عن بدائل تحقق لهم الخروج من هذا الواقع، والسعي نحو مسارات تنموية مستدامة.

ونظرًا لكون الثقافة ركيزة أساسية لأي سؤال تنموي، ثمة حاجة ملحة لجرد مجموعة التمظهرات الثقافية الطاردة التى يحملها المجتمع المصري، ومدى ارتباطها بمسار التنمية واستدامتها. تلك التمظهرات التي تختلف وتتعدد بتعدد محدداتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وبعضًا من العوامل الأخرى، التي تجعل منها دافعًا أكبر لعديد من الظواهر الاجتماعية السالبة؛ كالطرد الداخلي كأن يعيش الفرد مع ذاته منفصلًا عن مجتمعه، تجسده عمليات (الاغتراب، الانسحاب، الرفض، التمرد)، متحينًا

الفرصة للإفلات والانفكاك عن الثقافة الطاردة، ليتجلى الطرد الخارجي هربًا بالهجرة خارج المجتمع وثقافته، تعززه العوامل والقوى الجاذبة فى نفس الآن، ذلك أن الثقافة الطاردة هي محصلة لدرجة التنمية في المجتمع، فالمجتمعات المحلية ذات المستوى التنموي المنخفض طاردة لسكانها، بينما تكون المجتمعات المحلية ذات المستوى التنموي المرتفع جاذبة لهم، وهذا ما أشارت إليه دراسات (Black, Natali & Skinner, 2005)، (Bakewell, 2009)، أن الهجرة هي خيار يتخذه الإنسان للهروب من واقع غير مُرضٍ (ثقافة طاردة) بحثًا عن فرص وظروف أفضل.

ثانيًا: أهْدَاف الدِّرَاسَة وَتسَاؤُلَاتِهَا:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى فهم وتحديد ماهية الثقافة الطاردة وتمظهراتها المجتمعية، والسبيل الذي يُمكّن من تجاوز هذه الثقافة والتحرك بها نحو التنمية المستدامة؛ وقوفًا على التحديات والفرص التي يواجهها المجتمع المصري في حركته الإنسانية لتحقيق التنمية المستدامة. ولتحقيق هذا الهدف العام، تم صياغة مجموعة من التساؤلات البحثية على النحو التالي:

١. ما أبرز التمظهرات المجتمعية للثقافة الطاردة في المجتمع المصري؟

٢. ما طبيعة العوامل التي تُسهم في تعزيز أو تقليص الثقافة الطاردة في المجتمع المصري؟

٣. كيف تؤثر تمظهرات الثَّقافة الطَّاردة على الحركة الإنسانية نحو التنمية المستدامة في مصر؟

٤. إلى أي مدى تسهم الحركة الإنسانية في تجاوز تحديات الثقافة الطاردة وتعزيز التنمية المستدامة؟

٥. ما طبيعة العلاقة بين الثَّقافة الطَّاردة والحركة الإنسانية، وكيف يؤثر هذا الارتباط على تحقيق التنمية المستدامة؟

٦. ما السياسات أو المبادرات التي يمكن اتخاذها للحد من التأثيرات السلبية للثقافة الطاردة على التنمية المستدامة؟

ثالِثًا: البنية التصوُرِيَّة لِمفاهيم الدِّراسة.

تتضمن البنية التصورية توضيح المعنى الدقيق للمفاهيم الحاكمة لموضوع الدراسة؛ طريقة الفهم والعلاقات الارتباطية ضمن سياق الدراسة، وجاءت على النحو التالي:

التمظهرات (Manifestations) هي ما يبدو من الشيء في مقابل ما هو عليه في ذاته، وهي الكل الظاهر إلى شيء، وتتمثل بكونها الشيء المُستلم بصريًا (عبر الملاحظة)، وذهنيًا (عبر الإدراك والشعور والتجربة)، والذي يحدد عمليات الانعكاس للظواهر بصفاتها الشكلية؛ وعليه كل ما يبدو للعيان أو يقع تحت الحواس تمظهر جدير بالدرس والاهتمام السوسيولوجي، كوقائع ثقافية أو ظواهر اجتماعية واقتصادية بائنة.

(٣-١) مَفهُوم الثَّقافة:

يُعد مفهوم الثقافة **(Culture)** من المفاهيم ذات الطبيعة المُتشكلة، بحسب الاستعمال السياقي، وزوايا النظر إلى المفهوم في حد ذاته، متسمًا بمرونته ونسبته. هذا، وقد أعطي للثقافة أكثر من مئة وخمسين تعريفًا صيغت من مصادر مختلفة (Kluckhohn & Kroeber, 2020). كانت في بادئ الأمر تعني التراث ومجموعة العادات والتقاليد لدى جماعة معيّنة كما كانت تشمل الأعمال الفنية لهذه الجماعة. ثم توسّع المفهوم حتى أصبحت الثقافة تتعلّق بكل جوانب حياة الإنسان؛ كمجموعة من المواقف الحيّة والمتحرّكة. وجاءت التعريفات المؤسساتية* للثقافة حاضنة لهذا المعني الكلي، فالثقافة تعمل كمخزون للموارد غير الملموسة (القيم المُحركة)، والملموسة (الأنشطة الحياتية) ليقودا معًا حركة الأفراد والمجتمع (Bogyay, 2013).

*) تتضمن رؤية (اليونسكو UNESCO) في مشروعها حول الثقافة، إصدار مؤشرات وأدلة شاملة عن «الثقافة من أجل التنمية» تتضمن عدد (٢٢) مؤشرًا كميًا ونوعيًا مُجمعة وفق (٧) أبعاد حاكمة، تم اختيارها لإلقاء الضوء على دور الثقافة في جهود التنمية، وعلى وجه الخصوص فى الدول ذات الدخل المُنخفض والمتوسط. ومن ثم فإن الدليل المُركب للثقافة يعتمد على المنطق التنموي والوضوح الفكري، ويُمثل نهجًا مستنيرًا لإدماج الثقافة في استراتيجيات التنمية الوطنية والدولية.

غير أن ثمة مفهومات للثقافة هي الأكثر شمولية، منها تعريف **إدوارد تايلور** (Edward Tylor) الذي يراها هي «ذلك الكل المركب المعقد الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والعرف والتقاليد والعادات وجميع القدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوًا في المجتمع» (Tylor,2020). ويعرفها **كلايد كلاكهون** (Clyde Kluckhohn)، بأنها «جميع مخططات الحياة التي تكونت على مدى التاريخ، بما في ذلك المخططات الضمنية والصريحة، والعقلية واللاعقلية، والتي تعمل كموجهات لسلوك الأفراد عند الحاجة» (Kluckhohn & Kelly, 1945). إلى أن أتى **مالينوفسكي** (Malinowski)، معلنًا ضرورة فهم الثقافة بالمعنى الآلي الوظيفي، من خلال طرحه للثقافة كمفهوم إجرائي «لا يهتم بالبحث عن أصل الثقافة، ولا كيف تنتشر الثقافات، ولا غيرها من الموضوعات التي يبحثها، وإنما يهتم بدراسة ما يسمى ديناميات الثقافة؛ أي كيف تعمل الأجزاء المختلفة التي تكون في مجموعها ثقافة ما، فهو يبحث في الوظائف التي تؤديها النظم المختلفة داخل الثقافة الواحدة، ويبين الوظائف التي تقوم بها السمات الثقافية ويدرس هذه السمات بعضها ببعض، وكيف تقوم كل منها بوظائفها». ومن خلال تحليله الوظيفي لمفهوم الثقافة، عرّف الثقافة على «أنها كُلٌّ متكامل يتضمن الأدوات، والمؤسسات، والمعتقدات التى طورها الإنسان لتلبية حاجاته الأساسية وتكيفه مع بيئته». ويرى أن الثقافة ليست مجرد مجموعة من المظاهر المادية أو الرمزية، بل هي نظام عملي وعضوي يساعد على تلبية حاجات الإنسان البيولوجية والاجتماعية (Malinowski, 2002, 36- 38). وهذا الاتجاه الوظيفي للثقافة هو ما تشايعه الدراسة وتتبناه.

(٣-٢) مَفهُوم الثَّقافة الطَّاردة.

في محاولة اجتهادية لصك مفهوم «الثقافة الطاردة»، ناجمة عن قلة شيوعه في الدراسات الأكاديمية، وتقاطعه مع العديد من المفاهيم الرئيسة في علم الاجتماع، نبتدأ المحاولة برؤية لتلك الثقافة الطاردة (Repellent Culture)، على أنها مجموعة من القيم والممارسات الاجتماعية التي تخلق بيئة معادية أو غير مرحبة للأفراد أو الجماعات،

مما يؤدي إلى التهميش الاجتماعي، الإقصاء، وغياب التعايش. تُعد هذه الثقافة أحد العوائق الأساسية أمام التنمية المستدامة، حيث تعرقل الاستفادة من التنوع وتحد من التلاحم الاجتماعي (Castles & Miller, 2009).

وتشير الثقافة الطاردة إلى الفشل في تعزيز الروابط بين الأفراد وبيئتهم لأن الثقافة الأصلية تفشل في التعامل مع المتطلبات الحالية لأفراد المجتمع؛ إذ لم تعد صالحة لتلبية رغباتهم ومواجهة التحديات الحياتية (Lamont, Beljean & Clair, 2014: 582 -579). ووفقًا لـ هابرماس (Habermas)، تشير «الثقافة الطاردة» إلى مجموعة من الأنماط الثقافية أو القيم والممارسات الاجتماعية التي تعزز التمييز والإقصاء بين أفراد المجتمع بناءً على الهوية الاجتماعية أو الثقافية، مما يؤدي إلى عدم التعايش والتفكك الاجتماعي. تتجلى الثقافة الطاردة في أشكال مثل التفرقة الطبقية، التمييز الجندري، أو العنصرية، وتؤدي إلى إضعاف التماسك المجتمعي وعرقلة تحقيق التنمية المستدامة (Habermas, 1984). وتشمل الثقافة الطاردة أنماطًا من التمييز الاجتماعي، تنعكس في السياسات والممارسات الاجتماعية التي تشجع على الانقسام بدلاً من التعايش (Giddens & Sutton, 2013). وتُعتبر هذه الثقافة عائقًا أمام تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، حيث تُسهم في استبعاد فئات اجتماعية معينة، ما يؤدي إلى شعور بالإحباط والهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية، وتأثير سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Sen, 2001).

وفي إطار إجرائي، يمكن قياس ودراسة الثقافة الطاردة ضمن السياق الاجتماعي للمجتمع المصري، ونقصد بها مجموعة من الممارسات الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تُنتج بيئة منفرة، مما يدفع الأفراد أو الجماعات للابتعاد عن مجتمعهم بسبب اختلالات في الوضع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وتتحدد وفق عاملين من عوامل الطرد: (الدافعة، والجاذبة) حيث يشكلان معًا دون فصل مؤشرات طاردة تعمل معًا نحو دفع الأفراد بالمجتمع نحو الحركة الإنسانية للتغلب على العوائق الهيكلية على أبعاد

التنمية المستدامة، وتحقيق حاجياتهم الأساسية. وتتحدد مؤشرات المفهوم إجرائيًا على النحو الوارد بجدول مؤشرات الدراسة، جدول رقم (١) التالي:

جدول (١). نموذج تحليلي لتمظهرات الثقافة الطاردة والحركة الانسانية نحو التنمية المستدامة

م	التمظهرات	العوامل الدافعة	العوامل الجاذبة	أهداف التنمية المستدامة (١٧ هدف)	المستهدف (٥)
١	البعد الاقتصادي	• تدني مستوى المعيشة. • البطالة وقلة فرص العمل. • الدخل المنخفض. • فقدان الثروة. • نقص الفرص الاقتصادية. • الأزمات الاقتصادية والصدمات المتكررة. • انعدام الأمن الاقتصادي. • الهوة الواسعة بين الشمال والجنوب.	• تحسين ورفع مستوى المعيشة. • توفير فرص عمل أكبر. • الدخل المرتفع. • تعظيم الثروة والادخار. • توافر وتكافؤ الفرص الاقتصادية. • الأزمات الاقتصادية المحدودة ومواجهة الصدمات. • توافر الأمن الاقتصادي. • الاتاحة وتعزيز المساواة.	٨- العمل اللائق ونمو الاقتصاد. ٩- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية. ١٠- الحد من أوجه عدم المساواة. ١٢- الانتاج والاستهلاك المستدام.	- الرفاهية. - الرفاهية. - الرفاهية. - كوكب الأرض
٢	البعد الاجتماعي	• الفقر وانخفاض مستوى المعيشة • عمليات التدافس على الغذاء (قلة الأمن الغذائي، تدهور المحاصيل، المجاعات). • ضعف الرعاية الصحية. • أنظمة تعليمية تقليدية، غير استيعابية في جميع مراحلها. • نقص/ تدهور المرافق والخدمات. • غياب المساواة والعدالة الاجتماعية. • الاضطهاد والعزلة الاجتماعية. • التهميش والاقصاء الاجتماعي. • الاستبعاد الاجتماعي وعدم الرضا. • عدم توفير السلم الاجتماعي والاستقرار المجتمعي. - أنظمة سلطية منتهكة لحقوق الإنسان. - انعدام الديمقراطية والتضييق على - استشراء الفساد بجميع صوره. - نقص السلامة والأمان (ارتفاع معدلات الجريمة).	• ظروف معيشية أفضل (جودة حياة أكثر جاذبية). • توافر امدادات الغذاء والقضاء على الجوع. • نظام الرعاية الصحية المتطور. • أنظمة تعليمية تنافسية متطورة متاحة للجميع. • توافر المرافق والخدمات بجودة أفضل. • المساواة والعدالة الاجتماعية. • الاندماج والشمول الاجتماعي. • الرعاية والحماية الاجتماعية المتقدمة. • الرضا الاجتماعي عن الأوضاع المعيشية. • تعزيز السلم الاجتماعي والاستقرار المجتمعي. - أنظمة احتوائية معززة للمشاركة والحقوق - الديموقراطية وتعزيز الحريات - مجتمع خال من التوتر وتحجيم الفساد. - مجتمع آمن نسبيًا تنخفض فيه معدلات الجريمة.	١- القضاء على الفقر. ٢- القضاء التام على الجوع. ٣- الصحة الجيدة والرفاه. ٤- التعليم الجيد. ٥- المساواة بين الجنسين. ٦- المياه النظيفة والنظافة الصحية. ٧- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة. ١١- مدن ومجتمعات محلية مستدامة. ١٦- السلام والعدل والمؤسسات القوية.	- الناس - الناس - الناس. - الناس. - الناس. - كوكب الأرض - الرفاهية. - الرفاهية. - السلام.
٣	البعد البيئي	• النمو السكاني والضغط الديموجرافي على الموارد. • التغيرات المناخية الناتجة. • المخاطر والكهوبات البيئية. - الأراضي المنخفضة والسهول الفيضية. - شح المياه، والهدر المائي. - التصحر والجفاف. - الزحف على الأراضي الزراعية. - التعدي على الغابات والمحيط الأخضر. - التلوث الناجم عن الصناعة والتجارب المعملية (النووية،الاشعاعية، الكيميائية).	• الزيادة الطبيعية والموازنة بين الاحتياجات السكانية والموارد الطبيعية. • مناخ جيد والتحفيز البيئي. • تحجيم الأزمات والمخاطر البيئية المحتملة. - المزيد من الأراضي الخصبة للاستيطان والزراعة. - ترشيد الاستهلاك والاستخدام المائي. - الحفاظ على سلامة النظام البيئي. - القوانين والتشريعات البيئية الحمائية. - السياجات الخضراء والتشجير الوظيفي. - طاقات نظيفة، وانبعاثات بيئية أقل، فضلًا عن معالجة الانبعاثات والنفايات، وإعادة تدوير المخلفات.	٦- المياه النظيفة والنظافة الصحية. ١٣- العمل المناخي. ١٤- الحياة تحت الماء. ١٥- الحياة في البر.	- كوكب الأرض - كوكب الأرض - كوكب الأرض - كوكب الأرض - كوكب الأرض
	الحركة الإنسانية	• ثقافات راسبة وأوضاع معيشية متخلفة.	• ثقافات جاذبة تحقق تطلعات الرفاهية والوجاهة الاجتماعية.	١٧- عقد الشركات لتحقيق الأهداف.	- الشراكة.

(٣-٣) مَفهُوم الحرَكة الإنْسانيَّة:

يُمكن النظر إلى **الحركة الإنسانية** (Human Endeavor) كعملية وجودية تعكس سعي الإنسان المستمر نحو تحسين ظروفه المعيشية، بحثًا عن فرص أفضل، مما يجعلها تعبيرًا عن **الحرية البشرية والرغبة في التقدم**. ويركز المفهوم على دور الإنسان كفاعل رئيسي في عملية التنمية المستدامة، مع مراعاة البعد الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي.

ويتأطر المفهوم عبر مساهمات اقترابية نحو التنمية، حيث يشير **والت روستو (Walt Rostow)**، إلى أن الحركات الإنسانية هي محركات للتغيير الاجتماعي، وانتقال المجتمعات من التقليدية إلى الحديثة، في سياق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التي تدفع الأفراد للبحث عن وسائل لتغيير الوضع الراهن من خلال إعادة تشكيل القيم والممارسات الاجتماعية (Rostow, 1991). ووفقًا لـ **جون راولز** (John Rawls) يجب أن تكون العدالة الاجتماعية أساسًا لأي حركة إنسانية تسعى لتحقيق التنمية. ويركز مفهومه "العدالة كإنصاف" على توزيع الموارد بشكل عادل بحيث تُتاح الفرص للجميع لتحقيق إمكاناتهم، وحماية حقوق الإنسان الأساسية باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من أي رؤية للتنمية (Rawls, 2009) وقد أوضح **جاري بيكر** (Gary Becker) وآخرون، أهمية تمكين الإنسان كعامل أساسي لتحقيق التنمية، حيث يُعتبر رأس المال البشري والاستثمار في (التعليم، الصحة، التدريب)، ركيزة لأي حركة تنموية، لذا فإن تحسين مهارات الإنسان وتعليمه يمكن أن يحوله من متأثر سلبي إلى مشارك فاعل في التغيير (Becker, 2009)، ويرى **أمارتيا سن** (Amartya Sen)، أن التنمية هي حركة إنسانية جوهرها "رفاه الإنسان"، وأن الأفراد بحاجة إلى بيئة تتيح لهم توسيع خياراتهم وقدراتهم لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وتمكينهم ليصبحوا فاعلين في تغيير أوضاعهم. ويؤكد أن "الحرية الإنسانية" يجب أن تكون الهدف والوسيلة في عملية التنمية، وتتطلب إزالة العقبات التي تمنع الناس من عيش حياة ذات مغزى، مثل الفقر وعدم المساواة (Sen, 2001).

وفي إطار إجرائي، تمثل الحركة الانسانية متغيرًا وسيطًا بين الثقافة الطاردة والتنمية المستدامة، تعكس استجابة مباشرة لردود أفعال الأفراد تجاه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الصعبة التي تعصف بمجتمعاتهم، مثل الفقر، البطالة، عدم المساواة، وتدهور البيئة، وتثير طيفًا واسعًا من ردود الأفعال، بعضها سلبي مثل الاستسلام أو الهجرة، والآخر إيجابي يمثل دافعًا للتغيير والمشاركة.

مع الأخذ في الاعتبار أن ربط الحركة الإنسانية بردود أفعال الأفراد تجاه الثقافة الطاردة يعتمد على فهم شامل للأطر المرجعية المتنوعة (الحقوقية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية). ويمكن لهذه الأطر أن توجه الحركة الإنسانية نحو تحقيق حلول مستدامة من خلال استثمار ردود الأفعال الفردية والجماعية كقوة دافعة للتغيير من خلال التمكين، التوعية، والتعاون.

ويمكن العمل على مصفوفة استرشادية لرد الفعل الإنساني تجاه الثقافة الطاردة، وفرص التنمية المستدامة، على النحو الوارد بالجدول (٢) التالي:

جدول (٢). مصفوفة استرشادية لرد الفعل الإنساني تجاه الثقافة الطاردة، وفرص التنمية المستدامة.

م	ردود الفعل	المظهر	التوصيف
١	السلبية	اللامبالاة أو الاستسلام	غياب الأمل أو فقدان الثقة بالمؤسسات قد يدفع الأفراد إلى العزوف عن المشاركة والانخراط الاجتماعي.
٢		الاغتراب الاجتماعي	نتيجة تفكك الروابط الاجتماعية التقليدية وانعدام التواصل العميق؛ قد يعاني الإنسان الاغتراب نتيجة الاستغلال أو فقدان المعنى.
٣		الرفض الاجتماعي	هو أحد ردود الفعل التى تنشأ من الاغتراب أو الشعور بالظلم وعدم الرضا عن المجتمع، وقد يكون إيجابيًا أو سلبيًا، وقد يتجلى في أزمات هوية أو شعور بعدم الاستحقاق.
٤		التمرد	يأتي كخطوة تالية للرفض إلى اتخاذ موقف نشط لتغيير الواقع على نحو فردي أو جماعي.
٥		الهجرة (الطوعية، والقسرية)	بحثًا عن مجتمعات بديلة؛ حيث يختار كثيرون الهجرة بحثًا عن فرص أفضل لتحسين حياتهم أو الهروب من الثقافة الطاردة بدلًا من العمل على تحسين مجتمعاتهم.

جدول (٢). مصفوفة استرشادية لرد الفعل الإنساني تجاه الثقافة الطاردة، وفرص التنمية المستدامة.			
م	ردود الفعل	المظهر	التوصيف
٦		**تفشي الانحرافات الاجتماعية**	مثل الجريمة والعنف كرد فعل على الإقصاء والتهميش الاجتماعي.
٧	**الإيجابية**	**المشاركة المجتمعية**	انخراط الأفراد في المبادرات التشاركية التطوعية لتحسين الأوضاع ومواجهة الثقافة الطاردة.
٨		**الابتكار والإبداع**	قيام البعض بإطلاق مشاريع مبتكرة تسهم في تحقيق الاستدامة مثل المشروعات الصغيرة، والشركات الناشئة في مجال الطاقة النظيفة.
٩		**تشكيل حركات ضغط**	الحركات الاجتماعية لدفع الحكومات والمؤسسات لإصلاح السياسات ومطالبات العدالة الاجتماعية.

الحركة الإنسانية والتنمية المستدامة مترابطتان بشكل وثيق، حيث تلعب الحركة الإنسانية دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال معالجة القضايا الطارئة بشكل يضمن تحسين حياة الأفراد والمجتمعات بشكل دائم. تتحول الحركة الإنسانية من الاستجابة للأزمات الطارئة إلى تعزيز الاستقرار والتنمية طويلة الأمد عبر المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

(٣- ٤) مَفهُوم التَّنْمية المسْتدامة:

عبر كثير من الكتابات والتقارير الدولية وسيرورة من المفاوضات التي تراكمت عبر الزمن، تولد **مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development**، باعتبارها **«التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها»**، وجاء هذا الفهم عبر التقرير الدولي «مستقبلنا المشترك Our Common Future»، مؤكدًا على أهمية تبني دول العالم نمط التنمية المستدامة، والذي يجب أن يأخذ في الاعتبار ثلاثة أبعاد للتنمية: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي عند صياغة السياسات والخطط والبرامج، وبما لا ينتج عنه حرمان الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وحقها في تنمية متوازنة وعادلة تضمن حياة أفضل للإنسان (United Nations, 1987). تسعي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام يضمن العدالة واستخدام الموارد بكفاءة فى

إطار **البعد الاقتصادي**، وتحسين جودة الحياة عبر المساواة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتعزيز التعليم والصحة في إطار **البعد الاجتماعي**، وحماية البيئة من التلوث وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية ومواجهة التغير المناخي وذلك في إطار **البعد البيئي**.

ولتوضيح العلاقة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) باعتبارها أجزاء متشابكة من المحيط الحيوي، يمكن استخدام الرسم التالي (٢)، والذي يعرض نموذجين مختلفين:

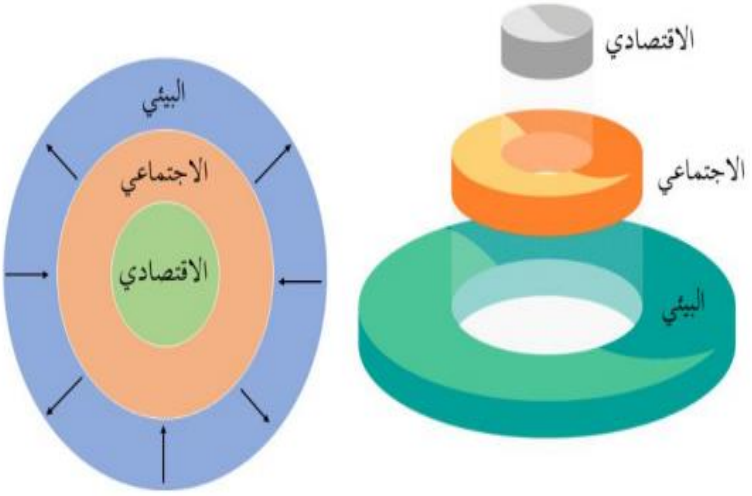

الشكل (٢). العلاقة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة.

١. النموذج التقليدي (الجانب الأيسر):

يمثل العلاقة التقليدية التي كانت تضع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصاد، المجتمع، البيئة) في مستويات متساوية أو في شكل ثلاث دوائر متداخلة، دون التأكيد على أهمية المحيط الحيوي كأساس، وهذا على النحو الوارد في كتابات (Odum, 1971)، (Boulding, 1971)، (Daly, 1991)، (Perrings, 2010).

٢. **النموذج الجديد (الجانب الأيمن):**

يعرض نموذج «**كعكة الزفاف Wedding Cake**»، موضحًا أن الاقتصاد والمجتمع يعتمدان بشكل أساسي على المحيط الحيوي، مما يجعل البيئة الأساس الذي تبنى عليه التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستدامة. وهذا الإسهام لـ (Rockström, et al., 2009)، (Sukhdev, et al., 2010)، يعني ضمنًا أن الاقتصادات والمجتمعات يُنظر إليها على أنها أجزاء لا تتجزأ من المحيط الحيوي، حيث اعتبرت الأهداف (٨، ٩، ١٠، ١٢) ضمن أهداف البعد الاقتصادي، والأهداف (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١١، ١٦)، ضمن أهداف البعد الاجتماعي، والأهداف (٦، ١٣، ١٤، ١٥) ضمن أهداف البعد البيئي. والشكل التالي (٣)، يعرض بتفصيل لنموذج كعكة الزفاف على أبعاد وأهداف التنمية المستدامة.

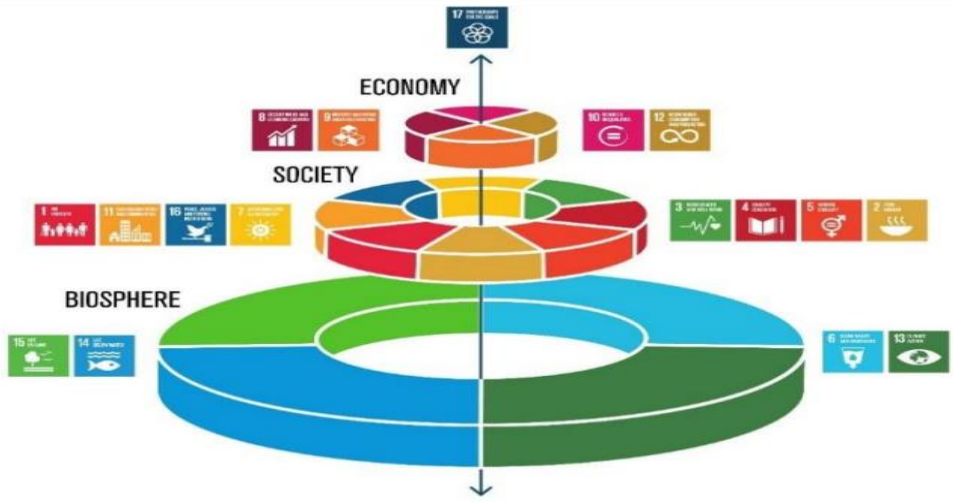

الشكل (٣). نموذج كعكة الزفاف على أبعاد وأهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار خطة متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، أطلقت الأمم المتحدة الوثيقة النهائية للتنمية المستدامة (**SDGs**)، بعنوان «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، والتي جاءت كإطار مرجعي للمرحلة المقبلة، متضمنةً (١٧ هدفًا، و١٦٩ مقصدًا وغاية، وعدد ٢٣١ مؤشر فعلي)، لمواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية، وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها بحلول عام

٢٠٣٠ (United Nations, 2015: 2-35). وتعتمد الأمم المتحدة في تقسيمها للأهداف الإنمائية إلى خمس مجموعات رئيسية هي: الناس، وكوكب الأرض، والرخاء أو الرفاهية والإزدهار، والسلام، والشراكة (Folke, et al., 2016).

ويتحدد **مفهوم التنمية المستدامة، إجرائيًا** بالاعتماد على الأبعاد الثلاثة للاستدامة (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي)، ضمن إطار مؤشرات الثقافة الطاردة وعواملها (الدافعة والجاذبة)، والمنتفعين الخمسة بتحقيق مستهدفات تلك التنمية، وذلك على النحو الوارد بجدول مؤشرات الدراسة جدول رقم (١) بالأعلى.

رَابِعًا: التفْسير السُّوسْيولوجيِّ لِلثقافة الطَّاردة: مُقَارَبَة تفْهُمية.

«إن ما ندعوه سوسيولوجيا هو علم مهمته الفهم، عن طريق تأويل النشاط الاجتماعي» (كابان، ودورتيه: ٢٠٢١: ٤٧، ٤٨). وهذا ما نقصده بالسوسيولوجيا التفهمية، بحسب **ماكس فيبر**، إذ لا يمكن فهم السلوك والفعل الاجتماعي إلا ضمن ثقافة معينة مرتبطة بمجموعة من القيم المتعارف عليها. ويندرج هذا التصور الفيبري ضمن النظرة التفاعلية إلى المجتمع، فالأفراد يؤثرون في المجتمع بأفعالهم الواعية والهادفة، والمجتمع بدوره يؤثر في الأفراد. وعليه، تسعى المقاربة التفهمية إلى فهم الظاهرة المجتمعية، باستخلاص دلالات أفعال الأفراد، واستكشاف معانيها ومقاصدها وغاياتها ونواياها. وبذلك يكون فهم الفعل الإنساني، حسب **فيبر**، هو السعي إلى فهم السيرورة المنطقية التي تقود الفاعل الاجتماعي إلى اتخاذ قرار ما في ظرف خاص، إذ يتعين إعادة تشكيل المنطق العقلي للفاعل، كما ينبغي، أيضًا فهم الجانب اللاعقلي في سلوكه، تبعًا للأهداف التي يتوخاها والوسائط التى يتوسلها، من أجل التوصل إلى فهم تفسيري للفعل».

وكانت إحدى الطرق التقليدية في تقسيم النظريات الاجتماعية هي التفريق بين النظريات الكلية (**Holistic**) والنظريات الفردية (**Individualistic**)، الأولى تبدأ "بالمجتمع" ككل معتبرة إياه شيئًا أكبر من مجموع المكونين له، وعلى هذا ترى أفعال الأفراد باعتبارها أفعالًا يحددها المجتمع الذي يشكلون جزءًا منه. أما الاتجاه الآخر فإنه

يبدأ بالأفراد ويرى المجتمع نتاجًا لأفعالهم. وكان هناك أيضًا من يرى أن كلتا العمليتين تجريان سوية، أي أن الأفراد يخلقون المجتمعات والمجتمعات تخلق الأفراد. ويذهب "**باسكر**" إلى أن هذه التقسيمات الثلاث خاطئة، ذلك أنها تعتبر المجتمعات والأفراد (أو الفاعلين بحسب مصطلحه **Agents**) كائنات من نفس النوع، وبالتالي فإن الواحد منها يستطيع أن يكون شرطًا للآخر أو أنه يمكن أن تكون هناك عملية تحديد متبادلة. لكن المجتمعات والفاعلين كائنات من نوع مختلف اختلافًا جذريًا (كريب، ١٩٩٩: ٣٩).

وثمة اتجاه حديث قاده عَدَدٌ من السوسيولوجيين المحدثين أمثال: **بيير بورديو** (**Pierre Bourdieu**) و**أنتوني جيدنز** (**Anthony Giddens**)، حاولا خلاله إيجاد نقطة توازن بين الموقعين السابقين، فمثلما تؤثر البنية (**Structure**) على السلوك البشري فإن الفاعل (**Agency**) المؤثر قادر على تغيير البنى الاجتماعية، وفي هذا السياق يُشير "الفعل" إلى قدرة الأفراد على التصرف بشكل مستقل، وكذلك قدرتهم على العمل باختياراتهم الحرّة الخاصة، أما البنية فهي بالاختلاف عن "الفعل" تشير إلى التأثيرات الخارجة عن قدرة الأفراد، والتي تحدد اختيارات الأفراد وفرص اختياراتهم وما يمتلكون؛ أي أن هناك قوة خارجة تشكل السلوك وتحدد الاختيار وليس للأفراد أي دور مؤثر أو مباشر في هذا التشكيل.

ويرى (**أنتوني جيدنز**) أن هدف علم الاجتماع المعاصر هو عملية التوفيق والمصالحة بين البنية والفعل. ونظريته التشكيل أو الإنبناء (**Structuration**) تدافع عن ثنائية التركيب بينهما، ويقول نحن نعمل على صياغة البنية وإعادة صياغتها وتشكلها في كل حالة تفاعل تجري، لذلك فنحن نقوم بتشكيل البنية عن طريق ممارسة الفعل وكذلك تحديد الفعل عن طريق القواعد الموضوعة في البنية تجاه الأفعال. فالعلاقة بينهما – بين البنية والفعل– تكون جدلية وليست علاقة تأثيرية نسبية من جانب واحد، وذلك من حيث وقوعها في عملية التشكل والبناء السلوكي. ويرى أن الفعل له أهمية في تشكيل البنية الاجتماعية، كما يعترف بدور البنية الاجتماعية في تغيير شكل الأفعال والممارسات. ومقاربته ترى: بأنه من الضروري الإقرار بأننا نحن الذين ننشط في

صياغة البنية الاجتماعية وإعادة صياغتها في آن معًا من خلال التفكير والسلوك البشري (جيدنز، ٢٠٠٥: ٧٠٣). فالبنية والفعل في حالة من التباني والتشكل لا تنفك أن تنتهي وتبدأ جولة جديدة لهذا البناء أو التشكل (Giddens, 1984).

وقد طوّر **بيير بورديو** مفهوم الممارسة Practice Perspective وفقًا لعلاقة الفاعل بالبناء الاجتماعي؛ حيث يقوم الفاعلون بإعادة إنتاج هذا البناء من خلال المشاركة والتفاعل، ويتم ذلك في إطار ما أطلق عليه **الهابيتوس (Habitus)** الذي يعرفه بأنه "أنساق من الاستعدادات المستدامة والقابلة للنقل". وهو «ما يسمح للأفراد بالتوجه في فضائهم الاجتماعي ويبني ممارسات تتفق وانتماءهم الاجتماعي، وإذا كان الهابيتوس يجعل بإمكان الفرد أن يبني استراتيجيات استباقية، فإن ذلك لا يمنع هذه الاستراتيجيات من أن تكون منقادة بترسيمات لا واعية، «ترسيمات إدراك وفكر وفعل» تتولد عن فعل التربية والتنشئة الاجتماعية التي يخضع لها الفرد وعن «تجارب» ابتدائية متصلة به، ولها «ثقل مفرط» مقارنة بالتجارب اللاحقة» (Bourdieu, 2013). ويُركّز مفهوم الممارسة على علاقة الفاعل بالبناء الاجتماعي، وهي العلاقة التي تنتهي بأن يقوم الفاعلون بإعادة إنتاج هذا البناء، بل والقدرة على تحويل وتغيير البناء من خلال توافر شروط بنيوية، وليس مجرد أداء أدوار فيه، وعلى الرغم من أن الفاعلين نتاج البنية، إلا أنهم صنعوا ويصنعون البنية باستمرار (بورديو، ١٩٩٨: ٢٠١).

وبذلك يعترف كل من **(جيدنز، وبورديو)** بأهمية الفعل في تشكيل البنية الاجتماعية، كما يعترفان أيضًا بدور البنية الاجتماعية في تغيير شكل الأفعال والممارسات عندما تنتقل هذه البنية إلى طور آخر من أطوار تطورها بسبب تحولات بنائية، لا علاقة لها بالأفعال والممارسات، وقد يبدو "**بورديو**" أكثر واقعية من "**جيدنز**" الذي يمنح الفاعل قدرة مبالغًا فيها؛ إذ جعل مجال (البنية والفعل) لا يتعدى الفرد الفاعل، أما "**بورديو**" فهو لم يغفل تأثير عوامل أخرى خارجة عن الخصائص الذاتية للفرد، ويرى أن لها دخلًا في تشكيل بنيته وبالتالي ممارسته الاجتماعية باعتبار أن هناك تأثيرات بنيوية على كل حال. هذا وتتطلب "الانعكاسية" أن يكون الأفراد

والفاعلون الاجتماعيون قادرين على إعادة النظر في أفعالهم وسلوكياتهم، مع مراعاة السياقات المتغيرة والمعطيات الجديدة. وهذا ما يجعل الممارسات الاجتماعية قابلة للتغيير والتطور بشكل مستمر (Giddens, 1998: 45).

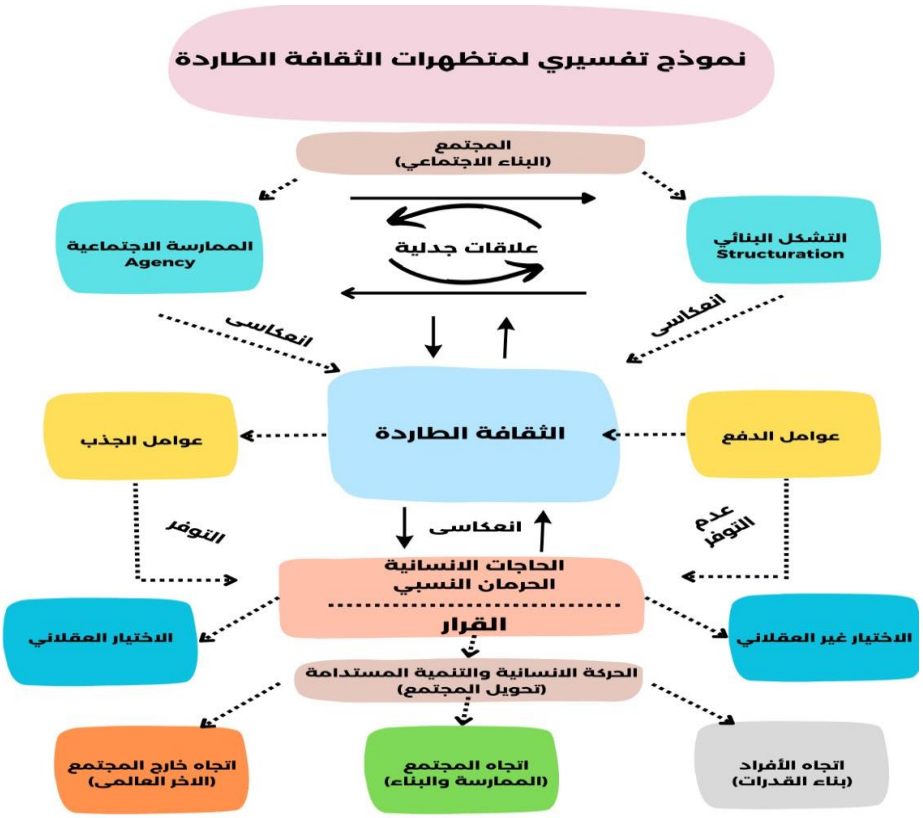

الشكل (٤). النموذج التفسيري لتمظهرات الثقافة الطاردة.

ووفقًا للتشكل والتباني والممارسة الاجتماعية تتعدد تمظهرات الثقافة من مجتمع إلى آخر، غير أن العوامل الحقيقية للثقافة الطاردة، على وجه التحديد، تبقى ذات صلة بالأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكل مجتمع على حدة، وترتبط بالحالة المجتمعية المعيشية للمجتمعات والأفراد في كليتها، تدفعهم نحو الحركة الإنسانية بفعل **(عوامل دافعة، وأخرى جاذبة)** بحثًا عن إشباعات متباينة من التنمية المستدامة. وعبر قوانين **أرنست رافينشتاين** (Ravenstein, 1885) حول الهجرة، والقوانين المتعلقة بالحركة الإنسانية من أجل التنمية (Skeldon, 2008: 1-18). تشكلت إرهاصات

عمليتي **الدفع والجذب**، ويرى من خلالهما أن عمليات الهجرة تنبع من الرغبة في تحسين الظروف أكثر من الهروب من الظروف السيئة. بمعنى أن قوى الجذب أكثر دفعًا للحركة من قوى الطرد، حيث إن القوانين والضرائب الباهظة أو المناخ السيء أو المحيط الاجتماعي غير المناسب أو العبودية، كل ذلك يولد تيارات للهجرة، ولكنها لا تقارن بالتيارات الناشئة عن رغبة البشر في تحسين أحوالهم بالمعنى المادي، أي أن الرغبة في الأفضل هي دافع أقوى من الرغبة في الهروب من واقع سيىء. وتخلق عوامل الطرد، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، توترًا ودافعًا للحركة، ولكن الهجرة لا تحدث إلا إذا تأكد الشعور بوجود بديل أفضل وهو ما يسمى بعوامل الجذب. وقد اكتسبت عوامل الطرد والجذب قناعة عند عدد من الباحثين الديموجرافيين، أمثال **كوزينسكي وبروثيرو** (Kosiński & Prothero, 1974)، **وستون** (Stone, 1969 & 1974) في التأكيد على أن الإنسان يُغَيِّرُ من مكان إلى آخر أملًا في تحسين مستوى حياته المعيشية وسعيًا وراء تلبية احتياجاته، والحصول على الخدمات والدخل الأفضل؛ أي أن عوامل الجذب أكثر أهمية من عوامل الطرد لقلة الدخل وتخلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وما يترتب على هذه العوامل من معاناة في مناطق الطرد.

ويُعد **هربريل** (Herberle, 1938: 932) أول من صاغ بوضوح فكرتي الطرد والجذب لعمليات الحركة الإنسانية على اعتبار أنها «**هروب**» أو «**خروج**» من الأوضاع المجتمعية الطاردة من العمل الأكثر صعوبة، ونمط الحياة الأكثر رتابة، من أجل التمتع بنمط مغاير من الحياة الجديدة. وعلى هَديه قدم **دونالد بوج** (Bogue, 1982) نموذجًا نظريًا لتفسير الهجرة على أساس عملية الطرد والجذب التي تؤثر على الناس فتدفعهم للهجرة، معتبرًا أن سمتي الطرد والجذب التي تتميز بهما البلدان الأصلية للمهاجرين أو البلدان التي يهاجر إليها الناس متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تتحرك وتهاجر من مجتمع لآخر. حيث تدفع عوامل الطرد مثل الفقر، المجاعات، الاضطهاد، الكوارث الطبيعية، والنمو السكاني السريع الأفراد للهجرة، خاصة في دول الجنوب الفقيرة، بينما تجذبهم عوامل مثل فرص العمل، الحريات،

التعليم المتقدم، وظروف المعيشة الأفضل في دول الشمال. وتحدث الهجرة عندما يتكامل سبب الطرد في بلد الأصل مع حلول يوفرها بلد الوجهة.

وتأسيسًا على مبادئ علم الاجتماع، صاغ **إيفرت سبورجون لي** نموذجًا للحركة الإنسانية، عُرف بالدفع والجذب **Push – Pull Model** (Lee, 1966: 47-57)، حيث تمثل العلامات الإيجابية عوامل الجذب والسلبية تمثل عوامل الدفع. رغم تدفق المهاجرين، فإن هناك عقبات قد تعترض هذه التحركات، مثل الحواجز الجغرافية أو قوانين الهجرة الصارمة. يتفاعل في هذا النموذج عوامل الطرد والجذب بشكل يعكس تأثيراتها على الأفراد، مع وجود عوامل قد تكون جذابة لبعض الأشخاص بينما تكون غير مهمة للآخرين. هذا ويمتلك المهاجرون المحتملون معرفة مباشرة بمنطقة منشأهم، بينما تكون معرفتهم بمنطقة الوجهة محدودة وغامضة، مما يثير شكوكًا ومخاوف حول قرار الحركة الذي يتأثر بالعديد من العوامل المختلفة والعقبات التي قد تغير من قرار الأفراد بالهجرة، مما يجعل القرار ليس دائمًا عقلانيًا تمامًا، وبالتالي، من الممكن دائمًا أن نواجه استثناءات لأي تعميمات حول الهجرة.

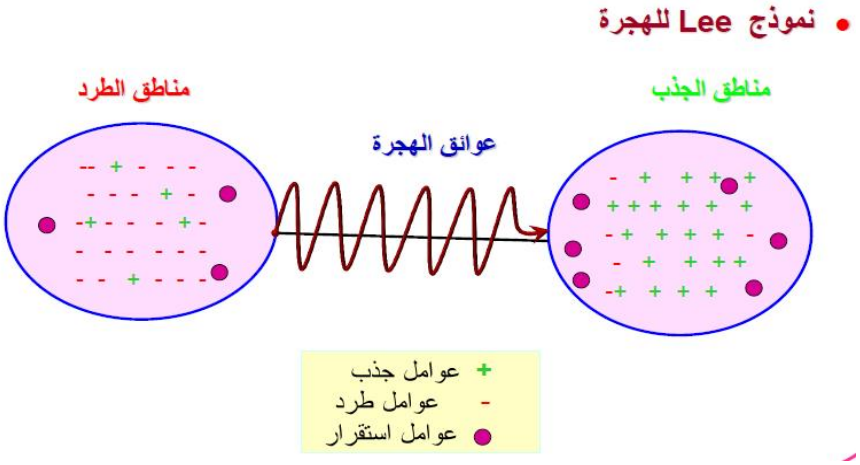

شكل (٥). نموذج Lee للطرد والجذب وعوائق الحركة الإنسانية.

بذلك، ووفقًا لنموذج **لي (Lee)**، فإن عوامل الدفع في أماكن المنشأ هي الأكثر تأثيرًا في تحفيز الهجرة. وهذا يشير إلى أن الأفراد يميلون إلى تجنب الهجرة إذا كانت

ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية مستقرة ومريحة في موطنهم الأصلي، حتى وإن كانت هناك فرص أفضل في أماكن أخرى. إذ يهاجر الناس عادةً بسبب تدهور ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يعني أن الناس لن يغامروا بتجاوز التحديات الكبيرة للهجرة إلى وجهة معينة إلا إذا كانت المكافآت المحتملة مرتفعة جدًا. وعندما تتشابه ظروف موطن المنشأ والوجهة، فإن تيارات الهجرة تصبح غير فعّالة.

جدول (٣). عوامل الدفع والجذب للحركة الإنسانية المُحتملة.

أ- التكلفة المُحتملة لمغادرة بلد ما والعوامل المثبطة	ب- الفوائد المحتملة لمغادرة بلد ما وعوامل الجذب
١- النقل إلى الوجهة الجديدة. ٢- الشك المتعلق بإيجاد مكان عمل جديد، ومشكلة الإقامة أثناء البحث عن عمل. ٣- تكلفة المعيشة أثناء البحث عن عمل. ٤- ضرورة الارتقاء الاجتماعي (على سبيل المثال، النظافة الشخصية، والتعليم، والملابس). ٥- الشعور بالاغتراب. ٦- الافتقار إلى الاحترام والقبول في بيئة غير مألوفة. ٧- ضرورة معرفة واستخدام لغة جديدة. ٨ - ضرورة تغيير السلوكيات والعادات والارتباطات السابقة.	١- أجور أعلى. ٢- فرصة اختيار مكان العمل، ومراعاة التفضيلات الشخصية. ٣- تحسين ظروف المعيشة. ٤- فرصة تحسين مستوى التعليم، وفرصة تحقيق الذات، ورفع مستوى الطموحات. ٥- إمكانية تحقيق التنمية، وتعليم الأطفال. ٦- مكانة أعلى ومستوى معيشة أعلى. ٧- حياة اجتماعية جذابة. ٨- الظروف السياسية والاجتماعية والإثنية والدينية المواتية، والاستقرار السياسي، والحكم الشرعي، والتعددية الديمقراطية، وتكافؤ الفرص الاقتصادية.
ج- عوامل الدفع المحتملة للتكاليف المترتبة على البقاء في بلد ما	**د- الفوائد المحتملة للبقاء في بلد ما والعوامل المثبطة**
١- صعوبة العثور على عمل محليًا، وعدم توفر عمل يتوافق مع تطلعات الأفراد. ٢- البيئة الاجتماعية والسياسية غير المرضية. ٣- انتهاك حقوق الإنسان الأساسية. ٤- التفاوتات العرقية والاجتماعية والسياسية والدينية ٥- الصراعات الدولية، والصراعات العسكرية الداخلية، وعدم الاستقرار السياسي، والكوارث الطبيعية، والبطالة.	١- سكن غير مكلف (أو سكن مستقر نسبيًا). ٢- ضمان إمدادات الغذاء، ومستويات معيشة مريحة نسبيًا. ٣- دعم الأسرة، والعلاقات الجيدة مع الأسرة والمجموعات الاجتماعية. ٤- القرب من أفراد المجتمع. ٥- اكتساب مكانة اجتماعية محددة. ٦- الراحة الناتجة عن إمكانية الحفاظ على اللغة الأم، والعادات، وطرق اللباس التقليدية.

المصدر: الباحث استخلاصًا لمساهمات (Herberle, 1938)، (Lee, 1966)، (Bogue, 1982).

وبذلك، يمكن فهم الثقافة الطاردة وانعكاساتها على البنية الاجتماعية للمجتمع، انطلاقًا من أن تلك العوامل لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض في عملية اتخاذ القرار عند الأشخاص الذين يواجهون ظروفًا قاسية، وبالتالي فإن الدافع للحركة الإنسانية

يكون ناتجًا عن الفوارق المجالية بين المجتمع الأصلي (الدافع) ومجتمعات الاستقبال (الجاذبة). مما يعني أن تلك الحركة الإنسانية اتخذت بسبب عوامل طرد قوية جدًا فى منطقة الأصل تقابلها قوى الجذب فى منطقة الوصول، لكن تبقى هذه العوامل مختلفة التأثير على الأشخاص في زيادة رغبتهم بالهجرة، وبذلك تتوغل العوائق الوسيطة وبعض العوامل الشخصية. وأن هناك قطاعًا من السكان لا يتأثر بعوامل الطرد أو عوامل الجذب مهما كانت السلبيات أو المغريات، وهؤلاء هم العازفون عن الهجرة. وتعمل عوامل الدفع والجذب معًا بشكل تكاملي، حيث لا يمكن للهجرة أن تحدث إلا عندما يُعالَج سبب الدفع من خلال جاذبية وجهة معينة يمكن الوصول إليها. وأن تدفق المهاجرين بين مكانين قد لا يتحقق بالشكل المطلوب إذا كانت هناك عقبات تعترض الطريق بينهما. إذ يرتبط عدد المهاجرين بعلاقة طردية مع الفرص المتاحة في الوجهة، وعلاقة عكسية مع العقبات التي تفصل بين المكانين.

وفي سياق متصل، تناولت **نظرية القرار (Decision Theory)** الحركة الإنسانية على أساس أن المهاجر يتخذ قرار الهجرة نتيجة تأثره بعوامل نفسية واجتماعية واقتصادية مختلفة، وتؤدي البيئة الاجتماعية دورًا بارزًا في جعل الإنسان أو الجماعة يتخذا قرار الهجرة. وقد أشار **هنري باير** (Beyer, 1921: 861-892) إلى أن قرار الهجرة يتخذه المهاجر بنفسه؛ فإذا كانت احتياجاته غير متوافرة في موطنه الأصلي، فمن الممكن أن يهاجر إلى مكان آخر، وهذا القرار يتأثر بالآخرين كأفراد العائلة وجماعة الأصدقاء. وبذلك، فإن قرار الهجرة يتخذ بفعل عوامل طاردة يقابلها عوامل جاذبة في المكان المهاجر إليه. كما أن حافز الهجرة يبدو نتيجة للعوامل التي تؤثر على حياة الفرد أو الجماعة بدرجة قوية تدفعهم للهجرة. لذا، فإن قرار الهجرة هو قرار شخصي وفق هذه النظرية.

من جهته، ربط **إدوارد تايلور** (Stark & Taylor, 1989)،(Taylor, 1999: 63-88) اتخاذ قرار الهجرة بما يسمى الدافعية **(Motivation)** بفعل الحرمان النسبي **(Relative Deprivation)**، موضحًا أن التفاوت في الدخول فى الدول النامية يكون دافعًا وحافزًا

كبيرًا للهجرة الدولية، إلى جانب معرفة المهاجر للمكان الذي يهاجر إليه. وعليه، قسم المهاجرين إلى نوعين تبعًا لدوافعهم ومدركاتهم: نوع يعتقد بأن الهجرة هي فرصة لتحقيق أهدافه، والنوع الآخر يعتقد بأنها هي الحل الناجح للمشكلات التي يعاني منها. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن عملية اتخاذ قرار الهجرة، حتى لو كان هناك عوامل الجذب والطرد، لا تؤثر هذه العوامل على كل الأفراد بالتساوي، ولكن الذي يهاجر هو من اتخذ قرار الهجرة، وتفترض نظرية الجذب والطرد أن هذا القرار يتخذ على أساس الاختيار العقلاني، لكن الاختيار العقلاني للهجرة ما هو إلا سبب مباشر ظاهر، وهناك أسباب أخرى كامنة هي التي تقرر سلفًا حالة الاختيار، وهى عبارة عن أحداث تدفع الفرد إلى نقطة اتخاذ القرار (De Haas, 2014: 7).

ويظل قرار الحركة الإنسانية مرتبطًا بإشباع الحاجات الأساسية، وقد بنى **مالينوفسكي** (**Malinowski**) نظرية الحاجات «**Functional Theory of Needs**» لتفسير وظيفة الثقافات، حيث يرى أن الثقافة الإنسانية هي منظومة تهدف لتلبية حاجات الإنسان البيولوجية، المؤسسية، والرمزية. وأن كل عنصر ثقافي أو مؤسسة اجتماعية يؤدي وظيفة أساسية في هذا السياق، بحيث لا يمكن فهم أى ثقافة بمعزل عن احتياجات الأفراد الذين يعيشون فيها. ما يعني أن الثقافة ليست تراكمًا عشوائيًا للممارسات، بل استجابة منهجية ومنطقية لحاجات الإنسان، وتجيب عنها بخلق «المؤسسات **Institutions**»، وهو المفهوم المركزي لدى مالينوفسكي، والذي يعيّن الحلول الجماعية المنظمة للحاجات الفردية (Malinowski, 2002, 36- 62).

وتبقى، غاية هذه الحركة الانسانية في كليتها، التحرك نحو التنمية واستدامتها، والأخذ بمفهوم واسع للتنمية، ينظر إليها على أنها عمليات «**تحويل للمجتمع**» تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للمجتمع وتطلعاته، للتحول في ثلاثة مستويات، **أولها:** التحول في اتجاهات الأفراد: لنصل بهم إلى تأكيد الإيمان بقدرتهم على تغيير الواقع، والاشتراك في العمل الجماعي والرغبة في الإنجاز علي أسس عملية. **وثانيها:** التحول في البناء الاجتماعي ووظائفه: لتحقيق تذويب

الفوارق بين الطبقات وسهولة الحراك الاجتماعي، والعدالة في توزيع الثروة والدخول، وتوسيع مجالات الاقتصاد ليكون متنوعًا، كل ذلك في ظل مؤسسات لامركزية ديمقراطية. **وثالثها:** التحول في علاقة المجتمع بالعالم الخارجي: لتحقيق الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي للوصول إلى علاقات تجارية متكافئة مع دول العالم، مع الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية، وتطويع وتطوير التكنولوجيا المحلية، وانتقاء التكنولوجيا المتقدمة (بهاء الدين، ٢٠٢٢: ٤٠٩، ٤١٠).

خامسًا: الْإِجْرَاءَاتُ الْمَنْهَجِيَّةُ لِلدِّرَاسَةِ:

(٥-١) الْأُسْلوبُ وَالطَّرِيقَةُ:

اعتمدت الدراسة في بحثها لتمظهرات الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية نحو التنمية المستدامة في مصر على المنهج العلمي بأسلوبه الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical)، بهدف الكشف عن العلاقات والارتباطات بين تلك المتغيرات المختلفة، للوصول إلى فهم عميق لها، وتفسيرها على نحو علمى منضبط. وكان المسح الاجتماعي للعينة (Social Sample Survey) مناسبًا لأغراضها بالتطبيق علي المجتمع المصري.

(٥-٢) أَدَوَاتُ التَّحْلِيلِ وَالْقِيَاسِ:

بهدف دمج التحليلات المجتمعية والسياقية في دراسة حالة المجتمع المصري ومساراته نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs) مع وجود الثقافة الطاردة تم الاعتماد على **تحليل نوعي** انتقائي لبعض التقارير الإنمائية والاستراتيجيات المؤسسية، ومراجعة مُعمقة للأدبيات العلمية ذات الصلة لضمان التغطية التحليلية، وتحديد أبرز التمظهرات الثقافية الطاردة في المجتمع المصري وتقييم حالته الإنمائية. ولأغراض **التحليل الكمي**، تم تصميم مقياس كُلي للدراسة وفق تدرج خماسي (**Scale -5**)، على الترتيب الإيجابي التنازلي (٥: ١) من "الموافقة الشديدة" إلى "عدم الموافقة"، متضمنًا بندًا للخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة، وثلاثة مقاييس فرعية لكل من (الثقافة

الطاردة، الحركة الإنسانية، والتنمية المستدامة)، بعبارات ذات طابع إيجابي وسلبي لضمان التوازن في قياس الآراء، وتم تقنين الأداة وفقًا لإجراءات الصدق والثبات.

وتم تحليل البيانات المتحصلة ميدانيًا من خلال معالجات **الإحصاء الوصفي**، مثل (التكرار، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومعامل الالتواء). ومعالجات **الإحصاء الاستدلالي**، مثل معاملات الارتباط Correlation Coefficients، لكشف عن علاقة التنمية المستدامة بكل من الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية. والتحليل العاملي (Factor Analyses) لفهم العلاقات المعقدة بين المتغيرات، لفحص الصدق واستخراج العوامل الكامنة للمقياس. وكذلك الثبات بطريقتي (ألفا- كرونباخ، والتجزئة النصفية) باستخدام «سبيرمان/ براون- جتمان». وللكشف عن دلالة الفروق، تم الاستعانة باختبار«T-Test» للعينات المستقلة، وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA). ثم تحليل الانحدار المُتعدد المُتدرج (Step Regression Analysis) للكشف عن الإسهام النسبي لكلٍ من المحددات والخصائص الاجتماعية في درجات التنمية المستدامة. وأخيرًا، «تحليل المسار» (Path Analysis) لوضع تصور مقترح يوضح العلاقات والارتباطات بين متغيرات الدراسة.

(٥- ٢-١) الصِّدْق العامليّ لِمقْيَاس الثَّقافة الطَّاردة.

تم التحقق من صدق مقياس «الثقافة الطاردة» عن طريق الصدق العاملي (Factor Analysis)، حيث تم إجراء التحليل العاملي الاستكشافي بطريقة المكونات الأساسية (Principal Components)، ثم التدوير المتعامد لفاريماكس (Varimax) على عينة استطلاعية قوامها (٣١٩) من المصريين، وتم تشبع عبارات المقياس على عاملين، وقد تم تحديد مدى دلالة التشبعات حيث إنه يمكن اعتبار التشبعات دالة إذا كانت تساوي (± ٠.٣) فأكثر، ولقد كان مؤشر جودة القياس «كايزر ماير أولكين» (KMO) يساوي (٠.٩٣٠) وهي قيمة مقبولةٌ حيث إن الحد الأدنى لتلك القيمة (٠.٦٠٠) وتبلغ درجة المعنوية (٠.٠٠٠)، وقد فسرت هذه العوامل (٥٣.٣١٤%) من

التبـاين الكلـي لـدرجات المقيـاس. ويظهـر جـدول (٤) العوامـل والجـذر الكـامن ونسـبة التباين لكل عامل من العاملين.

جدول (٤). العوامل والجذر الكامن ونسبة التباين لعوامل «الثقافة الطاردة» ن= (٣١٩)		
العامل	الجذر الكامن	نسبة التباين
الأول	٨.٢٩٧	٢٧.٦٥٧
الثاني	٧.٦٩٧	٢٥.٦٥٧
المجموع		٥٣.٣١٤

وفيما يلي جدول (٥) يوضح العوامل التي أسفر عنها التحليل العاملي والتشبعات الدالة على عوامل المقياس والتي تم الاحتكام إليها واعتبارها صدقًا عامليًا للأداة.

جدول (٥). مصفوفة عوامل مفردات مقياس «الثقافة الطاردة» ن= (٣١٩)			
المفردة	العامل الأول	المفردة	العامل الثاني
١	٠.٦٤٢	١٦	٠.٥٢١
٢	٠.٧٠٦	١٧	٠.٥٨٤
٣	٠.٣٤٨	١٨	٠.٦٠٤
٤	٠.٧٨١	١٩	٠.٧٤١
٥	٠.٨٣٦	٢٠	٠.٧٦٤
٦	٠.٨٠٦	٢١	٠.٦٥٧
٧	٠.٧١٢	٢٢	٠.٧٤١
٨	٠.٨٢١	٢٣	٠.٦٦٦
٩	٠.٨١٦	٢٤	٠.٦٨٩
١٠	٠.٨١٧	٢٥	٠.٧٣٥
١١	٠.٦٣٣	٢٦	٠.٧٩٤
١٢	٠.٧٠٤	٢٧	٠.٧٣٥
١٣	٠.٦٧٩	٢٨	٠.٦٦٦
١٤	٠.٧١٨	٢٩	٠.٧٥٧
١٥	٠.٧٠٢	٣٠	٠.٦٩٩

حيث يتضح من جدول (٥) وجود عاملين تتشبع عليها (٣٠) مفردة للمقياس، فتشبع على العامل الأول خمس عشرة (١٥) مفردة بجذر كامن مقداره (٨.٢٩٧) ويفسر (٢٧.٦٥٧%) من التباين وقد تم تسميته «العوامل الدافعة»، وتشبع على العامل الثاني خمس عشرة (١٥) مفردة بجذر كامن مقداره (٧.٦٩٧) ويفسر (٢٥.٦٥٧) % من التباين وتمت تسميته «العوامل الجاذبة».

ويتضح أن ما توصل إليه التحليل العاملي من عوامل ينطبق تمامًا على الأبعاد الفرعية التي يتكون منها مفهوم «الثقافة الطاردة»، مما نستنتج منه أن المقياس يتصف بصدق بناء عالٍ، واعتبر الباحث العوامل الناتجة بمثابة الأبعاد الفرعية لمقياس «الثقافة الطاردة».

(٥- ٢-٢) حِسَاب ثَبَات مِقيَاس «الثَّقافة الطَّاردة»:

قام الباحث بعد الانتهاء من التحليل العاملي الاستكشافي بحساب ثبات الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس **«الثقافة الطاردة»** باستخدام طريقتي معامل ألفا- كرونباخ، وطريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة «سبيرمان/ براون»، ومعادلة «جتمان»، كما هو موضح في جدول (٦):

جدول (٦). معاملات ثبات مقياس «الثقافة الطاردة» ككل وأبعاده الفرعية ن= (٣١٩)

المقياس	أبعاد المقياس	قيمة ألفا	معامل ثبات «سبيرمان/ براون»	معامل الثبات بطريقة «التجزئة النصفية» «جتمان»
«الثقافة الطاردة»	البُعد الأول «العوامل الدافعة»	٠.٩٣٩	٠.٨٨٧	٠.٨٨٧
	البُعد الثاني «العوامل الجاذبة»	٠.٩٢٩	٠.٨١٦	٠.٨١٦
	الدرجة الكلية	٠.٩٤١	٠.٥٨٧	٠.٥٧٩

ويتضح من جدول (٦) أن قيم مُعاملات الثبات لأبعاد مقياس «الثقافة الطاردة» والدرجة الكلية له باستخدام معامل ألفا هي على الترتيب: للمقياس ككل (٠.٩٤١) وأبعاده الفرعية (٠.٩٣٩، ٠.٩٢٩)، كما بلغت قيم معاملات الثبات لأبعاد المقياس والدرجة الكلية له باستخدام معادلة «سبيرمان/ براون» على الترتيب كالتالي: للمقياس ككل (٠.٥٨٧) وأبعاده الفرعية (٠.٨٨٧، ٠.٨١٦)، كما بلغت قيم معاملات الثبات لأبعاد المقياس والدرجة الكلية له باستخدام طريقة التجزئة النصفية على الترتيب كالتالي: للمقياس ككل (٠.٥٧٩) وأبعاده الفرعية (٠.٨٨٧، ٠.٨١٦)، وجميعها

معاملات ثبات مرتفعة مما يدعو إلى الثقة في النتائج التي يمكن التوصل إليها عند استخدام المقياس وصلاحية المقياس للتطبيق.

(٥-٢-٣) الاتِّساق الدَّاخليّ.

- **مقياس الحركة الإنسانية:** قام الباحث باستخدام الاتساق الداخلي كمؤشر لمعرفة مدى استقرار واتساق مقياس الحركة الإنسانية من خلال قيم معاملات ارتباط درجات المفردات بالدرجة الكلية كما يوضح الجدول (٧) التالي:

جدول (٧). قيم معاملات ارتباط درجات المفردات بالدرجة الكلية لمقياس الحركة الإنسانية

رقم المفردة	الدرجة الكلية	رقم المفردة	الدرجة الكلية
١	**٠.٦٥٨	٧	**٠.٥٥٥
٢	**٠.٦٩٦	٨	**٠.٦٨٠
٣	**٠.٦٨٦	٩	**٠.٦١٠
٤	**٠.٥٧٥	١٠	**٠.٥٦٥
٥	**٠.٥٦٣	١١	**٠.٦٦١
٦	**٠.٤٨١	١٢	**٠.٦٨٠

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات ارتباط درجات المفردات بالدرجة الكلية لمقياس الحركة الإنسانية التي تنتمي إليها تتراوح ما بين (٠.٤٨١) و(٠.٦٩٦)؛ مما يعد مؤشرًا دالًا على اتساق المفردات مع المقياس.

- **مقياس التنمية المُستدامة:** قام الباحث باستخدام الاتساق الداخلي كمؤشر لمعرفة مدى استقرار واتساق مقياس التنمية المستدامة من خلال قيم مُعاملات ارتباط درجات المُفردات بالأبعاد والدرجة الكلية، كما يوضحها الجدول (٨) التالي:

جدول (٨). قيم معاملات ارتباط درجات المُفردات بالأبعاد والدرجة الكلية لمقياس التنمية المُستدامة.

رقم المفردة	البعد الأول	رقم المفردة	البعد الثاني	رقم المفردة	البعد الثالث
١	٠.٨٤٩**	٥	٠.٨٤١**	٩	٠.٨٦٣**
٢	٠.٨٦١**	٦	٠.٨٧٦**	١٠	٠.٨٥٦**
٣	٠.٨٧١**	٧	٠.٨٤١**	١١	٠.٩١١**
٤	٠.٨٠٠**	٨	٠.٨٨٦**	١٢	٠.٨٧٦**
الدرجة الكلية	٠.٩٠٧**	الدرجة الكلية	٠.٩٣٩**	الدرجة الكلية	٠.٩١٤**

يتضح من الجدول السابق أن قيم مُعاملات ارتباط درجات المُفردات بالأبعاد التي تنتمي إليها تتراوح ما بين (٠.٨٠٠) و(٠.٩١١)، وقيم مُعاملات ارتباط درجات الأبعاد بالدرجة الكلية لمقياس التنمية المُستدامة التي تنتمي إليها حيث تتراوح ما بين (٠.٩٠٧) و(٠.٩٣٩)؛ مما يُعد مؤشرًا دالًا على اتساق المفردات مع المقياس.

(٥-٢-٤) حِسَاب ثَبَات مَقايِيس «الْحركة الإنْسانيَّة، التَّنْمية المسْتدامة».

قام الباحث بحساب ثبات كلٍ من محاور «الحركة الإنسانية، والتنمية المُستدامة» ككل بطريقتين: معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية، حيث قام بحساب ثبات درجات المحاور بطريقة معامل ألفا- كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة «سبيرمان/ براون»، ومعادلة «جتمان» وكانت قيم معامل الثبات كما هو موضح بالجدول (٩) التالي:

جدول (٩). قيم معاملات ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية (ن=٣١٩).

المحاور		قيمة ألفا كرونباخ	معامل ثبات «سبيرمان/ براون»	معامل الثبات بطريقة «التجزئة النصفية» «جتمان»
المحور الأول	الحركة الإنسانية	٠.٨٥٣**	٠.٧٨٥**	٠.٧٨٣**
المحور الثاني «التنمية المُستدامة»	البُعد الأول «البُعد الاقتصادي»	٠.٨٦٧**	٠.٨٣٥**	٠.٨٣٥**
	البُعد الثاني «البُعد الاجتماعي»	٠.٨٨١**	٠.٨٢٧**	٠.٨٢٦**
	البُعد الثالث «البُعد البيئي»	٠.٨٩٩**	٠.٨٨١**	٠.٨٧٨**
	الدرجة الكلية	٠.٩٤٦**	٠.٩٠٥**	٠.٩٠٤**

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية، حيث تتراوح مُعاملات الثبات ما بين (٠.٨٥٣ و٠.٩٤٦)، وارتفاع قيم مُعاملات الثبات للدرجة الكلية باستخدام مُعادلة «سبيرمان- براون» حيث تتراوح مُعاملات الثبات ما بين (٠.٧٨٥ و٠.٩٠٥)، وارتفاع قيم مُعاملات الثبات للدرجة الكلية له باستخدام مُعادلة «جتمان» حيث تتراوح مُعاملات الثبات ما بين (٠.٧٨٣ و٠.٩٠٤)، وجميعها قيم مُعاملات ثبات مُرتفعة ودالة إحصائيًاعند مستوى (٠.٠١) مما يُشير إلى أن المحاور «الحركة الإنسانية، التنمية المُستدامة» تتمتع بنسبة ثبات عالية.

(٥-٣) مَجتمعُ الدِّرَاسَةِ وخَصائصُه:

استهدفت الدراسة المجتمع المصري في عموميته ليكون نطاقًا مَكَانِيًّا لها، حيث تم التركيز على فهم الظاهرة المدروسة ضمن سياق اجتماعي وثقافي شامل يعكس التكوين العام للمجتمع المصري. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار عينة غير احتمالية بالملائمة والإتاحة (**Convenience Sampling**) للأفراد المتاحين في الوقت والمكان المحدد لجمع البيانات، بحيث يكون اختيار المشاركين مبنيًا على سهولة الوصول إليهم واستعدادهم للمشاركة (Golzar, Noor & Tajik, 2022: 72). وتم توزيع الباحثين بعد تدريبهم على معايير موحدة لجمع البيانات في مناطق مختلفة لتغطية النطاق المجتمعى للدراسة قدر الإمكان، لاختيار الأفراد دون الاعتماد على معايير مسبقة، واستغرقت الدراسة الميدانية الفترة (من أول نوفمبر ٢٠٢٣ وحتى نهاية يناير ٢٠٢٤). وقد أمكن التطبيق على عينة قوامها (٢٣١٩) مفردة من المجتمع المصري، تجاوزت التمثيل النسبي لمجتمع الدراسة عند (مستوى ثقة ٩٩%)، وهامش خطأ (±٢%)، وجاءت خصائصها الاجتماعية على النحو الوارد في الجدول (١٠) التالي:

جدول (١٠). توزيع مفردات العينة وفقًا للخصائص الاجتماعية التكرارات والنسب المئوية المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الالتواء لمفردات العينة (ن= ٢٣١٩).

م	الخصائص الاجتماعية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
١	النوع	ذكر	٨٩١	%٣٨.٤	١.٦٢	٠.٤٨٧	٠.٤٧٦-
		أنثى	١٤٢٨	%٦١.٦			
٢	السن	(١٨: ٢٥) سنة	١٢٤٤	%٥٣.٦	١.٦٨	٠.٨١٠	٠.٦٣٨
		(٢٥: ٤٥) سنة	٥٦٦	%٢٤.٤			
		أكثر من (٤٥) سنة	٥٠٩	%٢١.٩			
٣	نوع التعليم	أقل من المتوسط	١١٤	%٤.٩	٢.٧٥	٠.٦٩١	٠.٥٢٥-
		متوسط	٥٧١	%٢٤.٦			
		جامعي	١٤١٢	%٦٠.٩			
		فوق جامعي	٢٢٢	%٩.٦			
٤	الوظيفة	يعمل	٩٣٦	%٤٠.٤	١.٦٠	٠.٤٩١	٠.٣٩٣-
		لا يعمل	١٣٨٣	%٥٩.٦			
٥	مستوى الدخل	(١٠٠٠: ٥٠٠٠)	١١٨٨	%٥١.٢	١.٦٧	٠.٧٦٧	٠.٦٣٥
		(٥٠٠٠: ١٠٠٠٠)	٧٠٤	%٣٠.٤			
		أكثر من (١٠٠٠٠)	٤٢٧	%١٨.٤			
٦	الحالة الاجتماعية	أعزب	١٣٤٣	%٥٧.٩	١.٤٩	٠.٦٦٣	١.٥١٦
		متزوج	٨٧٠	%٣٧.٥			
		مطلق	٤٩	%٢.١			
		أرمل	٥٧	%٢.٥			
٧	عدد أفراد الأسرة	(١: ٣)	٣٩٢	%١٦.٩	١.٩٦	٠.٥٤٧	٠.٠٢٣-
		(٤: ٦)	١٦٢١	%٦٩.٩			
		(٧: ٩)	٣٠٦	%١٣.٢			
٨	محل الإقامة	ريف	١٦٨	%٧.٢	٢.٧٨	٠.٥٦٤	٢.٤١٩-
		مركز حضري	١٨١	%٧.٨			
		حضر	١٩٧٠	%٨٥			
٩	طبيعة السكن	إيجار	٦٥٢	%٢٨.١	١.٧٢	٠.٤٥٠	٠.٩٧٤-
		تمليك	١٦٦٧	%٧١.٩			
١٠	المحافظة	القاهرة الكبرى	١٣٤	%٥.٨	٣.٠٣	١.٠٥٥	٠.٣٤٩-
		الوجه البحري	٨٥٩	%٣٧			
		الوجه القلبي	١٣٧	%٥.٩			
		إقليم قناة السويس	١١٨٩	%٥١.٣			

ويوضح الجدول (١٠) السابق، توزيع مفردات العينة وفقًا للخصائص الاجتماعية، وذلك من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الالتواء، ومن حيث الجنس بلغت نسبة الإناث (٦١.٦%)

في مقابل (٣٨.٤%) للذكور. ومن حيث المستوى العمري جاءت النسبة الأعلى بين فئة العمر (١٨ إلى أقل من ٢٥ سنة) بنسبة (٥٣.٦%)، تلتها فئة العمر (٢٥ إلي أقل من ٤٥ سنة) بنسبة (٢٤.٤%)، ثم فئة العمر (أكبر من ٤٥ سنة) بنسبة (٢١.٩%). أما المستوى التعليمي لعينة الدراسة فجاء معدله الأعلى بين الحاصلين على التعليم الجامعي بنسبة (٦٠.٩%) متجاوزًا نصف العينة تقريبًا، ثم التعليم المتوسط بنسبة (٢٤.٦%) ربع العينة تقريبًا، ثم التعليم فوق الجامعي بنسبة (٩.٦%)، وأخيرًا التعليم أقل من المتوسط بنسبة (٤.٩%). ومن حيث العمل والوظيفة جاءت النسبة الأعلى بين من (لا يعمل) بنسبة (٥٩.٦%)، في حين جاءت فئة من (يعمل) بنسبة (٤٠.٤%). وفيما يتعلق بمستوى الدخل جاءت شريحة الدخل (أقل من ٥٠٠٠ جنيه) لتمثل نصف العينة تقريبًا مقدرة بـ (٥١.٢%)، تلتها شريحة الدخل من (٥٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠ جنيه) بنسبة (٣٠.٤%)، ثم شريحة الدخل (١٠٠٠٠ جنيه فأكثر) بنسبة (١٨.٤%). وتباينت الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة بين فئة (العُزّاب) بنسبة (٥٧.٩%) نصف العينة تقريبًا، والمتزوجين بنسبة (٣٧.٥%)، ونسبة أقل للأرمل والمطلق على الترتيب بنسبة (٢.٥%)، (٢.١%). وجاء البناء العددي للأسرة لفئة العدد (٤: ٦) ليشكل ثلاثة أرباع العينة تقريبًا بنسبة (٦٩.٦%)، ثم فئة العدد (١: ٣) بنسبة (١٦.٣%)، وأخيرًا فئة العدد (٧: ٩) بنسبة (١٣.٢%).أما من حيث محل الإقامة جاء قاطنو الحضر/ المدن في الترتيب الأول بما يزيد عن ثلاثة أرباع العينة بنسبة (٨٥%)، ثم قاطنو المراكز الحضرية بنسبة (٧.٨%)، وأخيرًا قاطنو الريف بنسبة (٧.٢%). وفيما يتعلق بالسكن جاءت ثلاثة أرباع العينة تقريبًا ممن يعيشون بمسكن (تمليك) بنسبة (٧١.٩%)، في حين جاء الربع المتبقي ممن يعيشون بمسكن (مستأجر) بنسبة (٢٨.١%). وجاء ترتيب الانتماء الإقليمي والمحافظات لنصف العينة تقريبًا ضمن إقليم قناة السويس بنسبة (٥١.٣%)، وباقي الأقاليم بنسبة (٣٧%) للوجه البحري، (٥.٩%) للوجه القبلي، (٥.٨%) للقاهرة الكبرى. ودلالات ما سبق ينبئ عن عينة متنوعة الخصائص، وممثلة لخصائص المجتمع المصري.

سَادِسًا: نتائِجُ الدِّرَاسَةِ وَتحْلِيلِهَا:

(٦-١) التَّمظْهرات العامَّة لِلثَّقافة الطَّاردة فِي المجْتمع المصْريّ.

تُعد الثقافة الطاردة صورة انعكاسية لبنية المجتمع وممارساته الاجتماعية، وعليه يكون الفهم التفسيري أداة ناجزة لتحليل هذه الممارسات؛ لا تكتفي بالتفسير من منظور خارجي فقط، بل تحاول بحث الدوافع والمعاني الذاتية التي يضفيها الفاعل على أفعاله ضمن السياق الاجتماعي القائم.

وضعت التنمية المستدامة في مقدمة أولويات المجتمع المصري، ونحو التقدم في تحقيق أهدافها، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية التي يعيشها المجتمع المصري؛ وإنفاذًا لـ (رؤية مصر ٢٠٣٠)، أقدمت الحكومة المصرية على توقيع برنامج للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي على مرحلتين، **الأولى** (٢٠١٦- ٢٠٢١)، **والثانية** (٢٠٢١- ٢٠٢٤)، وتلتزم بموجبه بعدد من الإجراءات التصحيحية للاقتصاد، مستهدفة العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة؛ لكبح عجز الموازنة العامة للدولة، وخفض الدين الحكومي والعجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تخفيض معدل التضخم، ودفع عمليات التشغيل، وتحسين مناخ الإنتاج والاستثمار والتصدير، والقيام بإجراءات للتقشف المالي، منها: زيادة الإيرادات، وخفض الإنفاق الحكومي، وترشيد الدعم المحلي، والإلغاء التدريجي لدعم الوقود، وتحسين كفاءة هيكل النفقات للإنفاق ذي الأولوية العالية، مثل البنية التحتية والصحة والتعليم، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لحماية المستضعفين أثناء عملية التكيف (IMF, 2023). وأظهرت النتائج (الوكيل، عبد العزيز، صبحي، ٢٠٢٤: ٧١٣)، تحسنًا في العديد من المؤشرات الاقتصادية، حيث ارتبطت بحدوث تحول إيجابي في الأداء الاقتصادي للدولة وتعزيز النمو الاقتصادي، لكنها فشلت في تحسين مستوى معيشة المواطنين وزادت من معدلات التضخم وأثرت سلبًا على العدالة الاجتماعية؛ إذ لم توازن سياساتها الإصلاحية بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. **ما يعني أن الاعتماد على**

المؤشرات الاقتصادية فقط في تقييم جهود التنمية شيء مضلل لما يعتريه من قصور فيما يخص الأمور الاجتماعية.

وبشكل عام أشارت التقارير الإنمائية إلى تقدم مصر في ترتيب مؤشر التنمية المستدامة العالمي لعام ٢٠٢٣ بمقدار ٦ مراكز متقدمة مقارنة بعام ٢٠٢٢، حيث شهدت تقدمًا إجماليًا من المرتبة ٨٧ في عام ٢٠٢٢ من ١٦٣ دولة إلى المرتبة ٨١ عالميًا من بين ١٦٦ دولة في ٢٠٢٣، مع ارتفاع في المؤشر الإجمالي من ٦٨.٧ إلى ٦٩.٦ نقطة، مما يعكس تحسنًا في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية مقارنة بالأعوام السابقة، ولكنها لا تفي بحاجة المجتمع وتحقيق إشباعاته، كما يظهر من مقارنة الأداء التنموي المستدام لعامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ في الجدول (١١)، وحتى بما قبل هذه الأعوام.

جدول (١١). مقارنة بين أداء مصر في أهداف التنمية المستدامة لعامي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣م.

الرقم	الهدف الأممي	المستهدف	أداء مصر ٢٠٢٢	أداء مصر ٢٠٢٣	استخلاص تحليلي
١	القضاء علي الفقر	الناس	تقدم محدود	ثبات الأداء	جهود متواصلة لمكافحة الفقر
٢	القضاء علي الجوع	الناس	استقرار في الأداء	استقرار في الأداء	تحسين برامج الغذاء
٣	الصحة الجيدة والرفاه	الناس	تحسن بسيط	تحسن مستمر	تطوير الرعاية الصحية
٤	التعليم الجيد	الناس	تقدم ملحوظ	تقدم إضافي	تحسين جودة التعليم
٥	المساواة بين الجنسين	الناس	تحسن محدود	تحسن محدود	تعزيز حقوق المرأة
٦	المياه النظيفة الصحية	الكوكب	تقدم ملحوظ	تقدم مستمر	تحسين الوصول للمياه
٧	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	الرفاهية	تقدم بسيط	تقدم إضافي	توسع في مشاريع الطاقة
٨	العمل اللائق والنمو الاقتصادي	الرفاهية	استقرار في الأداء	استقرار في الأداء	تحديات في سوق العمل
٩	الصناعة والابتكار والبنية التحتية	الرفاهية	تحسن بسيط	تحسن بسيط	مشاريع بنية تحتية جديدة
١٠	الحد من أوجه عدم المساواة	الرفاهية	استقرار في الأداء	استقرار في الأداء	تحديات في تحقيق العدالة
١١	مدن ومجتمعات مستدامة	الرفاهية	تقدم محدود	تقدم محدود	تطورات في الإسكان
١٢	الانتاج والاستهلاك المستدام	الكوكب	تحسن بسيط	تحسن إضافي	دعم المشاريع المستدامة
١٣	العمل المناخي	الكوكب	استقرار في الأداء	استقرار في الأداء	جهود مضاعفة لحماية البيئة
١٤	الحياة تحت الماء	الكوكب	تحسن محدود	تحسن محدود	حماية الموارد البحرية
١٥	الحياة في البر	الكوكب	تقدم بسيط	تقدم بسيط	حماية التنوع البيولوجي

جدول (١١). مقارنة بين أداء مصر في أهداف التنمية المستدامة لعامي ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣م.					
الرقم	الهدف الأممي	المستهدف	أداء مصر ٢٠٢٢	أداء مصر ٢٠٢٣	استخلاص تحليلي
١٦	السلام والعدل والمؤسسات القوية	السلام	استقرار في الأداء	استقرار في الأداء	تحسين الحوكمة
١٧	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	الشراكة	تحسن ملحوظ	تقدم إضافي	تعزيز التعاون الدولي
المصدر: قراءة تحليلية للباحث في تقارير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (SDR,2022 & 2023).					

هذا وقد أمكن لنا الوقوف على ثلاثة مستويات من تقييم الأداء الانمائي، **الأول** في اتجاه التقدم ونرمز له باللون الأخضر، وقد تحقق بالأهداف (٤، ٦، ٧، ١١، ١٥، ١٧). و**الثاني** في اتجاه التحسن والمستوى المتوسط، ونرمز له باللون الأصفر، وقد تحقق بالأهداف (٣، ٥، ٩، ١٢، ١٤). و**الثالث** بالمستوى المستقر دون تحسن، ونرمز له باللون الأحمر، وقد تحقق بالأهداف (١، ٢، ٨، ١٠، ١٣، ١٦).

(٦-٢) التَّمَظْهُرَاتُ البِيئِيَّةُ لِلثَّقَافَةِ الطَّارِدَةِ فِي المُجْتَمَعِ المِصْرِيِّ

يستهدف البعد البيئي للتنمية المستدامة، تحقيق التوازن بين الأنشطة البشرية والحفاظ على البيئة الطبيعية من أجل تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وتنعكس التمظهرات البيئية للثقافة الطاردة في المجتمع المصري في عدة مظاهر، منها:

سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة تعرض مصر للأخطار والتأثر بها، مع إمكانية تعميق التفاوتات على مستوى التنمية البشرية والتفاوتات المكانية، ويؤدي تغير المناخ إلى زيادة عديم اليقين بشأن توافر الموارد المائية في مصر، ويزيد موجات الحر والتصحر، ويؤثر على التنوع البيولوجي، فضلا عن تهديد الأمن الغذائي وتوفير الغذاء (البنك الدولي، ٢٠٢٢: ١). وقد احتلت مصر المرتبة ٢٠ من بين ٧٣ دولة محرزة ٦٠.٥٢ نقطة في مؤشر أداء تغير المناخ CCPI لعام ٢٠٢٥، بتصنيف متوسط شامل؛ حيث تتلقى الدولة تصنيفات مختلطة في فئات المؤشر الأربعة الرئيسية. بالنسبة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري واستخدام الطاقة، تم تصنيف أداء مصر على أنه

مرتفع. أما فيما يخص سياسة المناخ، فقد حصلت مصر على مرتبة متوسط، وفي الطاقة المتجددة على تصنيف منخفض للغاية (CCPI, 2024).

وعلى الرغم من أن مساهمة مصر في الانبعاثات العالمية ليست مرتفعة، وتقدر بنحو ٠.٦٪ من إجمالي الانبعاثات العالمية فإن مصر لا تساير خطى الأسواق العالمية في التوجه نحو مسار التنمية الخضراء ومنخفضة الانبعاثات الكربونية، وتشير البيانات أن هناك ثلاثة قطاعات في مصر (الطاقة، والنقل، والصناعة) مسئولة عن ٨٠% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ويشكل قطاعا النقل والصناعة ٥٨% من إجمالي استهلاك الطاقة (البنك الدولي، ٢٠٢٢: ١). وبالنظر في السياسات الحالية، فمن غير المتوقع أن تتحقق الأهداف المذكورة في الـ NDCs لتخفيف آثار تغير المناخ في مصر بحلول عام ٢٠٣٠. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تسعى فيه مصر إلى تنظيم سوق للكربون، شهد قطاع النقل معدلات نمو كبيرة في الإنتاج بزيادة ١٤.٧% في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بالسنة المالية السابقة. ما يعني أن استمرار توسيع شبكات الطرق – وهو الاتجاه الحالي – سيؤدي إلى زيادة بنسبة ٣٧% في انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٣٠ بسبب زيادة حركة المرور.

تُعد مصر من بلدان العالم شديدة التأثر بتغير المناخ، ووفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، تُعتبر دلتا النيل في مصر واحدة من أكثر ثلاث "نقاط ضعف ساخنة عالميًا" جراء التغيرات المناخية (The NAP- GSP. 2018). وتُشير بعض التقديرات إلى أن ما بين ٢٣% و٤٩% من إجمالي مساحة المحافظات الساحلية في دلتا النيل ستكون معرضة للفيضانات. إلى جانب تعرض ١٢% من الأراضي الزراعية في مصر للخطر، بسبب تسرب المياه المالحة وتملح التربة، وذلك بافتراض ارتفاع مستوى سطح البحر بنحو متر واحد (UNDP, 2018). ومع انخفاض هطول الأمطار وتعرُض البلاد لموجات متتالية من الجفاف، من المُرجح تراجُع الإنتاج الزراعي بنسبة ٤٧% بحلول عام ٢٠٦٠، وستكون الخسائر السنوية في حدود ٥ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢١٠٠،

في حال ارتفاع مستوى سطح البحر بحوالي ١.٢٦ متر. مما سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسبة ٦% (UNDP, 2018).

ومن المحتمل أن يُؤدي تغير المناخ إلى وصول مصر في المستقبل القريب إلى حد الندرة المائية المطلقة، التي تُقدر بـ ٥٠٠ متر مكعب للفرد سنويًا (Sakr, 2020). وتعد مشكلة التصحر واحدة من أهم التحديات البيئية التي تعاني منها مصر؛ حيث تصنف مصر من أكثر الدول معاناةً من هذه المشكلة؛ وذلك وفقًا لإحصائيات السكرتارية التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والتي تؤكد أيضًا أن هناك ٣.٥ أفدنة تتعرض للتصحر كل ساعة، وهو أمر يعد شديد الخطورة، خاصة وأن المساحة الزراعية محدودة، وتمثل فقط نحو ٤% من مساحة مصر (عثمان، ٢٠٢٢: ٢٢). وتكمن أهم المخاطر بشأن التغيرات المناخية وتأثيراتها على المدن المصرية ذات الكثافة السكانية العالية والمناطق الساحلية، ففي ١٤ مدينة كبرى في مصر (ومنها العديد من المدن الساحلية)، يتعرض أكثر من ٨٠% من السكان لمخاطرة واحدة على الأقل من المخاطر المناخية أو البيئية الرئيسة، ويشمل ذلك الفيضانات، والإجهاد الحراري، وتلوث الهواء، والتصحر، وارتفاع منسوب سطح البحر (البنك الدولي، ٢٠٢٢: ١١). وهناك اتجاه على المستوى العالمي لانتقال سكان الريف إلى الحضر مما يؤدي إلى زيادة عدد المهمشين والفقراء بالمدن الحضرية، وجراء تزايد شدة العواصف الترابية والسيول والموجات الحرارية التي يسببها تغير المناخ تتزايد المخاطر التي تتعرض لها المدن الحضرية، وخاصة بالنسبة للفقراء والنساء وكبار السن مما يجعلهم المجموعة الأكثر تضررًا من تأثيرات التغيرات المناخية؛ حيث من المتوقع أن تضر هذه التأثيرات، وغيرها بسبل عيشهم وممتلكاتهم (عثمان، ٢٠٢٢: ٢٤).

وفي سبيل التكيف مع تغير المناخ، شرعت الحكومة المصرية في الحد من استهلاك مصادر الطاقة الملوثة للبيئة، عبر إصلاح منظومة دعم الطاقة. يمكن أن تؤدي جهود إلغاء الدعم، إلى جانب مبادرات كفاءة الزراعة واستخدام المياه، إلى تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مصر بنسبة ١٣% (ILO, 2016). مع ذلك، كشفت بعض الدراسات التي تناولت إصلاح دعم الطاقة في مصر إلى أن ذلك أثر سلبًا على رفاهية الأسرة المصرية،

بشكل مباشر، من خلال ارتفاع أسعار سلع الطاقة المستهلكة. بشكل غير مباشر، من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأخرى بسبب زيادة تكاليف المدخلات الوسيطة، مثل النقل والتجارة. الأمر الذي أدى إلى انخفاض متواضع في الاستهلاك الأسري الحقيقي وزيادة طفيفة في مستويات الفقر على المدى القصير (Breisinger, Mukashov, Raouf & Wiebelt, 2019). وإحدى الأساليب الواعدة لزيادة قدرة المجتمع المصري على الصمود، هو الحماية الاجتماعية التكيفية "Adaptive Social Protection"، التي تأخذ في اعتبارها الصدمات المرتبطة بتغير المناخ قصيرة وطويلة الأجل، وتدمج تدخلات الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات (Shock Responsive) مع إدارة مخاطر الكوارث وتدابير التكيف مع تغير المناخ (Davies, Leavy, Mitchell & Tanner, 2008). مما يُعزز قدرة المواطنين على استيعاب الآثار السلبية للتغيرات المناخية (Aleksandrova, 2019).

(٦-٣) التَّمظْهرات الاقْتصاديَّة لِلثَّقافة الطَّاردة فِي المجْتمع المصْريّ.

يستهدف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، وضمان توزيع عادل للثروة، بما يساهم في تحسين مستوي المعيشة وتقليل الفقر. وتنعكس التمظهرات الاقتصادية للثقافة الطاردة في المجتمع المصري في عدة مظاهر، منها:

- **تدني مستوى المعيشة:** رغم الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي، فإن تبعات الاصلاحات الاقتصادية من قبيل تحرير سعر الصرف، وتقليص الدعم، زادت من الأعباء على المواطنين، خاصة الفئات المتوسطة والفقيرة، وتتزايد مع ارتفاع معدلات التضخم البالغة ٢٦.٦% في المتوسط لعام ٢٠٢٤ استنادًا إلي البيانات الرسمية، مع تباينات شهرية حسب التقارير الفصلية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٤). وفي هذا، تؤكد دراسات الحالة المصرية (عطية، عبد الحى، ٢٠٢٠)، (العشري، ٢٠٢٠)، على تلازم انخفاض مؤشرات نوعية الحياة مع ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم، وعدم قدرة الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى على إشباع احتياجاتها الأساسية والإنسانية وتدهور أوضاعهم الطبقية، **ووجود حالة من**

الإحباط وقلة الطموح نتيجة الظروف الاقتصادية الحالية. وعلي نفس النحو تقرر الدراسات الدولية (Rohanachandra, 2022: 338)، أن غلاء الأسعار قد أثر في قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم المعيشية، وارتفاع معدلات البطالة **وزيادة المشاكل النفسية بما في ذلك الاكتئاب والقلق وتعاطى المخدرات والانتحار وزيادة معدلات الأمراض الجسدية**، وتري أن المبادرات الاجتماعية تساعد الذين يعانون من أقصى درجات الفقر.

- **البطالة وقلة فرص العمل:** من أبرز تمظهرات الثقافة الطاردة البطالة وقلة فرص العمل، والتي قد تدفع الأفراد إلى العزوف عن المشاركة أو **الهجرة الداخلية والخارجية** بحثًا عن فرص أفضل؛ فغياب الفرص الوظيفية يدفع الشباب للانتقال من الريف إلى المدن أو الهجرة إلي الخارج، مما يؤدي إلى نزوح العقول والكفاءات، وفي حال توفر فرص العمل، قد تكون الشروط غير ملائمة (أجور منخفضة، غياب التأمينات الاجتماعية)، مما يجعل بيئة العمل منفّرة وغير محفزة ناهيك عن تأثيرات هذا التمظهر بشكل عام المتجسدة في الإحباط الجماعي وفقدان الدافع، وتأثيرها على القيم الاجتماعية؛ فتزداد الفردية على حساب التعاون، حيث يشعر كل فرد بأنه في صراع شخصي للبقاء في ظل تعطله عن العمل وندرة الموارد. فضلًا عن تهديدات التنمية واستدامتها بفعل هدر الطاقات البشرية دون استثمار حقيقي، مما ينعكس على الاقتصاد ويعزز الثقافة الطاردة بشكل عام. وتشير التقديرات الرسمية إلى اتجاه معدل البطالة في مصر إلي الانخفاض نسبيًا، كما يظهر في الجدول (١٢)، منذ بدء الإصلاحات الاقتصادية على كافة المستويات إلا أن تحديات سوق العمل لا تزال مستمرة.

جدول (١٢). تطور معدلات البطالة في مصر خلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠٢٤

السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
معدل البطالة %	١٢.٥	١١.٨	٩.٩	٨.١	٧.٩	٧.٣	٧.١	٧.٠	٦.٧

المصدر: الباحث استنادًا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لبحث قوة العمل، أعداد مختلفة.

وقد شهدت مصر انخفاضًا مستمرًا في معدل البطالة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩، حيث تراجع من ١٢.٥% إلى ٩.٩%. واستقر المعدل نسبيًا بعد عام ٢٠١٩، مع تسجيله ٧.٩% في عام ٢٠٢٠، ثم ٧.٣% في عام ٢٠٢١، و٧.١% في عام ٢٠٢٢، و٧.٠% في عام ٢٠٢٣. وفي الربع الثالث من عام ٢٠٢٤، ارتفع معدل البطالة إلى ٦.٧%، بزيادة ٠.٢% عن الربع الثاني من نفس العام. وعلي الرغم من التراجع النسبي لمعدلات البطالة في مصر إلا أنه لا يعكس بالضرورة صحة سوق العمل، حيث تعكس الأرقام الرئيسية المتعلقة بالبطالة في مصر لعام ٢٠٢٤ بعض الاختلالات تظهر من مراجعة بيانات الجدول (١٣) التالي:

جدول (١٣). معدل البطالة في مصر للعام ٢٠٢٥ وفقًا لـ (النوع، العمر، المناطق).

الفئة		الربع الثاني (٢٠٢٤)	الربع الثالث (٢٠٢٤)	مقارنة سنوية (٢٠٢٣)
معدل البطالة العام		%٦.٥	%٦.٧	%٧.٤
النوع	الذكور	%٤.٢	%٤.٢	%٤.٨
	الاناث	%١٧.٣	%١٧.٧	%١٨.١
الفئة العمرية	(١٥- ١٩) سنة	%٧.٣	%٧.٤	%٨.٢
	(٢٠- ٢٤) سنة	%٣٣	%٣٠.٥	%٣٤.١
	(٢٥- ٢٩) سنة	%٢٤.٢	%٢٦.٣	%٢٧.٠
المناطق	الحضر	%١٠.٩	%١١.٢	%١١.٥
	الريف	%٤.٥	%٤.٥	%٥.١

المصدر: الباحث استنادًا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤، النشرة السنوية لبحث قوة العمل.

وتشير بيانات الجدول (١٣)، أن هناك استقرارًا نسبيًا في معدل البطالة إلا أن معدل البطالة بين الإناث هي الأعلي بكثير بلغت ١٧.٧% في مقابل ٤.٢% بين الذكور، كما شهد الريف استقرارًا في معدلات البطالة عند نسبة ٤.٥% مقارنة بالمناطق الحضرية التي شهدت معدلًا أعلى عند ١١.٢%، يضاف إلى ذلك ارتفاع ملحوظ في معدل البطالة بين فئة العمر (٢٠- ٢٩)، مقارنة بفئات العمر الأدنى والأعلي.

وتؤكد الدراسات الحديثة (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٤: ٤-١٣)، النتيجة نفسها، وأن تحليل الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بالبطالة في مصر يكشف عن **ضعف مرونة التشغيل** مقابل النمو الاقتصادي، وعدم قدرته على استيعاب نسبة كافية من الباحثين عن العمل، مما يضعف الأثر الإيجابي للنمو على البطالة. هذا إلى جانب **هرم البطالة المقلوب** في مصر، حيث تتركز بشكل أكبر بين الشباب وأصحاب التعليم العالي، بينما تقل بين أصحاب المهارات المتوسطة والمنخفضة. ويُعد القطاع الخاص المحرك الأساسي للوظائف الجديدة في مصر. ومع ذلك، تتميز معظم هذه الوظائف بكونها غير رسمية، مما يزيد من **هشاشة سوق العمل وغياب الحماية الاجتماعية**. فضلًا عن هيمنة القطاعات منخفضة الانتاجية مثل التشييد والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة والتي تستوعب النسبة الأكبر من العمالة. وهذه القطاعات، رغم أهميتها، تقدم فرصًا وظيفية محدودة من حيث الأمان الوظيفي والنمو المهني. ولا تزال تحديات سوق العمل المصري مستمرة تعكسها الدراسات المتخصصة (عامر، سلوانس، زكي، ٢٠٢١: ٧)، (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٣)، التي ترى أن المعالجة الشاملة لقضية البطالة لا ينبغى أن تقتصر على تقليص الأعداد المطلقة من المتعطّلين، وإنما يتعيّن أن تمتد للتصدى لكافة الاختلالات والخصائص الهيكليّة للمُتعطّلين، مثل قصور سوق العمل عن استيعاب كافة الفئات الراغبة في العمل، والارتفاع المشاهد في مُعدّلات البطالة بين الحضر والريف وبين الأقاليم، وانتشار العمالة في القطاع غير المنظّم. **هذا التمظهر يخلق حالة من الإحباط المتزايد بين الباحثين عن العمل**، خاصة الفئات الأكثر تأثرًا، والتى تواجه تحديات مضاعفة في سوق العمل. ومكمن الخطورة هنا أن مشكلة البطالة إنما تعود إلى آثارها وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية، والتى تتمثل أساسا فيما تؤدى إليه من إهدار للموارد البشرية **وتهديد الاستقرار الاجتماعي، فضلا عن تأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي** (فوزي، ٢٠٠٢: ١).

– **انخفاض الدخل وفقدان الثروة:** في الحالة المصرية، يمكن أن يكون انخفاض الدخل وفقدان الثروة أحد أهم مظاهر هذه الثقافة الطاردة، فمع انخفاض مستوي الأجور مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة، وتآكل الطبقة الوسطي مع افتقار الأفراد إلي دخل ثابت وثروة تحميهم من تقلبات الحياة، **يصبح الشعور بالاستقرار النفسي والاجتماعي مهددًا، مما يعمق الإحساس بأن المجتمع غير داعم.** كما أن غياب العدالة الاجتماعية، والتوزيع غير المتكافئ للثروات والفرص يولد إحباطًا ويعزز النظرة السلبية والاحساس بالغربة تجاه البيئة المحلية، وقد تولد هذه الوضعية دوافع نحو الهجرة الداخلية والخارجية. هذا، وقد تضمنت استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ أهدافًا تتعلق بضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي، وخفض التفاوت في الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

والحالة العامة لهذا التمظهر الاقتصادي تنبأ أن انخفاض الدخل وفقدان الثروة في مصر لهما تأثيرات اجتماعية عميقة، مما يسهم في تعزيز ما يعرف بالثقافة الطاردة، حيث يسعي الأفراد إلي الهجرة بحثًا عن فرص أفضل. ومما يؤسف له أن هذا التمظهر لا ينفصم عن الاصلاحات الاقتصادية التكيفية، وفقًا لدراسة (عبدالفتاح، أبو زيد، البكل، ٢٠٢٢: ١٥٠)، فعادة ما يترتب على آليات السوق اتجاهًا ذاتيًا قويًا لزيادة التفاوت في توزيع الدخل، وتتوقف الحاجة إلى التدخل الحكومي في هذه الحالة لاتخاذ إجراءات معينة على ما إذا كان هذا المستوي من التفاوت مقبول اجتماعيًا أم لا. وفي حالة زيادة مستويات التفاوت في توزيع الدخل عن المستوى المقبول اجتماعيًا فإن عدم وضع سياسات اقتصادية تصمم خصيصًا للقضاء عليها يجعل من المتوقع أن يستغرق زوال هذه المستويات وقتًا طويلاً. ويبدو أن مستويات التفاوت غير المقبول اجتماعيًا تفرض نفسها على الحالة المصرية، وفي هذا أكدت دراسة (المُتيّم، ٢٠٢٠: ٨٠–٨١)، (عفان، ٢٠٢١:٧) أن التفاوت الواضح في توزيع الدخل في مصر بات احدى معوقات

التنمية المستدامة؛ حيث يسهم في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويقلل من الرفاهية الاقتصادية للأفراد.

وأظهرت دراسة (El Sady, El Behery & Allam, 2023) أن ارتفاع معدلات التضخم في مصر أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطنين، مما أثر سلبًا على مدخراتهم الشخصية، وقلل من قدرتهم على الاستثمار أو مواجهة الأزمات الاقتصادية، ومع الارتفاع المستمر في التضخم، وانخفاض قيمة الجنيه المصري أدى ذلك إلى تآكل مدخرات الأفراد بالعملة المحلية وارتفاع تكاليف المعيشة. وأوضحت دراسة (البربري، ٢٠٢١: ١) انعكاسات سياسات تخفيض قيمة الجنية المصري، التي اتبعتها الحكومة المصرية ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي، على نسب الفقر وعدالة توزيع الدخل في مصر، إلى أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى أدى إلى زيادة متتالية في أسعار السلع الأساسية ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما زاد من حدة شعور الطبقات المتوسطة والمنخفضة الدخل بانخفاض دخولهم الحقيقية، وزيادة حجم الفقراء في مصر تحت خط الفقر وفقا لتقارير البنك الدولي، مؤكدة تدهور توزيع الدخل خاصة لمحدودي الدخل والفقراء وتوسيع فجوة الدخل في مصر. **وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ الحكومة للعديد من التدابير لتطوير شبكة الضمان الاجتماعي لمواجهة الانعكاسات الاجتماعية السلبية للاجراءات الاقتصادية على الفقراء ومحدودي الدخل.**

وقد ترك هذا التمظهر العديد من الآثار الاجتماعية على المجتمع وأفراده، تؤكدها دراسة (عبد الحليم، ٢٠٢٣: ٩٦٢)، وترى أن هذه السياسات الاصلاحية أصبحت أداة لتخلف الاقتصاد المصري، ومعاناته من العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم والفقر والديون الداخلية والخارجية، وشعور قطاع ليس بالقليل من الشرائح الاجتماعية الحضرية بالعوز والحرمان من المستوي المعيشي الملائم، كما أثر التعويم على العلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث تفاقمت الخلافات الأسرية والعزلة داخل المنزل واللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي، كما ازدادت معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل،

واقترحت الدراسة العديد من التوصيات منها: زيادة المرتبات بما يتناسب مع أسعار السلع والخدمات، ووجود رقابة شديدة على الأسواق، وتقليل الفوائد على القروض. وتتسق هذه النتائج مع رؤية (أنتوني جيدنز) حول مجتمع المخاطر الذي عرفه بأنه **(المجتمع المُتخم بالاستقطابات الاجتماعية)** حيث تتسع في هذا المجتمع الفجوة الطبقية بين الغني والفقر وخاصة في مجتمعات الجنوب، حيث قليل يسيطر على قدر كبير من الثروة في مقابل أغلبية ساحقة تمتلك القليل من الثروة، ومن ثم تتزايد مساحة التهميش الاجتماعي في هذه المجتمعات، ومن بينها المجتمع المصري حيث تبدأ الطبقة الوسطى في التآكل وتتساقط عناصرها تدريجيًا من خلال حراك اجتماعي إلى أسفل بالإضافة إلى اتجاه أعضائها نحو الانسحاب أو الإقصاء الاجتماعي (الزغاري، ٢٠١٩: ٩٥).

- **الأزمات الاقتصادية والصدمات المتكررة:** يُنتج الاقتصاد الصدمي والأزمات المتكررة حالة من عدم اليقين تجعل الأفراد يفقدون الثقة في النظام الاقتصادي المحلي، وعدم قدرته على معالجة اختلالاته وخلق فرص جديدة، مما يدفعهم للبحث عن مستقبل أكثر أمانًا في بيئات جاذبة تحقق الاستدامة. والمشاهدات الاجتماعية تمكّننا من وصف الاقتصاد المصري بأنه "اقتصاد صدمي" في العديد من جوانبه. كناتج للتحديات الهيكلية والظروف الاقتصادية غير المستقرة التي يواجهها المجتمع، مثل التضخم المرتفع، وارتفاع الدين العام، والبطالة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية. هذه العوامل تخلق حالة من الضغوط الاقتصادية التي تؤثر على فئات واسعة من المجتمع. من جهة أخرى، يعكس هذا الوصف أيضًا التغيرات المفاجئة في السياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة، مثل تقلبات سعر العملة والقرارات الاقتصادية الكبرى التي تؤثر بشكل كبير على حياة المواطنين. هذا النوع من الاقتصاد يعكس تقلبات وتحديات تتطلب استراتيجيات طويلة الأجل للتعافي والنمو المستدام.

وهناك العديد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت الاقتصاد المصري بشكل نقدي، بما في ذلك التشخيصات المتعلقة بالتحديات الهيكلية والصدمة الاقتصادية (السيد، ٢٠٢٤)، (رحاحلة، ٢٠٢٤)، (البكل، الحداد، ٢٠٢٢)، وترى أن الاقتصاد المصري يعاني دائمًا من تأثيرات الصدمات والتقلبات المالية والاقتصادية، ورغم أن الإصلاحات الاقتصادية التي أُجريت منذ عام ٢٠١٦ كانت ضرورية لتحسين الوضع المالي لمصر، إلا أنها كانت غير كافية للتعامل مع هذه الصدمات؛ وأحدثت تأثيرات سلبية على الفئات الأكثر ضعفًا والطبقات الاجتماعية الأقل دخلًا في المجتمع، مما أدى إلى زيادة في مستويات البطالة والفقر وتدهور القدرة الشرائية، مما يجعل من التنمية المستدامة أمرًا صعبًا مع هذه التقلبات المتكررة.

- **الهوة والتفاوتات الاقتصادية بين الأقاليم:** تشهد مصر تفاوتًا اقتصاديًا ملحوظًا بين الأقاليم، حيث تتركز الاستثمارات والفرص بشكل أكبر في المدن الكبري، مما يؤدي إلى تفاوت في مستويات التنمية والرفاهية بين هذه المناطق، ويعمق من الثقافة الطاردة ويخلق ميلًا نحو الهجرة الداخلية والخارجية. والمشاهدات الاجتماعية تعكس هذه التمظهرات كما تعكسها الدراسات المتخصصة، حيث أظهرت دراسة (Zhu, Bashir & Marie, 2022)، (المراكبي، ٢٠٢٤)، أن السياسات الاقتصادية لم تكن كافية لسد الفجوة بين المناطق، وأن معظم المشروعات الاقتصادية الكبرى تركزت في القاهرة والإسكندرية، مما يؤدي إلى تفاوت كبير في مستويات التنمية الاقتصادية، ويكشف عن استمرار التفاوتات في مستويات الدخل والرفاهية بين الشمال والجنوب، الذي يعاني من ضعف في البنية التحتية ونقص في الخدمات الأساسية، من مستويات أعلى من الفقر والبطالة. ووجود تباين واضح بين الأقاليم في مؤشرات التنمية البشرية، مثل التعليم والصحة، وقدرت الاحصاءات الوطنية أن ٧٥% من القرى المصرية غير متكاملة الخدمات، وهو ما يؤثر على جودة حياة المواطنين بالسلب، ويرفع درجة مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في مصر (سلامة، فودة، برانية، جمال، عبد الله، لطفي، زين، ٢٠٢٣: ٤٥). وأوصت هذه الدراسات مجتمعة بضرورة **تعزيز السياسات الاقتصادية التوزيعية**، التي تدعم أهداف التنمية

المستدامة، وتوجيه المزيد من الاستثمارات في جنوب مصر، مع التركيز على مشروعات البنية التحتية والاستدامة والموارد البشرية.

- **نقص الفرص وانعدام الأمن الاقتصادي:** عندما تتمكن الدولة من توفير ما يحتاجه الشعب وما يحقق كافة أهدافها الاقتصادية ويسمح لها بالنمو في شتى أبعاد التنمية المستدامة، حينئذ نذعن بأن الدولة لديها أمنُ اقتصادي، على اعتبار العلاقة الارتباطية الوثيقة بين الأمن الاقتصادي والتنمية؛ فالدول التى لا تنمو لا يمكن أن تظل آمنة. ويُقصد بالأمن الاقتصادي، امتلاك الأفراد الوسائل المادية، التي تمكَّنهم من عيش حياة مستقرة وآمنة، وتوفير حاجاتهم الأساسية، كالغذاء والمأوى، والرعاية الصحية، والتعليم. وتحليل الوضع الراهن للمجتمع المصري وأمنه الاقتصادي يضع مصر في **مستوى متوسط**، ويرى أن مصر في مرحلة انتقالية بين تحسين بعض عناصر الأمن الاقتصادي ومعالجة نقاط الضعف، في الاتجاه الصحيح، لكن هناك حاجة إلى جهود أكبر لمعالجة التحديات الرئيسية مثل الأمن الغذائي، التضخم، الديون، نقص فرص العمل، ووجود فجوات واسعة بين الفئات الاجتماعية. إذا تمت الاستجابة لهذه التحديات بفعالية، يمكن أن يتحسن مستوى الأمن الاقتصادي بشكل كبير في السنوات القادمة، حيث لا يزال هناك عمل مطلوب لتحقيق الاستدامة الكاملة (رئاسة مجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٣). وأن مصر تحتاج إلى إصلاحات اقتصادية هيكلية لضمان الاستدامة وتعزيز الأمن الاقتصادي، مع التركيز على تقليل الاعتماد على الواردات، تنويع الاقتصاد، وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات.

(٦-٤) التَّمظْهرات الاجْتماعيَّة لِلثَّقافة الطَّاردة فِي المجْتمع المصْريّ.

يستهدف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة تحسين جودة حياة الأفراد والمجتمعات، وتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف في توزيع الفرص والموارد. وتنعكس التمظهرات الاجتماعية للثقافة الطاردة في المجتمع المصري في عدة مظاهر، منها:

– **أوضاع الفقر وانخفاض مستوي المعيشة:** جاء القضاء علي الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، كهدف أولى من أهداف التنمية المستدامة، مستهدفًا ضمان مستوي معيشي لائق، مع التركيز على دعم الفئات الأكثر ضعفًا والقضاء على الفقر المدقع، والذي يُعرف على أنه العيش بأقل من ١.٢٥ دولار في اليوم. هذا،

وترتبط التنمية مع الفقر بعلاقة عكسية فكلما زاد التقدم والتطور كلما قل الفقر والحرمان في المجتمع، ويعد الفقر تمظهرًا دالًا ومعبرًا عن مجموعة من التمظهرات الأخرى انطلاقًا من انعكاساته الخطيرة التي تهدد ديمومة الحياة البشرية؛ فهو يقرر مسيرة التنمية المستدامة خصوصًا، وأنه يعد عائق أمام الوصول إلى الرعاية الصحية التي يحتاجها الفقراء، وتأثيراته المتعلقة بسوء التغذية وانخفاض العمر المتوقع، استنفاذ الموارد البيئية، وظهور المناطق العشوائية، وتصاعد معدلات الجريمة والعنف. وهذا، يُعد فقرًا من الناحية الاجتماعية يضاف إلى حالة التردي الاقتصادي.

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء، يعرِّف الفقرَ المادي بعدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية (الطعام والمسكن والملبس وخدمات التعليم والصحة والمواصلات) للفرد أو الأسرة. وأوضحت نشرة "بحث الدخل والإنفاق" – آخر إحصاء حكومي رسمي تم إصداره – أن نسبة الفقر لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بلغت ٢٩.٧%، أي أن حوالي ثلث المصريين البالغ عددهم حينئذ ١٠٤ مليون نسمة يقعون تحت خط الفقر، وواجه ٤.٥% من السكان فقرًا شديدًا لم يمكِّنهم من تدبير حاجاتهم الأساسية يوميًّا. **ويتركز الفقر في صعيد مصر بنسبة أكثر حدة من الوجه البحري** (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠).

ورصدت العديد من الدراسات السوسيولوجية (العربي، ٢٠١٨: ٢٦٦)، (عبد المجيد والحطيى، ٢٠١٩: ١٣٦)، فشل برامج الإصلاح الاقتصادي في تحسين الأوضاع الاجتماعية للمصريين، وخلصت إلى معاناة الغالبية العظمى من عدم كفاية الدخل، وتأثر أوضاعها الاقتصادية من جراء تلك السياسات، وانخفاض مستوي الثقة في معظم مؤسسات الدولة، وهبوط آلاف من الأسر في الشرائح الدنيا من الطبقة

الوسطى سَنَوِيًّا إلى أحزمة الفقر، بدلا من أن تصعد لأعلى أو تحافظ مكانتها، نتيجة ثبات دخولها والانخفاض المتوالي لقيمة الجنيه المصري؛ مما تسبب فى خفض الإنفاق على الاحتياجات الضرورية من الغذاء، والكساء، والصحة، والتعليم. ولا يزال الوضع مستمرًا حتى الآن دونما تحسن، وفق ما تقرره الدراسات الحديثة (عبد الحليم، ٢٠٢٣: ٩٦٢)، (إحسان، ٢٠٢٣: ١٤٠)، التي رصدت انخفاض مستوى معيشة المصريين وزيادة الأعباء المفروضة عليهم، وشعور قطاع ليس بالقليل من الشرائح الاجتماعية الحضرية بالعوز والحرمان من المستوي المعيشي الملائم، **وتعميق حدة التمايز الاجتماعي بين الطبقات، وتنامي مشاعر الإحباط والقلق وعدم الأمان والخوف من المستقبل.**

ونظرًا لأن برامج الاصلاح الاقتصادي، تضمنت إجراءات ذات أثر غير مواتي على الفئات الفقيرة؛ تطلب ذلك مزيد من شبكات الأمان الاجتماعي لتشمل عدد أكبر من المستفيدين من الفئات المستحقة للدعم الحكومي (السيد، ٢٠٢٢: ٣٣٠). وبالفعل اتجهت الحكومة المصرية إلى تنفيذ العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية لتقوية شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين أدائها. ومع ذلك شهدت معدلات الفقر ارتفاعًا ملحوظًا (السيد، ٢٠٢٢: ٣٥٤). وأبرزت دراسة (بسيوني، ٢٠٢١)، أن الحكومة لا تزال تواجه العديد من التحديات من أجل توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية؛ لتلبية احتياجات فئات ما زالت تعاني من الفقر، وتحتاج لتقديم المزيد من المساعدات لتحقيق حياة معيشية كريمة، وأبانت دراسة (راشد، ٢٠٢١)، أن برامج الحماية الاجتماعية ليست مصممة لعلاج الفقر من جذوره، بل تسعى لتدارك الآثار السلبية لعمل الآليات الاقتصادية دون المساس بهذه الآليات ذاتها، وأوضحت دراسة (مناع، ٢٠٢١)، أنه على الرغم من تخصيص الحكومة المصرية نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة لبرامج الحماية الاجتماعية، بيد أن تأثيرها على الفقر وتنمية رأس المال البشري لا يزال محدودًا.

- **احتمالات الجوع والنقص التغذوي:** يُعد تأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة، وتحقيق السيادة الغذائية بشكل مستدام شرطًا ضروريًا للتنمية المستدامة. ومما يؤسف له، أن مصر لم تحقق أي تقدم فيما يخص عدد السكان الذين يعانون من الجوع، ولا يحصلون على كفايتهم من الغذاء يوميًا (SDR,2022 & 2023). ووفقًا لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠٢٣، فإن عدد الذين يعانون من النقص التغذوي بمصر «الحالة التي يكون فيها استهلاك الأغذية المعتادة للفرد غير كافٍ لتوفير كمية الطاقة الغذائية اللازمة لعيش حياة طبيعية وموفورة النشاط»، بلغ حوالي ٧.٨ مليون بنسبة ٧.٢% من إجمالي السكان خلال الأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢ (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٢٤). ووفقًا لمسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩-٢٠٢٠، نجد أن ٤٢.٨% من سكان ريف الوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء مقابل ١٢.٠% و ١٤.٧% من حضر الوجه القبلي وسكان المحافظات الحضرية فقراء، على التوالي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠: ٩٥). وبحسب مؤشر الجوع العالمي لعام ٢٠٢٢، تحافظ مصر على مستوى معتدل من الجوع، وتحتل المرتبة ٥٧ من أصل ١٢١ دولة، وتأتي في المرتبة ٧٧ عالميًا والمرتبة ١٣ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر الأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٢٤). ومما لا شك فيه أنّ إنخفاض قيمة الجنيه المصرى كعملة محلية مقابل الدولار أثر بشكل سلبي على قيمة المواد الغذائية المستوردة والأسمدة والبذور، حيث تستورد مصر ما يقرب من ٧٠% من احتياجاتها من الغذاء مما يجعلها عرضة للاضطرابات في الأسواق العالمية للغذاء، ويؤثر على إمكانية حصول المواطن المصري علي السلع الغذائية بأسعار مناسبة للدخل (البهائي، ٢٠٢٠).

وبشكل خاص، ستُعاني البلدان النامية من آثار تغير المناخ، بما في ذلك تفاقم مشكلات الأمن الغذائي، ونقص المياه العذبة، وانتشار الأمراض والأوبئة وغيرها.

ويتحمل الأشخاص الأكثر ضعفًا وفقرًا وطأة تأثيرات تغير المناخ أكثر من غيرهم، رغم إنهم أقل مساهمةً في الأزمة، بسبب ضعف قدرتهم على الاستجابة والتكيف مع الأضرار الاقتصادية لتغير المناخ. في كثير من الأحيان، تلجأ الأسر غير المشمولة بنظم الحماية الاجتماعية، إلى استراتيجيات المواجهة السلبية في حالة الصدمات، عن طريق بيع أصولهم الإنتاجية (الأرض والماشية)، أو إخراج أطفالهم من المدرسة. مما يدفع العديد من الأسر إلى حلقة مفرغة من الديون والفقر، ويعزز انتقال الفقر من جيل إلى آخر (Bharadwaj, Chakravarti, Karthikeyan & Kaur, 2021). الأمر الذي يستدعي أنظمة حماية اجتماعية ذات كفاءة عالية قادرة على التكيف بسلاسة مع الاحتياجات المتغيرة (Bronchi & Brixi, 2021). وتشير تحليلات الحالة المصرية (المهدي، صقر، الشافعي، ٢٠٢١، ١٢٧٩)، (السيد، ٢٠٢٢: ٢١٨) إلى أن الأركان الأساسية لمنظومة الأمن الغذائي فى مصر تواجه العديد من التحديات، من أهمها الزيادة السكانية، البطالة والفقر، تدهور خصوبة الأراضي الزراعية والتعدي عليها، والمخاطر التي تواجه الموارد المائية، والتغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة، فضلًا عن ضعف البنية التحتية الزراعية، وجميعها تهدد بثقافة طاردة؛ طمعًا فى غذاء صحي وآمن.

- **منظومة الصحة العامة وضغط المرض:** تشير تقديرات الحالة الصحية فى مصر أن ثمة **تحسن بسيط** إلي **تحسن مستمر** في تحقيق مستهدفات الصحة الجيدة والرفاه للعامين ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ على التوالي، وفقًا للتقارير الإنمائية (SDR,2022 & 2023). على الرغم من التحسن المحرز فيما يتعلق بالنواتج الصحية الأساسية، لا يزال سوء التغذية والتقزم يمثلان تحديًا كبيرًا لمصر، فمن بين كل خمسة أطفال مصريين دون سن الخامسة يوجد طفل واحد يعاني من التقزم. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال النواتج المتعلقة بالتغذية متدنية؛ ومن ثم، يجب أن يكون تحسين مستوى تغذية الأطفال أولوية قصوى لمصر من أجل تحسين النواتج الصحية الأساسية وتعزيز رأس المال البشري. ولا تزال أوجه عدم المساواة قائمة بين الجنسين، وعلى مستوى المناطق الجغرافية والمحدِدات الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، يزيد متوسط

العمر المتوقع للنساء عن عمر الرجال بنحو ثلاث سنوات (٧٥,٩ عامًا للنساء و ٧٣,٤ عامًا للرجال في عام ٢٠٢١)، في الوقت نفسه، تبلغ معدلات الوفاة بين الأطفال حديثي الولادة والرضع والأطفال دون سن الخامسة أعلى مستوياتها في المحافظات الكبرى، تليها محافظات الوجه القبلي، والمحافظات الحدودية، في حين تسجل محافظات الوجه البحري أدنى المعدلات (مجموعة البنك الدولي، ٢٠٢٢: ٦٥ – ٧٠).

يؤثر العبء المتزايد للأمراض غير السارية على التقدم المحرز في النواتج الصحية، ما يستدعى الحاجة لإعادة توجيه موارد النظام الصحي من أجل الوقاية من هذه الأمراض وعوامل الخطر الخاصة بها والتعامل معها. في العام ٢٠١٩، كانت الأمراض غير السارية هي السبب الرئيسي في وفاة ٨٥,٦ % من جميع حالات الوفاة في مصر، وهي نسبة أعلى من نسبة الوفيات التي تسببها الأمراض غير السارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٧٨,٥%)، وأعلى بكثير من النسبة في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (٦٤,١%). ومن بين كل ثلاثة مواطنين مصريين يتعرض واحد تقريبًا لخطر الوفاة المبكرة (بين سن ٣٠ و ٧٠ عامًا) بسبب أحد الأمراض غير السارية الرئيسية الأربعة (أمراض القلب والأوعية الدموية، ومرض الانسداد الرئوي المزمن، ومرض السكر، والسرطان). وكان هذا الاحتمال أعلى بين الرجال عنه بين النساء – ٣٢,٧% بين الرجال مقابل ٢٣,٢% بين النساء في عام ٢٠١٩. وتحدث أكثر من نصف حالات الوفاة في مصر بسبب الأمراض غير السارية قبل سن السبعين، وهي نسبة أعلى من النسب الموجودة في معظم البلدان المماثلة. ويساهم نمط الحياة غير الصحي، والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر فى زيادة عبء الأمراض غير السارية. وتشير التقديرات إلى أن خسائر الإنتاجية في مصر بسبب الأمراض المزمنة وحدها تصل إلي ١٢% من الناتج المحلي الاجمالي. وسيكون للتحولات الديموجرافية والسياسات السكانية تأثير كبير على الاقتصاد والنظام الصحي في المستقبل، وعلى نظام الرعاية الاجتماعية الأوسع نطاقًا (مجموعة البنك الدولي،

٢٠٢٢: ٧٠ – ٧٢). ومن منظور الحماية المالية من عبء المرض، يتضح جليًا غياب الحماية المالية من عبء المرض في التأثيرات المفقرة للإنفاق الطبي على الأمراض الكارثية في وجود ٥٠% من المواطنين – هم الأفقر – بلا أي غطاء تأميني أو اجتماعي. وفي عدم الإنصاف لإتاحة موارد العلاج على نفقة الدولة، وفي أن أكثر من ٧٢% من الإنفاق الكلي على الرعاية والخدمات الصحية هو إنفاق ذاتي مصدره من جيوب الأفراد والأسر، وهو لا يعكس القدرة بقدر ما يعكس الحاجة والاضطرار (غنام وعزب، ٢٠٢٠: ٥٨). والوضع العام للحالة الصحية في مصر يعكس ظاهرة عدم الإنصاف واختلال العدالة الصحية في مصر (بهاء الدين، ٢٠٢١: ١٤٢١)، مما يعكس ثقافة طاردة للوقاية والاهتمام بالصحة العامة؛ ما يجعل من تحقيق التنمية الصحية الشاملة في مصر تحديًا مستمرًا.

– **أنظمة تعليمية تقليدية:** أحد تمظهرات الثقافة التقليدية بالمجتمع المصري، الأنظمة التعليمة غير الاستيعابية في جميع مراحلها، ولعل تراجع ترتيب جودة التعليم المصري في التصنيفات والتقارير الدولية بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨ أسهم في ترسيخ صورة ذهنية سلبية حول النظام التعليمي في مصر؛ ففي مؤشر رأس المال البشري لسنة ٢٠١٥، جاء ترتيب مصر فى المرتبة ١٢٣ من بين ١٢٤ دولة فى جودة التعليم الابتدائي. نفس الأمر أكده تقرير التنافسية الدولية (Schwab, K & Sala-i-Martín, X, 2017)، حيث كان أفضل ترتيب لمصر في جودة التعليم الابتدائي خلال تلك الفترة هو ١٣٣ من بين ١٤٠ دولة في تقرير ٢٠١٨/١٧. ولا يزال قطاع عريض من المجتمع المصري يؤكد استمرار عمليات تدهور التعليم رغم مؤشرات التحسن النسبي، وفقًا لمؤشر المعرفة العالمي، حيث احتلت مصر المرتبة رقم ٩٠ من بين ١٤١ دولة لعام ٢٠٢٤ في مؤشر المعرفة العالمي، بقيمة ٤٤,٠ بينما بلغ المتوسط العالمي للمؤشر ٤٧.٨ – (الصفر) الأسوا و(١٠٠) الأفضل– ووصف المؤشر **آداء مصر بالمتواضع** من حيث البنية التحتية المعرفية، كما احتلت مصر المرتبة ٢٨ من أصل ٣٥ دولة مصنفة ذات تنمية بشرية مرتفعة. كما احتلت مصر

المرتبة رقم ٨١ من بين ١٤١ دولة في التعليم قبل الجامعي، بقيمة ٦٣.٤١ نقطة، المرتبة رقم ١٠٧ من بين ١٤١ دولة في التعليم الجامعي، بقيمة ٣٧.٠٢ نقطة (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٢٤). وتقدمت ١٤ مركزًا بمؤشر جودة التعليم الصادر عن "U.S. NEWS" محتلة المركز ٣٧ من بين ٨٥ دولة. عام ٢٠٢٣، مقابل المركز ٥١ عام ٢٠١٩، علمًا بأن المؤشر يعكس مدى تطور النظام التعليمي بالدولة. وأفاد تقرير البنك الدولي بأن الالتحاق بالتعليم فى المرحلتين الابتدائية والاعدادية متاح للجميع تقريبًا، إلا أن نسبة كبيرة من الأطفال لا تلتحق بالتعليم الابتدائي أو التعليم الثانوي. ويبلغ معدل الالتحاق الصافي الكلي ٧٥%. ومن ثم، فإن جميع السكان تقريبًا في سن التعليم الابتدائي ملتحقون بالدراسة، و٩١% من الأطفال في سن المرحلة الإعدادية، وانخفضت نسبة معدل الالتحاق الصافي؛ لتصل إلى ٦٠% في المرحلة الثانوية (مجموعة البنك الدولي، ٢٠٢٢: ١٢).

ورغم هذا التحسن الملحوظ يقبع النظام التعليمي المصري في مكانة متوسطة؛ لعدد من الاعتبارات أوضحتها دراسة (إبراهيم، ٢٠٢١: ٣٣)، منها تدني نسب الانفاق على التعليم مقارنة بالدول النامية، وعدم ملائمة مخرجاته ومتطلبات سوق العمل، وضعف مساهمة رأس المال التعليمي والبشري في عملية التنمية. وتضيف دراسة (عبد الحميد، ٢٠٢١)، أبعادًا أخري تتعلق بضعف نواتج التعليم، واللامساواة التعليمية، ودلالات فقر التعليم، وارتباطه بالفقر المادي، والفقر متعدد الأبعاد. وتقرر دراسة (داود، ٢٠١٩: ٧)، أن الأوضاع الحالية للعملية التعليمية في مصر في مرحلة التعليم قبل الجامعى والجامعي، تفتقد الحد الأدنى من المتطلبات والمقومات الضرورية لتأهيل المتعلم والخريج لكي يكون قادرًا على التفاعل مع المتغيرات البيئية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة.

- **مؤشرات الفساد والجريمة والمؤسساتية:** يتسبب الفساد في تآكل العدالة وتقييد الوصول إليها، وتهديد المبدأ الأساسي المتمثل فى المساواة أمام القانون؛ وبمتابعة أداء مصر في مؤشر مدركات الفساد على مدار السنوات من (٢٠١٢- ٢٠٢٣)،

يتضح أن هناك استقرارًا نسبيًا في أداء مصر خلال تلك الفترة. حيث سجلت مصر أعلى درجة لها في هذا المؤشر عام ٢٠١٤ بنحو ٣٧ نقطة من أصل ١٠٠ نقطة. واستطاعت مصر في عام ٢٠٢٣ تسجيل تقدم ملحوظ؛ حيث حصلت على ٣٥ درجة بزيادة قدرها خمس درجات عن عام ٢٠٢٢ بما يجعلها تحتل المرتبة رقم ١٠٨ بين ١٨٠ دولة مدرجة في مؤشر مدركات الفساد، بدلًا من المرتبة ١٣٠ في عام ٢٠٢٢ (Transparency International, 2024)، كما يظهر من الشكل (٦) التالي:

شكل (٦). تطور أداء مصر في مؤشرات مدركات الفساد (٢٠١٢- ٢٠٢٣).

على الرغم من هذا التحسن، لا تزال مصر تواجه تحديات في مكافحة الفساد، وتفشل في معالجة الفساد فى القطاع العام، ويعد التقدم المحرز ضئيل للغاية، ويمثل هذا الفساد تهديدًا استراتيجيًا لاستقرار ونمو المجتمع، وعائقًا حرجًا أما خطط وبرامج التنمية، وتعد البيئة الثقافية المنفرة، وانتقائية انفاذ القانون حاضنة خاصة لانتشار الفساد وغياب النزاهة (الدالي، ٢٠١٨: ٧١١). وبالنسبة لمؤشرات المؤسساتية شهدت مصر تقدمًا في مؤشر الابتكار العالمي في آخر خمس سنوات، فقد تقدمت ١٠ مراكز منذ عام ٢٠٢٠، حيث كانت في المرتبة ٩٦عالميًا، لتحتل المرتبة ٨٦ عالميًا من بين

١٣٣ دولة لعام ٢٠٢٤ ؛ مما يعكس تحسنًا في بيئة الابتكار والمؤسسات الداعمة له (WIPO, 2024). وفي سياق آخر تعكس مؤشرات أداء الإدارة العامة والاقتصاد المؤسسي الجديد في مصر، تدني مؤشر السيطرة على الفساد، وضعف كبير في مؤشر التعبير والمسائلة، والذي بدوره انعكس سلبًا على قدرة المواطنين في المشاركة، وبالتالي ضعف البيئة المواتية والملائمة للعمل الانتاجي، نتيجة انتشار الشعور بعدم الفائدة، فضلًا عن تدنى مستويات مؤشرات الحوكمة مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة، وبالتالي لا تكون من الأهداف الأولى لأي مستثمر، ما يستدعي الحاجة إلى مزيد من تحسين أوضاع الأطر المؤسسية وجعلها أكثر فاعلية (عبد الفتاح، ٢٠٢٣: ١١٧). وتؤكد دراسة (غلوش، خلف، ٢٠٢٣)، على ضعف الإطار المؤسسي في مصر، وافتقاره إلى عمليات الانفاذ والتزام الأفراد بها. وأوصت بتحقيق التدابير المؤسسية الداعمة للنمو الاقتصادي المرتفع والمستدام من خلال توفير النظم القانونية والقضائية التى تضمن الالتزام وانفاذ العقود وسيادة القانون واحترام وحماية حقوق الملكية، وتحقيق التغيير الثقافي الايجابي؛ **فعدم الاهتمام بتغيير ثقافة الشعب هي أحد أهم أسباب تواضع الاقتصاد المصري.**

ويعد ترتيب المجتمع علي مؤشر الحرية الإنسانية (**HFI**)، ذا دلالة في هذا السياق، ويفهم على أنه عياب القيود الإجبارية أو القسرية، عبر ٨٣ مؤشرًا للحرية الشخصية والمدنية والاقتصادية، وعلى مقياس من (صفر إلى ١٠) حيث يمثل الرقم ١٠ الأكثر حرية، انخفض متوسط تصنيف حرية الإنسان في ١٦٥ دولة، متراجعًا من ٧.٠٣ في عام ٢٠١٩ إلى ٦.٨١ فى عام ٢٠٢٠. وعلى أساس ذلك شهد ٩٤.٣% من سكان العالم انخفاضًا في حرية الإنسان، وتوزيعًا غير متكافئ للحرية في العالم، حيث يعيش ١٣.٤% فقط من سكان العالم في الربع الأعلى من الدول التى تتصدر مؤشر الحرية الإنسانية، و ٣٩.٩% يعيشون فى الربع السفلي. والبلدان التى تتمتع بأعلى مستويات الحرية هي أوربا الغربية وأمريكا الشمالية (كندا وأمريكا). في حين أن أدنى المستويات توجد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب الصحراء الأفريقية وجنوب آسيا. وجاءت مصر ضمن البلدان الخمسة الأدني بالترتيب التنازلي في المرتبة

١٦١ من ١٦٥ دولة بمؤشر قدره ٤.٢٨ في عام ٢٠٢٢ (HFI, 2022). وأظهر تقرير المجلس الأطلسي لعام ٢٠٢٢، أن الرخاء والحرية مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، بلغ معامل الارتباط بين المؤشرات ٨١.٠، وترتبط الدرجات العالية للحرية بدرجة عالية للرخاء، والدرجات المنخفضة للحرية بدرجات منخفضة للرخاء. وعلى مدي الفترة التى غطتها مؤشرات الحرية والازدهار (٢٠٠٦– ٢٠٢١)، ظلت مصر باستمرار في فئتي "غير حرة في الغالب" و"غير مزدهرة في الغالب". وبلغت درجة الحرية زردوتها عند ٤٦.٦ في عام ٢٠١١، ولكنها انخفضت تدريجيًا على مر السنين، لتصل إلى ٣٥.٨، قبل أن تتحسن قليلًا إلى ٣٧ في عام ٢٠٢١. وعلى الرغم من ذلك، أحرزت مصر تقدمًا في مؤشر التنمية البشرية، حيث ارتفعت من ٠.٦٥ إلى ٠.٧٣ خلال نفس الفترة (Negrea, Lips & Mauren, 2023).

وبحسب مؤشر قياس الجريمة في قاعدة البيانات "نامبيو" خلال عام ٢٠٢٤، فإن مصر احتلت المركز الـ ١٨ على مستوى الدول الإفريقية في معدلات الجريمة بمعدل ٤٧.٣ على مؤشر الجريمة، والمرتبة الـ ٦٥ عالميًا، والثالثة عربيًا؛ بسبب انتشار الجرائم المختلفة. ويرجع ارتفاع معدلات الجريمة إلى التمظهرات الاقتصادية للثقافة الطاردة في المجتمع؛ حيث تركت الأوضاع الاقتصادية تأثيرًا كبيرًا على مفهوم الإنسان نحو ذاته، وعلى معدل الطموح لديه وسلوكياته العامة، وما يترتب عليها من ارتكابه للجرائم، حيث تؤثر المشاكل الاقتصادية المختلفة (البطالة، الفقر، الحرمان، التمايز الطبقي) على شكل الجريمة ونوعها؛ نتيجة تعرض الإنسان للضغوط المادية، التي تولد لديه صراع القيم وتحضه على ارتكاب الجرائم، ومنها ما لم يكن موجودًا من قبل. وذلك فقًا لنظرية **كارل ماركس وإنجلز** اللذين قاما بتأسيس النظرية الاقتصادية في علم الجريمة، ونبها إلى مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية للدول على الجرائم ونوعيتها ومعدلاتها. **وتعد هذه المؤشرات مؤشرًا على الحاجة المستمرة لتعزيز الشفافية والنزاهة والحرية في المجتمع والمؤسسات الحكومية والخاصة في مصر، والعمل على تنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد والجريمة وتمكين المجتمع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

- **الاستبعاد والإقصاء والتهميش الاجتماعي:** تعتبر هذه التمظهرات متوافقة معًا، وانعكاسًا كليًا لكل تمظهرات الثقافة الطاردة، وإحدى المصادر الأساسية لظاهرة اللامساواة، ويعد مصطلح «الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion» باعتباره محصّلة نمط اجتماعي – سياسي سائد في المجتمع، تترابط وتتنوع فيه الملامح والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فتعمل على إقصاء وتهميش أفراد وجماعات داخل المجتمع، طبقًا لاعتبارات تقرّرها وتُفعّلها المنظومة، وتعيد إنتاجها بصور مختلفة. ففي نطاق الحياة الاجتماعية واليومية للأفراد والجماعات، قد يُحرم كثير من الجماعات من فرص الوصول والمشاركة في كثير من المرافق الاجتماعية (جيدنز، ٢٠٠٥: ٣٩٤). والاستبعاد الاجتماعي عملية معقّدة ومتعددة الأبعاد؛ ينطوي على النقص أو الحرمان من الموارد والحقوق والسلع والخدمات، وعدم القدرة على المشاركة في العلاقات والأنشطة العادية المتاحة لغالبية الناس في المجتمع، سواء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو السياسية، إذ إنه يؤثر في كل من نوعية حياة الأفراد، والإنصاف والتماسك في المجتمع ككلّ (Lakshmanasamy, 2013: 23). وقد عّرف **رينيه لينر (Rene Lenior)** في مؤلفة «المستبعدون»، هذه الفئة بإعتبارهم طائفة من الناس يفتقدون إلى التكيف الاجتماعي وهم المعاقون والمدمنون والعجزة والمسنون والمنحرفون والذين حاولوا الانتحار لأنهم مستبعدون من الإشباعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمات التي تقدمها الحكومة، وعلى الدولة إعادة تكيفهم مع المجتمع، وفي السنوات التالية تم تطوير المفهوم وتوسيع آفاقه ليشمل جميع الناس المحرومين جزئيًا وكليًا من المشاركة في مجتمعهم وفي المجالات المختلفة للحياة الاجتماعي (Bombogan, 2009: 35).

وذهب **جيدنز** إلى أن هناك شكلين من أشكال «الاستبعاد الاجتماعي» في المجتمعات المعاصرة: **الشكل الأول** هو الاستبعاد اللاإرادي لأولئك القابعين في القاع، والمعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع. أما **الشكل الثاني**، فهو

الاستبعاد الإرادي، حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة، وأحيانًا من القسط الأكبر من ممارسات الحياة اليومية، في ما يطلق عليه «ثورة جماعات الصفوة»، وتعيش هذه الجماعات داخل مجتمعات محاطة بالأسوار بمعزل عن بقية أفراد المجتمع، وتنسحب من نظم الصحة العامة والتعليم العام والخدمات الأخرى المتاحة في المجتمع الكبير (هيلز، لوغران وبياشو، ٢٠٠٧: ١٠). وهناك ثلاثة أبعاد للاستبعاد: أولها **البعد الاقتصادي**، وهو ينتج مباشرة من الفقر، مثل الاستبعاد عن العمل، والحرمان بالتالي من دخل منتظم. وثانيًا **البعد الاجتماعي**، ويتعلق بوضع الفرد في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى التمزّق في النسيج الاجتماعي والتضامن. وثالثًا **البعد السياسي**، ويتعلق بوضع بعض الفئات من السكان، مثل النساء، والمجموعات العرقية والدينية – المحرومين من كل أو جزء من نظمها السياسية – والأقليات أو المهاجرين وحقوق الإنسان (Bessis, 1995).

من هنا كان ثمة حاجة ملحة بأن لا يُترك أحد خلف الركب **Leaving No One Behind** شعارًا رفعته الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. يخاطب صلب قضية «التهميش الاجتماعي Social Marginalizatio» بتعقيداتها وتداخلات متغيراتها. والتعهد بالوصول إلى الفئات المستبعدة أولًا. وما ينطوي على ذلك من اتخاذ إجراءات واضحة للقضاء على الفقر المدقع، والحد من أوجه التفاوت واللامساواة ومواجهة التمييز (UNDP, 2018). والتمظهرات المجتمعية للثقافة الطاردة في المجتمع المصري، وفق ما استعرضناه في هذه الورقة يعكس بعضًا من مظاهر هذا التهميش والاستبعاد الاجتماعي، حيث حدد كثير من أدبيات التنمية المستدامة مجموعة من الأسباب المتقاطعة المسببة للتهميش الاجتماعي وهي التمييز والجغرافيا والهشاشة للصدمات والحالة السوسيو– اقتصادية والحوكمة (Bernt & Colini, 2013). ويعد تحديد نسبة «المهمشين» في مصر لعام ٢٠٢٤ تحديًا بسبب غياب تعريف موحد أو احصاءات رسمية تصنف هذه الفئة بشكل محدد، ليشمل المفهوم فئات متعددة مثل الفقراء، وسكان العشوائيات، الأقليات، وذوي الاحتياجات الخاصة، ويمكن تقديم نموذج جدولى يستند

إلى تلك الفئات باعتبارها مهمشة، مع الإشارة إلى بعض الاحصاءات العامة المتاحة، كما يوضحها الجدول (١٤) التالي:

جدول (١٤). تقديرات تقريبية لنسب «المهمشين» في مصر لعام ٢٠٢٤.

م	الفئة	النسبة/ العدد (تقريبي)	المصدر/ التوضيح
١	سكان العشوائيات	٢٢ مليون نسمة	بحسب تقارير يجري العمل على إعادة توطينهم في تجمعات سكنية جديدة (٢٠٢٢).
٢	تحت خط الفقر	٢٩.٧% (٢١/ ٢٠٢٢)	وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
٣	ذوو الاحتياجات الخاصة	١٠.٦% من السكان	بناء على التعداد السكاني ٢٠١٧ (تحديثات جديدة قد تكون متوفرة لدي وزارة التضامن الاجتماعي)
٤	الأطفال العاملون	حوالي ١.٦ مليون طفل	تقرير منظمة العمل الدولية (أرقام قديمة نسبيًا).
٥	المسنون (٦٥ سنة فأكثر)	٧ ملايين نسمة	تقديرات وزارة التضامن الاجتماعي لعام ٢٠٢٣
٦	سكان المناطق الريفية	٥٧.٤% من السكان	تمثل هذه النسبة غالبية الفقراء والمهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا.
المصدر: اعداد الباحث وفقًا لمصادر متعددة ذات صلة.			

وثمة عدد من الدراسات قامت على رصد تمظهرات الاستبعاد الاجتماعي اللاإرادي في الحالة المصرية، والتعاطي معها مستهدفة بعضًا من هذه الفئات، منها دراسة (حسن، ٢٠١٦)، وترى أنه من المتوقع أن يكون مستوى الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف مرتفع، وتعتبر الفقراء من الفئات المهمشة التى تحتاج إلى عناية خاصة نظرًا لزيادة المشكلات التى يتعرضون لها والحرمان من إشباع الاحتياجات الأساسية نتيجة ظروفهم الاقتصادية الصعبة، حيث تحتاج هذه الفئات إلى تقديم خدمات أكثر فاعلية، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي كمدخل للتخفيف من الاستبعاد الاجتماعي

لفقـراء الريـف. بينمـا تناولـت دراسـتا (رشـدي، ٢٠١٧)، (حسـن، ٢٠١٧)، مظـاهر الاستبعاد الاجتماعي لساكني العشوائيات خاصة للفقراء الذين يعانون من نقص شديد في الخدمات وصعوبة في إشباع احتياجاتهم الأساسية، وهو ما يتطلب ضرورة تعزيز فرص التمكين المستدام باستخدام أنسب الآليات والأساليب الفعالة لمواجهة مظاهر الاستبعاد الاجتماعي لهم، وضرورة العمل على تنمية قدراتهم على المشاركة الفعالة في مواجهة مشكلاتهم، وكذلك تعزيز قدراتهم على حماية حقوقهم في الحياة الكريمة وبما يكفل لهم تحقيق العدالة الاجتماعية. كما رصدت دراسة (قمر، ٢٠١٧، ٢٠٢٢)، مظاهر الاستبعاد الاجتماعي في التعليم المصري، مؤكدة على آثاره المتعلقة بتكريس ثقافة الطبقية في المجتمع، وضعف الانتماء وغياب المواطنة، مؤكدة على ضرورة اتاحة التعليم للجميع دون تمييز، والحرص على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، والالتزام بتأكيد الهوية الثقافية. واستهدفت عدد من الدراسات (عبد النعيم، ٢٠١٦)، (الجميل، ٢٠١٧)، (عمر، ٢٠١٩) مناهضة مختلف أشكال الاستبعاد الاجتماعي لتمكين الفئات المهمشة (ذوو الاحتياجات الخاصة، المسنين، المرأة المعيلة) التي تعانى من الاستبعاد الاجتماعي بمختلف صوره في المجتمع، وبحثت آليات تعزيز برامج الحماية والرعاية الاجتماعية لهذه الفئات. وهذه النتائج تؤكد رؤية **هيربرت ماركيوز** حول الأنظمة الرأسمالية الحديثة وأنها تعزز ثقافة التهميش من خلال سياسات اقتصادية وثقافية تجعل الفئات المهمشة في وضع استغلالي دائم (Marcuse, 1991). ويوضح **ريتشارد سينت** تأثير هذه السياسات الاقتصادية النيوليبرالية على بنية العمل والمجتمع، وكيف تعزز هذه السياسات قيم الإقصاء الثقافي والاجتماعي، مما يؤدي إلى ظهور الثقافة الطاردة، وتجعل منها ظاهرة بنيوية (Kovalainen, 2000: 175- 177).

وعكست بعض الدراسات، تمظهرات الاستبعاد الاجتماعي الإرادي في المجتمع المصري، منها دراسة (على، ٢٠١٩)، بحثًا فى ظاهرة المجتمعات المسيجة في مصر بين دافع الخوف وطلب المكانة، وارتباطها غالبًا بالطابع الوظيفي لفكرة التحصين، سواء السياسي والأمني، أكثر من العزل الاجتماعي، ورصدت تأثيراتها المتفاوتة؛

والعمل على تكريس اللامساواة والحرمان، وتهديد التماسك المجتمعي. وتعزيز لفجوات المراكز والأطراف، والمعضلة الطبقية العامة. وبحثت دراسة (أحمد، ٢٠٢٠)، الانعكاسات الاجتماعية للمجتمعات الحضرية المسيجة على المجتمع المصري، وترى أن سكان هذه المجتمعات يتسمون بالثراء الفاحش، والمكانة الاجتماعية المرموقة، والحياة المعيشية المرفهة، وأن هذه المجتمعات المسيجة تسهم بدور فعال في تحقيق الأمن والخصوصية لسكانها. إلا أنها تكرس الفصل المكاني والاجتماعي بين سكان المجتمع المصري مما يضعف التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وأن العدالة الاجتماعية تتحقق عندما توفر الدولة لكل مواطن احتياجاته الإنسانية. وفي هذا يقدم **زيجمونت باومن** تحليلًا عميقًا للتحولات في العلاقات الاجتماعية في العصر الحديث، وكيف تسهم الحداثة السائلة في خلق ثقافات طاردة عبر استبعاد الفئات الضعيفة وزيادة حالات الإقصاء الثقافي والاجتماعي (Bauman, 2012: 11-25).

ويبدو واضحًا أن تمظهرات الاستبعاد الاجتماعي لها أبعاد معقدة ومتعددة، الأمر الذي يخلق العديد من المشكلات العميقة، والتي تكون ذات أثر طويل المدى في الفرد والمجتمع، وفي الاقتصاد، وقد يمتد هذا التأثير من جيل إلى جيل؛ لدواعى العلاقة الطردية بين الاستبعاد الاجتماعي والهجرة كحركة إنسانية، حيث تبدو العلاقة سببية مباشرة بينهما، إذ يتغذى متغير الهجرة من ظاهرة الاستبعاد، الذي يبدو كسبب مؤدي إليها، وبالمقابل تبدو الهجرة ذاتها كسبب أو عامل أو حتى نتيجة للاستبعاد أو مفضية بدورها له. ويؤدي الاستبعاد الاجتماعي بمختلف أنماطه وتجلياته إلى تزايد التفكير في ممارسة الهجرة، فهو شكل منطقي ناتج عن عمليات البحث عن عناصر التضمين والاندماج، التي تعذر حدوثه في المجتمع الطارد، ومعه لم تتوفر الاجابات الممكنة لحاجات الفئات المختلفة، ما دفع بأعداد كبيرة منهم إلى التفكير في الهجرة بكل بأنواعها؛ الشرعية وغير الشرعية، في ظل العجز عن تحقيق تطلعاتهم وآفاقهم من جهة، ومن جهة أخرى تمثلهم وتصورهم الطوباوي للآخر (المجتمع الجاذب) كمجال وفضاء مُخلص وصانع للمستقبل ومحقق لتقدير الذات نحو تنمية مستدامة.

وتعكس تمظهرات الحالة المصرية علاقة ارتباطية بين تنامي الثقافة الطاردة وانتشار ثقافة الهجرة، خاصة بين الشباب المصري في الأماكن الريفية التى تعاني التهميش والإهمال وتحرم من تكافؤ فرص التنمية المستدامة، ويؤدي الاعتراف الاجتماعي، الشائع بين هؤلاء الشباب، إلى تفاقم العملية الثقافية المتمثلة في عدم المساواة وفجوة الاعتراف والاغتراب؛ حيث تتمتع الطبقات المميزة بالسيطرة على الموارد المادية، مثل اكتناز الفرص والهيمنة والاستغلال الاقتصادي، بالإضافة إلى الموارد غير المادية، مثل رأس المال الثقافي والرمزي. ويشكل عدم المساواة الاجتماعية هيمنة رمزية من قبل حزب مهيمن يقع في المركز الحضري ويتمتع بإمكانية الوصول إلى الموارد غير المادية مثل رأس المال الثقافي والاجتماعي الذي تُحرم منه المجموعات التابعة الأخرى في الأماكن الريفية (Lamont, Beljean & Clair, 2014). ويجد العديد من الشباب في الأماكن الريفية أنفسهم محاصرين بالحدود الاجتماعية والرمزية في وطنهم. الحدود الرمزية هي تمييز مفاهيمي يقوم به الفاعلون الاجتماعيون لتصنيف وفصل الناس إلى مجموعات، بما في ذلك المتميزون الذين يكتسبون المكانة ويحتكرون الموارد والمحرومين الذين يتم تهميشهم وتقويضهم (Lamont, Molnár, 2002: 69- 168). **ويتضح أن فرض عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، "والصراعات حول العدالة والشمول والتوزيع، يتم بوساطة ثقافية"** (Alexander, 2007: 25). لذلك، تتجلى ثقافة الهجرة على أنها "سلوك معياري" على مستوى المجتمع والمستوى الفردي كوسيلة للشباب للتغلب على هذه الحدود في بلدانهم الأصلية (Czaika &Reinprecht, 2002: 53).

ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة (IOM, 2024)، بلغ معدل الهجرة الصافي فى مصر ٠.٣١ مهاجر لكل ١٠٠٠ نسمة، مما يشير إلى أن عدد الأشخاص الذين يغادرون البلاد يفوق عدد الوافدين إليها، وهو مؤشر سلبي؛ يعكس وجود تحديات اقتصادية واجتماعية تدفع الأفراد للهجرة، مثل ارتفاع معدلات البطالة، والتضخم، واللامساواة، وعدم توافر فرص معيشية كافية. ويقدر عدد المصريين الذين يعيشون في الخارج بنحو ١٤ مليون شخص، وأشار التقرير إلى أن ٧٤% من المهاجرين المصريين يتوجهون

إلي دول الخليج، ١٨% إلى أوربا وأمريكا الشمالية، ٨% إلي بقية أنحاء العالم. ويعد التهميش الاقتصادي والاجتماعي من أبرز دوافع الهجرة، حيث يسعى العديد من المصريين إلى تحسين مستوى معيشتهم من خلال العمل فى الخارج. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن تحويلات المصريين بالخارج تعد من الأعلى في المنطقة حيث بلغت أكثر من ٣٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، وهو مؤشر غير مباشر علي حجم الهجرة. وقد تعرض **كاسلز وميلر** لتأثير الثقافات الطاردة على أنماط الهجرة والتحولات الديموجرافية، حيث يعرض كيف أن التمييز الثقافي والاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي، يسهم في دفع الأفراد والجماعات إلي الهجرة (Castles & Miller, 2009).

ويشير تقرير «الباروميتر العربي»، حول نوايا ودوافع الهجرة في البلدان العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى أن مؤشرات الهجرة، خاصة لدي الشباب في مصر والدول العربية، تسير في منحنى تصاعدي، مقارنة بالسنوات السابقة، وجاءت مصر في المرتبة الأدني فى الرغبة في الهجرة حيث عبر ١٣% فقط عن رغبتهم في الهجرة، ومثلت الصعوبات الاقتصادية الدافع الأكبر للهجرة في مصر بنسبة ٩٧%. وتعد الهجرة غير الرسمية (في غياب الأوراق الرسمية اللازمة) إمكانية يفكر فيها عدد غير ضئيل من الراغبين في الهجرة، عبر المنطقة. وأشار ١٣% من المصريين بأنهم لا يمانعون في الهجرة حتى مع غياب الأوراق الرسمية (أبوفلغة، ٢٠٢٢: ١).

وتحتل مصر ترتيبًا مرتفعًا بين الدول المصدرة للمهاجرين غير النظاميين، حيث جاءت فى المرتبة الثانية من حيث أعداد المهاجرين غير النظاميين عبر الطريق البحري من البحر المتوسط والبري إلي أوربا، والذي بلغ ما يقرب من ٧٩٣٨ مهاجرًا خلال العام ٢٠٢١، تتوجه الغالبية العظمى منهم إلى (إيطاليا ومالطا واليونان)، كدول مقصد للمهاجرين لقربها الجغرافي من مصر (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢). ومع انتشار معلومات وخبرات الهجرة غير النظامية على نطاق واسع في المجتمع المصري، فإنها تديم الميل للهجرة، وتظهر "ثقافة الهجرة" التى تغير قيم

المجتمع وتصوراته المرتبطه بالهجرة. علاوة على ذلك، فإن انتشار قصص نجاح المهاجرين غير الشرعيين السابقين بين الشباب اليائسين من خلال وسائل متغيرة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات، يمثل شكلًا من أشكال الإدراك الموسع الذي يجعل هذه التجربة قابلة للمشاركة، مما يسهم في الإدراك الجماعي الذي يعزي إلي مجموعة من الأشخاص الذين ينتمون إلي نفس البيئة الاجتماعية، ويصلون إلى نفس المعلومات المنشورة من خلال عملية الإدراك الخارجي. ويري (Waldinger, 2015)، أن المهاجرين يبتعدون عن العالم النامي ويجدون أن قرار الهجرة قرار إيجابي، يتيح لهم التمتع بمزايا الإقامة فى العالم المتقدم، والتى يرسلون بعضها إلى أقاربهم في الوطن فى شكل تحويلات مالية، فيتحرك المهاجرون لإحداث التغيير في الأوطان التى غادروها.

ويعتقد الكثير من الباحثين وعلماء الاجتماع من أمثال **جليفر جنسون وديفيد هير** أن الهجرة بوجه عام تتجه من المناطق الضعيفة اقتصاديًا إلى المناطق أو الدول الغنية، إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم، فضلا عن الجماعات التي تهاجر بدوافع دينية أو سياسية (زكريا وآخرون، ١٩٩٩: ٤٩). ويرى **دى هاس** De Hass, (De Hass, 2008 & 2014) أن العلاقة بين الهجرة والتنمية يجب أن تركز على الجانب الأوسع للتنمية والذي يتضمن كلًا من الجوانب الاجتماعية والثقافية إلى جانب ارتفاع مستويات الدخول وتحسين وسائل النقل والاتصالات والبنية التحتية، وأيضًا عوامل مثل التعليم والحصول على المعلومات ورأس المال الاجتماعي، ولا تقتصر علاقتها على التنمية الاقتصادية والديموجرافية والبنية التحتية فقط. ويرى (De Haas, 2008)، أن معدلات الهجرة تزداد بزيادة المستوى التنموي للمناطق المهاجر إليها في المدى القصير، أما على المدى الطويل فإن معدلات الهجرة الداخلية تتناقص نتيجة لتلاشى الفوارق التنموية بين المناطق المهاجر منها والمهاجر إليها. ما يعني أن الأمر أصبح ثقافة متجذرة في الإدراك الظرفي والممتد لكثير من الفئات الاجتماعية بالمجتمع المصري، لا يزالون يعتبرون الهجرة غير النظامية بديلًا عمليًا لمأزقهم في الداخل، وأمرًا يستحق العناء. **وعلي ما سبق، يُعد القضاء على التمظهرات المجتمعية للثقافة**

الطـاردة والتهمـيش الاجتمـاعي الخطـوة المحوريـة لـيس فقـط لتحسـين الظـروف المعيشية، ولكن لتحقيق الأبعاد الكلية للتنمية المستدامة.

(٦-٢) التَّحَقُّقُ مِنْ فُرُوضِ الدِّرَاسَةِ.

جدول (١٥). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الالتواء لمحاور الدراسة (ن= ٢٣١٩)			
المحاور	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
الثقافة الطاردة	٦٣.٢٨	١٨.٧٩٧	٠.٤٤١
الحركة الإنسانية	٢٩.٤٦	٧.٦٦٤	٠.١٦٥
التنمية المُستدامة	٢٦.٧٨	٨.٧٦٧	٠.٣٩٢

يتضح من الجدول (١٥) السابق أن معاملات الالتواء تشير إلى أن درجات المصريين في الحركة الإنسانية مرتفعة بقيمة (٠.١٦٥) يليها التنمية المُستدامة عند (٠.٣٩٢) ثم الثقافة الطاردة بقيمة (٠.٤٤١). ما يشير بوجه عام إلى وجود ميل إيجابي لصالح الحركة الإنسانية، مما يدل على تفضيل الأفراد لبناء مجتمع أكثر إنسانية على حساب الثقافة الطاردة بالمجتمع. وفي حين أن قيم التنمية المستدامة تعكس توازنًا نسبيًا لتعزيز الإستدامة؛ يظل هناك حاجة مُلحة إلي تكثيف الجهود الإنمائية للتغلب على التحديات التى تفرضها الثقافة الطاردة، والتى تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

*** اختبار صحة الفرض الأول:**

ينص **الفرض الأول** على «وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيًا بين الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية لدى المصريين».

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بحساب معاملات الارتباط "Coefficients Correlation" للتعرف على طبيعة العلاقات بين الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية، كما هو موضح بجدول (١٦) التالي:

جدول (١٦). معاملات الارتباط بين درجات الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية (ن= ٢٣١٩).			
المحاور وأبعادها	الثقافة الطاردة		
	العوامل الدافعة	العوامل الجاذبة	الدرجة الكلية
الحركة الإنسانية	٠.٣٩٠**	٠.٤٠٤**	٠.٤٨٣**

**دالة عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من الجدول (١٦) السابق أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا عند مستوى (٠.٠١) بين درجات المصريين الكلية على الثقافة الطاردة ودرجات أبعاده الفرعية «العوامل الدافعة، العوامل الجاذبة» ودرجاتهم الكلية على الحركة الإنسانية. ويوضح الشكل البياني (أ) وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيًا بين الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية.

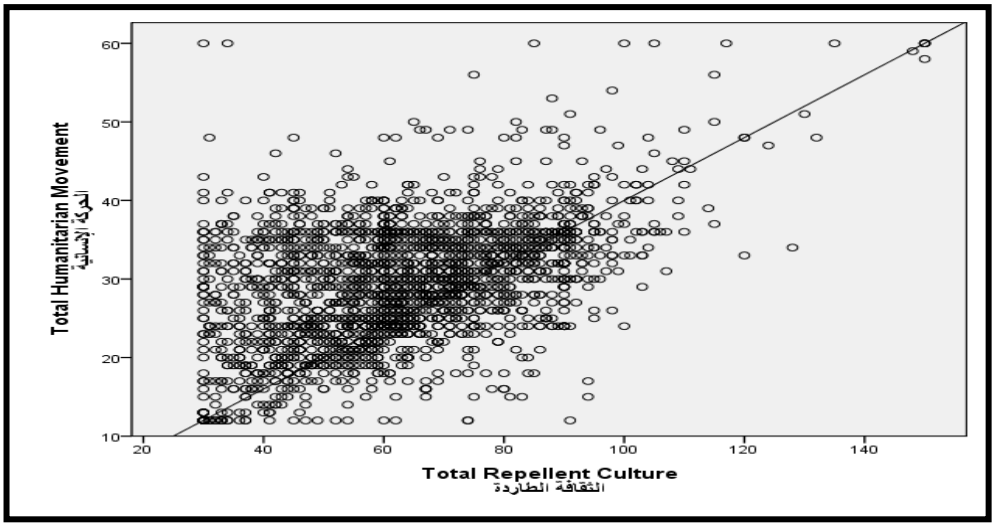

شكل (أ) معاملات الارتباط بين درجات الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية.

وعلى ذلك نستنتج صحة الفرض الأول الذي ينص على، «وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيًا بين الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية لدى المصريين»، وقبوله سواء في الدرجة الكلية أو الدرجات الفرعية. وتتأكد هذه النتيجة عبر مساهمات (Herberle, 1938)، (Lee, 1966)، (Bogue, 1982) حول فكرتي الطرد والجذب لعمليات الحركة الإنسانية على اعتبار أنها «**هروب**» أو «**خروج**» من الأوضاع المجتمعية الطاردة من العمل الأكثر صعوبة، ونمط الحياة الأكثر رتابة، من أجل التمتع بنمط مغاير من الحياة الجديدة. وأشارت دراسات (Black, Natali & Skinner, 2005)، (Bakewell, 2009)، أن الهجرة هي خيار يتخذه الإنسان للهروب من واقع غير مُرضٍ (ثقافة طاردة) بحثًا عن فرص وظروف معيشية أفضل. حيث تُعتبر هذه الثقافة عائقًا أمام تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، إذ تُسهم في استبعاد فئات اجتماعية معينة،

مـا يـؤدي إلـى شـعور بالإحبـاط والهجـرة سـواء داخليـة أو خارجيـة، وتـأثير سـلبي علـى التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Sen, 2001).

* اختبار صحة الفرض الثاني:

ينص **الفرض الثاني** على، «وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيًا بين الثقافة الطاردة والتنمية المُستدامة لدى المصريين».

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بحساب مُعاملات الارتباط "Coefficients Correlation" للتعرف على طبيعة العلاقات بين الثقافة الطاردة والتنمية المُستدامة، كما هو موضح بجدول (١٧) التالي:

جدول (١٧). معاملات الارتباط بين درجات الثقافة الطاردة والتنمية المُستدامة بأبعاده الفرعية (ن= ٢٣١٩).

المحاور	التنمية المُستدامة				
	أبعاد المقاييس	البُعد الأول «البُعد الاقتصادي»	البُعد الثاني «البُعد الاجتماعي»	البُعد الثالث «البُعد البيئي»	الدرجة الكلية
الثقافة الطاردة	العوامل الدافعة	٠.٢٠١**	٠.١٤٦**	٠.١٦٣**	٠.١٨٥**
	العوامل الجاذبة	٠.٤٩٨**	٠.٤٧١**	٠.٤٧١**	٠.٥٢٣**
	الدرجة الكلية	٠.٤٠٢**	٠.٣٠٥**	٠.٣٦٢**	٠.٤٠٥**

**دالة عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من الجدول (١٧) السابق أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا عند مستوى (٠.٠١) بين درجات المصريين الكلية على الثقافة الطاردة ودرجات أبعادها الفرعية «العوامل الدافعة، العوامل الجاذبة»، ودرجاتهم الكلية على التنمية المُستدامة ودرجات أبعادها الفرعية «البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، البُعد البيئي». ويوضح الشكل البياني (ب) وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيًا بين الثقافة الطاردة والتنمية المُستدامة.

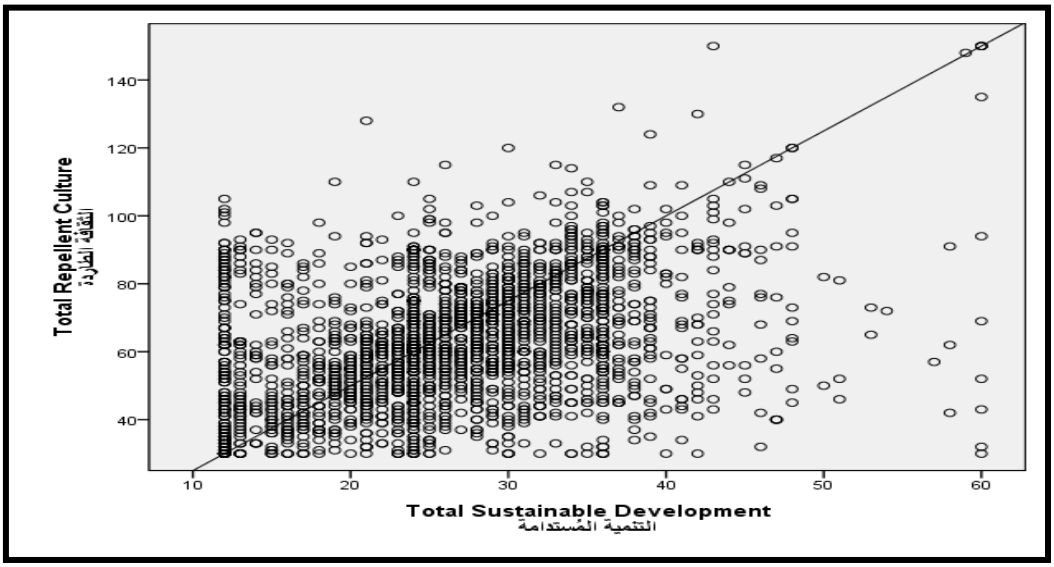

شكل (ب) معاملات الارتباط بين درجات الثقافة الطاردة والتنمية المُستدامة.

وعلى ذلك نستنتج صحة الفرض الثاني الذي ينص على، «وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيًا بين الثقافة الطاردة والتنمية المُستدامة لدى المصريين»، وقبوله سواء في الدرجة الكلية أو الدرجات الفرعية. ذلك أن الثقافة الطاردة هي محصلة لدرجة التنمية في المجتمع، فالمجتمعات المحلية ذات المستوى التنموي المنخفض طاردة لسكانها، بينما تكون المجتمعات المحلية ذات المستوى التنموي المرتفع جاذبة لهم، وهذا ما أشارت إليه دراسات (Black, Natali & Skinner, 2005)، (Bakewell, 2009). وفي هذا الإطار، يؤكد (Sen, 2001)، (Appadurai, 2004)، (Delanty, 2009)، (Samman & Stewart, 2014) على أن الثقافة الطاردة تؤدي إلى إقصاء الفئات الضعيفة والمهمشة وحرمانها من الحرية الاقتصادية والاجتماعية، مما يعيق المشاركة الكاملة في عمليات التنمية، ويخلق بيئات غير قادرة على تحقيق الاستدامة والعدالة الاجتماعية.

* اختبار صحة الفرض الثالث:

ينص **الفرض الثالث** على «وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيًا بين الحركة الإنسانية والتنمية المُستدامة لدى المصريين».

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بحساب مُعاملات الارتباط "Coefficients Correlation" للتعرف على طبيعة العلاقات بين الحركة الإنسانية والتنمية المُستدامة، كما هو موضح بجدول (١٨) التالي:

جدول (١٨). معاملات الارتباط بين درجات الحركة الإنسانية والتنمية المُستدامة (ن= ٢٣١٩).

المحاور وأبعادها	التنمية المُستدامة			
	البُعد الأول «البُعد الاقتصادي»	البُعد الثاني «البُعد الاجتماعي»	البُعد الثالث «البُعد البيئي»	الدرجة الكلية
الحركة الإنسانية	**٠.٤٤٥	**٠.٤٠٧	**٠.٣٩٨	**٠.٤٥٤

**دالة عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من الجدول (١٨) السابق أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا عند مستوى (٠.٠١) بين درجات المصريين الكلية على الحركة الإنسانية، ودرجاتهم الكلية على التنمية المُستدامة ودرجات أبعادها الفرعية «البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، البُعد البيئي». ويوضح الشكل البياني (ج) وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيًا بين الحركة الإنسانية والتنمية المُستدامة.

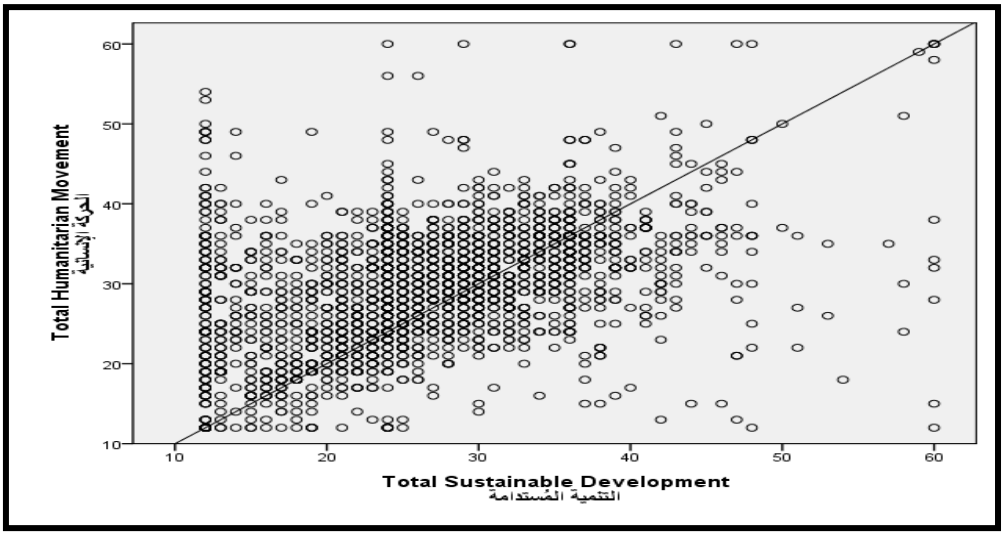

شكل (ج) معاملات الارتباط بين درجات الحركة الإنسانية والتنمية المُستدامة.

وعلى ذلك نستنتج صحة الفرض الثالث الذي ينص على أنه «توجد علاقة ارتباطية دالة احصائيًا بين الحركة الإنسانية والتنمية المُستدامة لدى المصريين»، وقبوله سواء في الدرجات الكلية أو الدرجات الفرعية. وفي هذا يشير **والت روستو** (Rostow, 1991) إلى أن الحركات الإنسانية هي محركات للتغيير الاجتماعي، وانتقال المجتمعات من التقليدية إلى الحديثة، في سياق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التى تدفع الأفراد للبحث عن وسائل لتغيير الوضع الراهن من خلال إعادة تشكيل القيم والممارسات الاجتماعية. ووفقًا لـ **جون راولز**، يجب أن تكون العدالة الاجتماعية أساسًا لأي حركة إنسانية تسعى لتحقيق التنمية (Rawls, 2009). ويؤكد **أمارتيا سن**، أن التنمية هي حركة إنسانية جوهرها "رفاه الإنسان"، وأن الأفراد بحاجة إلى بيئة تتيح لهم توسيع خياراتهم وقدراتهم لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وتمكينهم ليصبحوا فاعلين في تغيير أوضاعهم (Sen, 2001).

*** اختبار صحة الفرض الرابع:**

ينص **الفرض الرابع** على أنه «يختلف مُستوى التنمية المُستدامة بإختلاف النوع، طبيعة السكن، الوظيفة، محل الإقامة، مستوى الدخل، عدد أفراد الأسرة، السن، المحافظة، نوع التعليم، الحالة الاجتماعية، المهنة».

(أ) يختلف مُستوى التنمية المُستدامة بإختلاف النوع، طبيعة السكن، الوظيفة.

١) للتحقق من صحة هذا الفرض فيما يخص «**النوع، طبيعة السكن، الوظيفة**» قام الباحث باستخدام اختبار «ت» للعينات المستقلة "Independent- samples t-test"؛ لبيان دلالة الفروق بين متوسطي درجات النوع «ذكور/ إناث»، ومتوسطي درجات طبيعة السكن «إيجار/ تمليك»، ومتوسطي درجات الوظيفة «يعمل/ لا يعمل» في مُستوى التنمية المُستدامة، وجاءت النتائج كما هى موضحة بالجدول (١٩) التالي:

جدول (١٩). دلالة الفروق بين متوسطات درجات المصريين فيما يخص النوع، طبيعة السكن، الوظيفة في مُستوى التنمية المُستدامة وأبعادها الفرعية (ن= ٢٣١٩).

الأبعاد	البيانات الديموجرافية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ت»	الدلالة
البُعد الأول «البُعد الاقتصادي»	النوع	ذكر	٨٩١	٨.٧٤	٣.٠٧٦	٢.٧٣٤-	٠.٠٠٦**
		أنثى	١٤٢٨	٩.٠٩	٣.٠١٨		
البُعد الثاني «البُعد الاجتماعي»		ذكر	٨٩١	٨.٧٥	٣.٢٨٩	٢.٥٢٠-	٠.٠١٢*
		أنثى	١٤٢٨	٩.١١	٣.٣٢٠		
البُعد الثالث «البُعد البيئي»		ذكر	٨٩١	٨.٦٥	٣.٢٨٦	٢.٣٥٢-	٠.٠١٩*
		أنثى	١٤٢٨	٨.٩٧	٣.١٥٦		
الدرجة الكلية		ذكر	٨٩١	٢٦.١٤	٨.٨٩٤	٢.٧٥٧-	٠.٠٠٦**
		أنثى	١٤٢٨	٢٧.١٨	٨.٦٦٦		
البُعد الأول «البُعد الاقتصادي»	طبيعة السكن	إيجار	٦٥٢	٨.٧٦	٢.٩٨٧	١.٩١١-	٠.٠٥٦
		تمليك	١٦٦٧	٩.٠٣	٣.٠٦٤		
البُعد الثاني «البُعد الاجتماعي»		إيجار	٦٥٢	٨.٩٢	٣.٢٩٦	٠.٤٤٥-	٠.٦٥٧
		تمليك	١٦٦٧	٨.٩٩	٣.٣١٩		
البُعد الثالث «البُعد البيئي»		إيجار	٦٥٢	٨.٧٩	٣.١٨٠	٠.٥٤٩-	٠.٥٨٣
		تمليك	١٦٦٧	٨.٨٧	٣.٢٢٢		
الدرجة الكلية		إيجار	٦٥٢	٢٦.٤٨	٨.٧٠٠	١.٠٣٢-	٠.٣٠٢
		تمليك	١٦٦٧	٢٦.٩٠	٨.٧٩٣		
البُعد الأول «البُعد الاقتصادي»	الوظيفة	يعمل	٩٣٦	٨.٨٤	٣.٠٢١	١.٥٨٠-	٠.١١٤
		لا يعمل	١٣٨٣	٩.٠٤	٣.٠٥٩		
البُعد الثاني «البُعد الاجتماعي»		يعمل	٩٣٦	٨.٩٣	٣.٢٠٩	٠.٥٣١-	٠.٥٩٥
		لا يعمل	١٣٨٣	٩.٠٠	٣.٣٨٠		
البُعد الثالث «البُعد البيئي»		يعمل	٩٣٦	٨.٨٠	٣.١٥٦	٠.٦٢٧-	٠.٥٣١
		لا يعمل	١٣٨٣	٨.٨٨	٣.٢٤٦		
الدرجة الكلية		يعمل	٩٣٦	٢٦.٥٦	٨.٦٢٩	٠.٩٧٩-	٠.٣٢٨
		لا يعمل	١٣٨٣	٢٦.٩٢	٨.٨٥٩		

*دالة عند مستوى (٠.٠٥) **دالة عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من الجدول (١٩) السابق ما يلي: **وجود فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين متوسط درجات المصريين تبعًا لمتغير النوع «ذكور/ إناث» في مُستوى التنمية المُستدامة كدرجة كلية والبُعد الأول «البُعد الاقتصادي» **لصالح «الإناث»**، **ووجود فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات المصريين تبعًا لمتغير النوع «ذكور/ إناث» في بُعدي مُستوى التنمية المُستدامة «البُعد الاجتماعي، البُعد البيئي» **لصالح «الإناث»**. وجاءت هذه النتيجة على خلاف

ما تقرره الدراسات عن الحالة المصرية، حيث لا تزال أوجه عدم المساواة قائمة بين الجنسين (مجموعة البنك الدولي، ٢٠٢٢: ٦٥ – ٧٠). وتشير التقديرات الرسمية أن هناك استقرارًا نسبيًا في معدل البطالة إلا أن معدل البطالة بين الإناث هي الأعلي بكثير بلغت ١٧.٧% في مقابل ٤.٢% بين الذكور(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٤). وتضيف دراسة (عبد الحميد، ٢٠٢١)، أبعادًا أخري تتعلق بضعف نواتج التعليم، واللامساواة التعليمية.

وعدم جود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المصريين **تبعًا لمتغير طبيعة السكن «تمليك/ ايجار»، ومتغير الوظيفة «يعمل/ لا يعمل»** في مُستوى التنمية المُستدامة كدرجة كلية وأبعادها الفرعية. وجاءت هذه النتيجة علي خلاف ما ارتأت الدراسة وتصدقة الشواهد الميدانية في المجتمع المصري، حيث يؤدي متغير العمل والوظيفة بعدًا هامًا ومحل اعتبار في مستوي التنمية المستدامة، حيث تؤكد الدراسات (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٤)، أن تحليل الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بالبطالة في مصر يكشف عن ضعف مرونة التشغيل مقابل النمو الاقتصادي، وعدم قدرته على استيعاب نسبة كافية من الباحثين عن العمل، مما يضعف الأثر الإيجابي للنمو على البطالة. وبحسب دراسة (فوزي، ٢٠٠٢: ١) فإن مكمن الخطورة هنا أن مشكلة البطالة إنما تعود إلى آثارها وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية، والتى تتمثل أساسًا فيما تؤدى إليه من إهدار للموارد البشرية وتهديد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

(ب) مُستوى التنمية المُستدامة باختلاف محل الإقامة، مستوى الدخل، عدد أفراد الأسرة، السن.

للتحقق من صحة هذا الفرض، قام الباحث بإجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه "ANOVA One-way" لحساب قيمة «ف» لتحديد الفروق تبعًا لـ «محل الإقامة، مستوى الدخل، عدد أفراد الأسرة، السن»، وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول (٢٠) التالي:

جدول (٢٠) دلالة الفروق بين متوسطات درجات المصريين فيما يخص محل الإقامة، مستوى الدخل، عدد أفراد الأسرة، السن في درجات مُستوى التنمية المُستدامة وأبعادها الفرعية (ن= ٢٣١٩).

المحور وأبعاده الفرعية	البيانات الديموجرافية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ف»	الدلالة
البُعد الأول «البُعد الاقتصادي»	محل الإقامة	ريف	١٦٨	٩.٤٦	٢.٩٥٢	٤.٧٠٨	**٠.٠٠٩
		مركز حضري	١٨١	٩.٣٨	٢.٩٩٣		
		مدينة	١٩٧٠	٨.٨٨	٣.٠٥١		
البُعد الثاني «البُعد الاجتماعي»		ريف	١٦٨	٩.٤٥	٣.٢١٣	٣.٥١٧	*٠.٠٣٠
		مركز حضري	١٨١	٩.٣٥	٣.٠٦٧		
		مدينة	١٩٧٠	٨.٨٩	٣.٣٣٧		
البُعد الثالث «البُعد البيئي»		ريف	١٦٨	٩.٣٠	٣.٠٩٥	٤.٥٥٣	*٠.٠١١
		مركز حضري	١٨١	٩.٣٥	٢.٩٨٦		
		مدينة	١٩٧٠	٨.٧٧	٣.٢٣٣		
الدرجة الكلية		ريف	١٦٨	٢٨.٢١	٨.٣٠٣	٥.٠١٣	**٠.٠٠٧
		مركز حضري	١٨١	٢٨.٠٨	٧.٩٨٥		
		مدينة	١٩٧٠	٢٦.٥٤	٨.٨٥٥		
البُعد الأول «البُعد الاقتصادي»	مستوى الدخل	(١٠٠٠ :٥٠٠٠)	١١٨٨	٨.٩١	٣.٠٦٧	٠.٣٧٥	٠.٦٨٧
		(٥٠٠٠ :١٠٠٠٠)	٧٠٤	٩.٠٣	٢.٩٧٧		
		(١٠٠٠٠) فأكثر	٤٢٧	٨.٩٨	٣.٠٩٥		
البُعد الثاني «البُعد الاجتماعي»		(١٠٠٠ :٥٠٠٠)	١١٨٨	٨.٩٢	٣.٣٧٨	١.٢٦٢	٠.٢٨٣
		(٥٠٠٠ :١٠٠٠٠)	٧٠٤	٩.١٣	٣.٢٥٥		
		(١٠٠٠٠) فأكثر	٤٢٧	٨.٨٥	٣.٢١٧		
البُعد الثالث «البُعد البيئي»		(١٠٠٠ :٥٠٠٠)	١١٨٨	٨.٩٣	٣.٣١٧	٠.٧٩٢	٠.٤٥٣
		(٥٠٠٠ :١٠٠٠٠)	٧٠٤	٨.٧٦	٣.٠١٣		
		(١٠٠٠٠) فأكثر	٤٢٧	٨.٧٦	٣.٢٢٣		
الدرجة الكلية		(١٠٠٠ :٥٠٠٠)	١١٨٨	٢٦.٧٦	٨.٩٨٢	٠.١٩٣	٠.٨٢٤
		(٥٠٠٠ :١٠٠٠٠)	٧٠٤	٢٦.٩٢	٨.٤٥٢		
		(١٠٠٠٠) فأكثر	٤٢٧	٢٦.٦٠	٨.٦٨٧		
البُعد الأول «البُعد الاقتصادي»	عدد أفراد الأسرة	(١: ٣)	٣٩٢	٩.٠٢	٣.١٩٢	٠.١٢٣	٠.٨٨٤
		(٤: ٦)	١٦٢١	٨.٩٥	٢.٩٩٦		
		(٧: ٨)	٣٠٦	٨.٩٢	٣.١١٧		
البُعد الثاني «البُعد الاجتماعي»		(١: ٣)	٣٩٢	٩.١٧	٣.٣٩٠	٠.٨٨٩	٠.٤١١
		(٤: ٦)	١٦٢١	٨.٩٤	٣.٢٩٦		
		(٧: ٨)	٣٠٦	٨.٨٧	٣.٢٩٥		
البُعد الثالث «البُعد البيئي»		(١: ٣)	٣٩٢	٩.١٠	٣.٣٦٢	١.٦٧٦	٠.١٨٧
		(٤: ٦)	١٦٢١	٨.٧٨	٣.١٨٥		
		(٧: ٨)	٣٠٦	٨.٩٠	٣.١٣٣		
الدرجة الكلية		(١: ٣)	٣٩٢	٢٧.٢٩	٩.١٥٠	٠.٨١٧	٠.٤٤٢
		(٤: ٦)	١٦٢١	٢٦.٦٧	٨.٦٧٣		
		(٧: ٨)	٣٠٦	٢٦.٦٩	٨.٧٦٤		
البُعد الأول «البُعد الاقتصادي»	السن	(١٨: ٢٥)	١٢٤٤	٨.٩٠	٣.٠٤٩	٠.٤٦٥	٠.٦٢٨
		(٢٥: ٤٥)	٥٦٦	٩.٠٢	٣.٠٣٥		
		(٤٥) فأكثر	٥٠٩	٩.٠٣	٣.٠٤٦		
البُعد الثاني «البُعد الاجتماعي»		(١٨: ٢٥)	١٢٤٤	٨.٨٧	٣.٣٥٠	١.٥٨٣	٠.٢٠٦
		(٢٥: ٤٥)	٥٦٦	٩.١٧	٣.٢٨٣		
		(٤٥) فأكثر	٥٠٩	٩.٠٠	٣.٢٤٤		
البُعد الثالث «البُعد البيئي»		(١٨: ٢٥)	١٢٤٤	٨.٧٢	٣.٢٠٣	٢.٤٠٦	٠.٠٩٠
		(٢٥: ٤٥)	٥٦٦	٩.٠٥	٣.٢٢٥		
		(٤٥) فأكثر	٥٠٩	٨.٩٦	٣.٢٠٢		
الدرجة الكلية		(١٨: ٢٥)	١٢٤٤	٢٦.٤٩	٨.٧١٨	١.٥٧٤	٠.٢٠٧
		(٢٥: ٤٥)	٥٦٦	٢٧.٢٣	٨.٨٠٠		
		(٤٥) فأكثر	٥٠٩	٢٦.٩٩	٨.٨٣٩		

يتضح من الجدول (٢٠) السابق، **أن هناك فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين متوسط درجات المصريين تبعًا لمتغير محل الإقامة «ريف، مركز حضري، مدينة» في مُستوى التنمية المُستدامة كدرجة كلية والبُعد الأول «البُعد الاقتصادي» **لصالح «الريف»، ووجود فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات المصريين تبعًا لمتغير محل الإقامة «ريف، مركز حضري، مدينة» في بُعدي مُستوى التنمية المُستدامة «البُعد الاجتماعي، البُعد البيئي» **لصالح «الريف»** في «البُعد الاجتماعي»، **ولصالح «المركز الحضري»** في «البُعد البيئي». وتتفق هذه النتيجة مع تقديرات (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٤). حيث شهد الريف استقرارًا في معدلات البطالة عند نسبة ٤.٥% مقارنة بالمناطق الحضرية التى شهدت معدلًا أعلى عند ١١.٢%. إلا أن هذه جاءت على خلاف ما تقرره دراسات الحالة المصرية، حيث أظهرت دراسة (المراكبي، ٢٠٢٤)، (Zhu, Bashir & Marie, 2022) أن السياسات الاقتصادية لم تكن كافية لسد الفجوة بين الريف والحضر، مما أدي إلى تفاوت كبير في مستويات التنمية الاقتصادية بين هذه المناطق لصالح الحضر. ووفقا لمسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٠/١٩، نجد أن ٤٢.٨% من سكان ريف الوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء مقابل ١٢.٠% و ١٤.٧% من حضر الوجه القبلي وسكان المحافظات الحضرية فقراء، على التوالي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠: ٩٥). ولا تزال أوجه عدم المساواة قائمة مستوى المناطق الجغرافية والمحدِدات الاجتماعية والاقتصادية (مجموعة البنك الدولي، ٢٠٢٢: ٦٥ – ٧٠).

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المصريين **تبعًا لمتغير مستوى الدخل** «١٠٠٠: ٥٠٠٠، ٥٠٠٠: ١٠٠٠٠، ١٠٠٠٠ فأكثر»، **ولمتغير عدد أفراد الأسرة** «(١: ٣)، (٤: ٥)، (٦: ٨)»، **ولمتغير السن** «١٨ إلى أقل من ٢٥ سنة، ٢٥ إلى أقل من ٤٥ سنة، ٤٥ سنة فما فوق» في مُستوى التنمية المُستدامة كدرجة كلية وأبعادها الفرعية «البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، البُعد

البيئي». وعلي خلاف هذه النتيجة، أظهرت دراسة (المُتيّم، ٢٠٢٠: ٨٠-٨١) وجود علاقة غير خطية بين التضخم الكلي وعدم المساواة في توزيع الدخل علي المدى الطويل والمدى القصير، عند مستوي دلالة ١%. ووجود علاقة إيجابية كبيرة بين البطالة وعدم المساواة؛ حيث كلما ارتفع معدل البطالة زادت حدة عدم المساواة في الدخل. وتبين وجود علاقة سلبية كبيرة بين التحضر وعدم المساواة؛ مما يعني أن ارتفاع مستوي التحضر يؤدي إلى تقليل عدم المساواة. يضاف إلى ذلك ارتفاع ملحوظ في معدل البطالة بين فئة العمر (٢٠- ٢٩)، مقارنة بفئات العمر الأدني والأعلي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٤). لذلك، تتجلى ثقافة الهجرة على أنها "سلوك معياري" على مستوى المجتمع والمستوى الفردي كوسيلة للشباب للتغلب على تدني مستويات التنمية بالمجتمع (Czaika &Reinprecht, 2002: 53). والأشكال البيانية (٧) التالية توضح المُتوسطات الحسابية للاختلاف بين محل الإقامة في كل من الدرجة الكلية لمُستوى التنمية المُستدامة وأبعادها الفرعية الثلاثة.

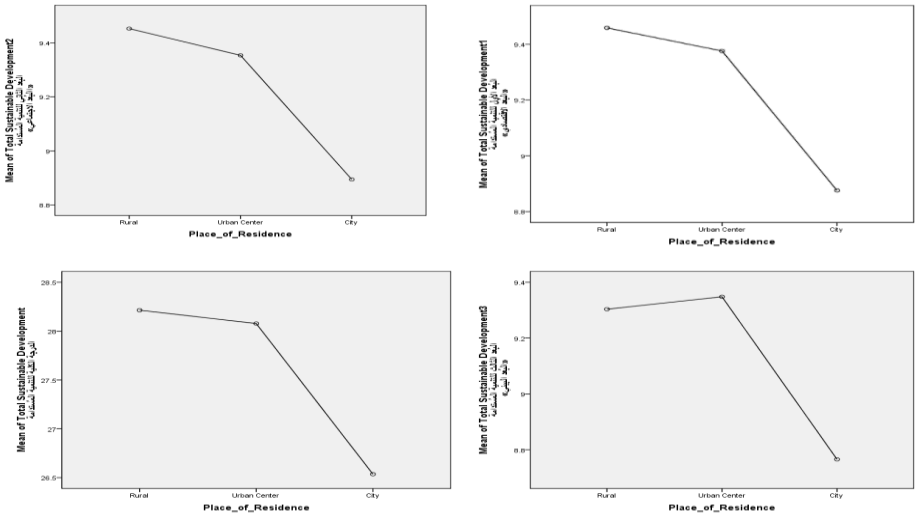

شكل (٧). المتوسط الحسابي للفروق بين محل الإقامة في الدرجة الكلية لمُستوى التنمية المُستدامة وأبعادها الفرعية الثلاثة «البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، البُعد البيئي» (ن= ٢٣١٩)

(ج) يختلف مُستوى التنمية المُستدامة بإختلاف المحافظة، نوع التعليم، الحالة الاجتماعية.

للتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه "ANOVA One-way" لحساب قيمة «ف» لتحديد الفروق تبعًا للمحافظة، نوع التعليم، الحالة الاجتماعية، وجاءت النتائج كما هي موضحة بجدول (٢١) التالي:

جدول (٢١). دلالة الفروق بين متوسطات درجات المصريين فيما يخص المحافظة، نوع التعليم، الحالة الاجتماعية، في درجات مُستوى التنمية المُستدامة وأبعادها الفرعية (ن= ٢٣١٩).

المحاور	البيانات الديموجرافية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ف»	الدلالة
البُعد الأول «البُعد الاقتصادي»	المحافظة	القاهرة الكبرى	١٣٤	٩.٥٣	٣.٤٠٤	٢.٢٩٢	٠.٠٧
		الوجه البحري	٨٥٩	٨.٨٦	٢.٩٧٠		
		الوجه القبلي	١٣٧	٨.٦٩	٢.٩٥٧		
		إقليم قناة السويس	١١٨٩	٨.٩٩	٣.٠٦٠		
البُعد الثاني «البُعد الاجتماعي»		القاهرة الكبرى	١٣٤	٩.٥٢	٣.٧٩٩	٤.٠٦٥	**٠.٠٠٧
		الوجه البحري	٨٥٩	٨.٨٧	٣.١٩٧		
		الوجه القبلي	١٣٧	٨.٢٤	٢.٩٢٩		
		إقليم قناة السويس	١١٨٩	٩.٠٧	٣.٣٦٣		
البُعد الثالث «البُعد البيئي»		القاهرة الكبرى	١٣٤	٩.٤٠	٣.٨٢٣	١.٩٩٥	٠.١١٣
		الوجه البحري	٨٥٩	٨.٨٦	٣.٠١٩		
		الوجه القبلي	١٣٧	٨.٤٦	٢.٨٧٧		
		إقليم قناة السويس	١١٨٩	٨.٨٣	٣.٢٩٩		
الدرجة الكلية		القاهرة الكبرى	١٣٤	٢٨.٤٥	١٠.٣٨٣	٢.٩٦٥	*٠.٠٣١
		الوجه البحري	٨٥٩	٢٦.٥٩	٨.٣٦٩		
		الوجه القبلي	١٣٧	٢٥.٣٩	٧.٦٦٢		
		إقليم قناة السويس	١١٨٩	٢٦.٨٨	٨.٩٤٥		
البُعد الأول «البُعد الاقتصادي»	نوع التعليم	أقل من المتوسط	١١٤	٩.٢٩	٢.٩٥٦	٢.٤١٧	٠.٠٦٥
		متوسط	٥٧١	٩.٠١	٢.٩٥٢		
		جامعي	١٤١٢	٨.٨٥	٣.٠٦٦		
		فوق جامعي	٢٢٢	٩.٣٦	٣.١٥٩		
البُعد الثاني «البُعد الاجتماعي»		أقل من المتوسط	١١٤	٩.٧٤	٣.١٤٣	٣.٩٩٦	**٠.٠٠٨
		متوسط	٥٧١	٩.١١	٣.١٦٢		
		جامعي	١٤١٢	٨.٨١	٣.٣٦٢		
		فوق جامعي	٢٢٢	٩.٢٤	٣.٣٨٥		
البُعد الثالث «البُعد البيئي»		أقل من المتوسط	١١٤	٩.٩١	٣.٠٥٠	٦.٨٠٨	**٠.٠٠٠
		متوسط	٥٧١	٩.٠٠	٣.٠٢٩		
		جامعي	١٤١٢	٨.٦٦	٣.٢٤٥		
		فوق جامعي	٢٢٢	٩.١٢	٣.٣٨٩		
الدرجة الكلية		أقل من المتوسط	١١٤	٢٨.٩٤	٨.٣٨٩	٤.٧٨٣	**٠.٠٠٣
		متوسط	٥٧١	٢٧.١٣	٨.٣٢٥		
		جامعي	١٤١٢	٢٦.٣٢	٨.٨٧٨		
		فوق جامعي	٢٢٢	٢٧.٧١	٩.١٢٢		

جدول (٢١). دلالة الفروق بين متوسطات درجات المصريين فيما يخص المحافظة، نوع التعليم، الحالة الاجتماعية، في درجات مُستوى التنمية المُستدامة وأبعادها الفرعية (ن= ٢٣١٩).

المحاور	البيانات الديموجرافية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ف»	الدلالة
البُعد الأول «البُعد الاقتصادي»	الحالة الاجتماعية	أعزب	١٣٤٣	٨.٩٢	٣.٠٦٣	٠.١٨٩	٠.٩٠٤
		متزوج	٨٧٠	٩.٠٠	٣.٠٢٣		
		مطلق	٤٩	٩.١٨	٢.٧٢٩		
		أرمل	٥٧	٨.٩٥	٣.٢٤٨		
البُعد الثاني «البُعد الاجتماعي»		أعزب	١٣٤٣	٨.٨٩	٣.٣٧٤	١.٥٦٠	٠.١٩٧
		متزوج	٨٧٠	٩.٠٣	٣.١٨٦		
		مطلق	٤٩	٩.٧٨	٣.١٨٤		
		أرمل	٥٧	٩.٣٣	٣.٧٣٨		
البُعد الثالث «البُعد البيئي»		أعزب	١٣٤٣	٨.٧٧	٣.٢٢٩	١.٥٠٠	٠.٢١٣
		متزوج	٨٧٠	٨.٩١	٣.١٢٩		
		مطلق	٤٩	٩.٥٧	٣.٤١٦		
		أرمل	٥٧	٩.٢٣	٣.٧٣٢		
الدرجة الكلية		أعزب	١٣٤٣	٢٦.٥٨	٨.٨٠٤	١.١١٠	٠.٣٤٤
		متزوج	٨٧٠	٢٦.٩٤	٨.٦٣٠		
		مطلق	٤٩	٢٨.٥٣	٨.٥٠٥		
		أرمل	٥٧	٢٧.٥١	١٠.٠٧٨		
		قطاع خاص	٢٥٩	٢٦.٤٩	٨.٧٤١		
		أعمال حرة	٣٢٣	٢٦.٨٣	٨.٦٢٠		
		أخرى	١٢٢٠	٢٧.٠٠	٨.٧٦٣		

يتضح من الجدول (٢١) السابق: **وجود فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين متوسط درجات المصريين تبعًا **لمتغير المحافظة** «القاهرة الكبرى، الوجه البحري، الوجه القبلي، إقليم قناة السويس» في مُستوى التنمية المُستدامة كدرجة كلية **لصالح** «القاهرة الكبرى»، **ووجود فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات المصريين تبعًا **لمتغير المحافظة** «القاهرة الكبرى، الوجه البحري، الوجه القبلي، إقليم قناة السويس» في البُعد الثاني للتنمية المُستدامة «البُعد الاجتماعي» **لصالح** «القاهرة الكبرى». وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (المراكبي، ٢٠٢٤)، (Zhu, Bashir & Marie, 2022) حيث تشهد مصر تفاوتًا اقتصاديًا ملحوظًا بين الأقاليم، حيث تتركز الاستثمارات والفرص بشكل أكبر في المدن الكبري (القاهرة والإسكندرية)، مما يؤدي إلى تفاوت في مستويات التنمية والرفاهية بين هذه المناطق. ولا تزال أوجه عدم المساواة قائمة مستوى المناطق الجغرافية (مجموعة البنك الدولي، ٢٠٢٢: ٦٥ – ٧٠).

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين متوسط درجات المصريين تبعًا **لمتغير نوع التعليم** «أقل من المتوسط، متوسط، جامعي، فوق جامعي» في مُستوى التنمية المُستدامة كدرجة كلية والبُعد الثاني للتنمية المُستدامة «البُعد الاجتماعي» **لصالح** «أقل من المتوسط». **وتعكس هذه النتيجة هرم البطالة المقلوب** في مصر، حيث تتركز بشكل أكبر بين الشباب وأصحاب التعليم العالي، بينما تقل بين أصحاب المهارات المتوسطة والمنخفضة. فضلًا عن هيمنة القطاعات منخفضة الانتاجية مثل التشييد والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة والتى تستوعب النسبة الأكبر من هذه العمالة (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٤: ٤-١٣).

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المصريين **تبعًا لمتغير الحالة الاجتماعية** «أعزب، متزوج، مطلق، أرمل» في مُستوى التنمية المُستدامة كدرجة كلية وأبعادها الفرعية «البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، البُعد البيئي». **وهذه النتيجة على خلاف ما تظهره الدراسات من تباين مستوى التنمية على العديد من الفئات الاجتماعية، إذ لم تغب تأثيراتها على العلاقات الأسرية والاجتماعية** (عبد الحليم، ٢٠٢٣: ٩٦٢)، وتجلت ثقافة الهجرة على أنها "سلوك معياري" على مستوى المجتمع والمستوى الفردي كوسيلة للشباب للتغلب عوامل الطرد من المجتمع (Czaika & Reinprecht, 2002: 53).

والأشكال البيانية (٨) التالية توضح المُتوسطات الحسابية للاختلاف بين مستويات المحافظة ونوع التعليم في كل من الدرجة الكلية للتنمية المُستدامة وأبعاده الفرعية الثلاثة «البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، البُعد البيئي».

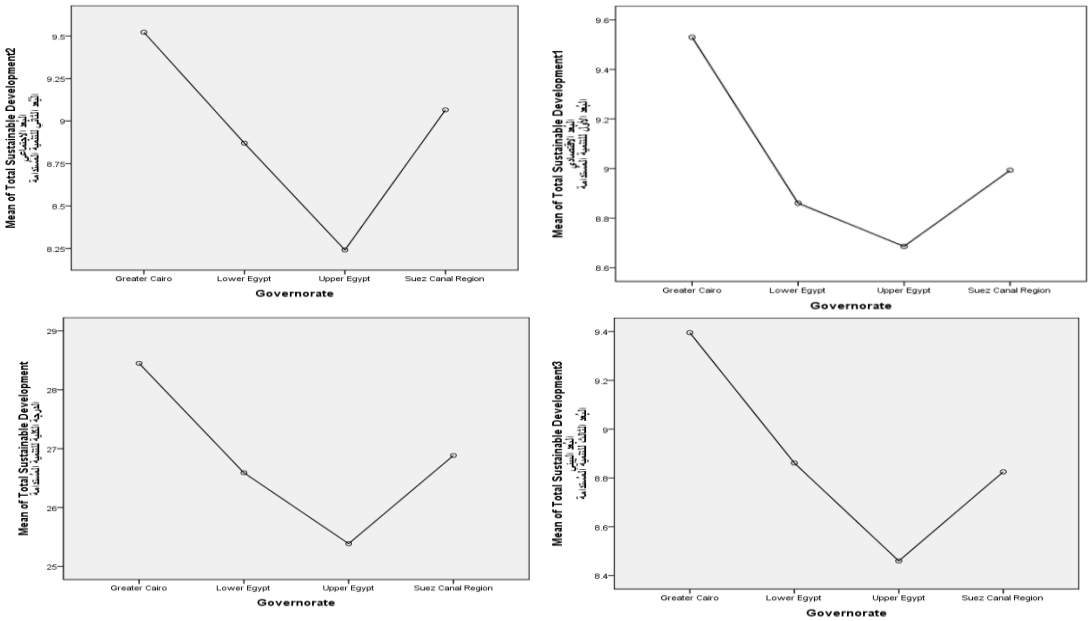

شكل (٨). المتوسط الحسابي للفروق بين المحافظة في الدرجة الكلية للتنمية المُستدامة وأبعاده الفرعية الثلاثة «الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي» (ن= ٢٣١٩).

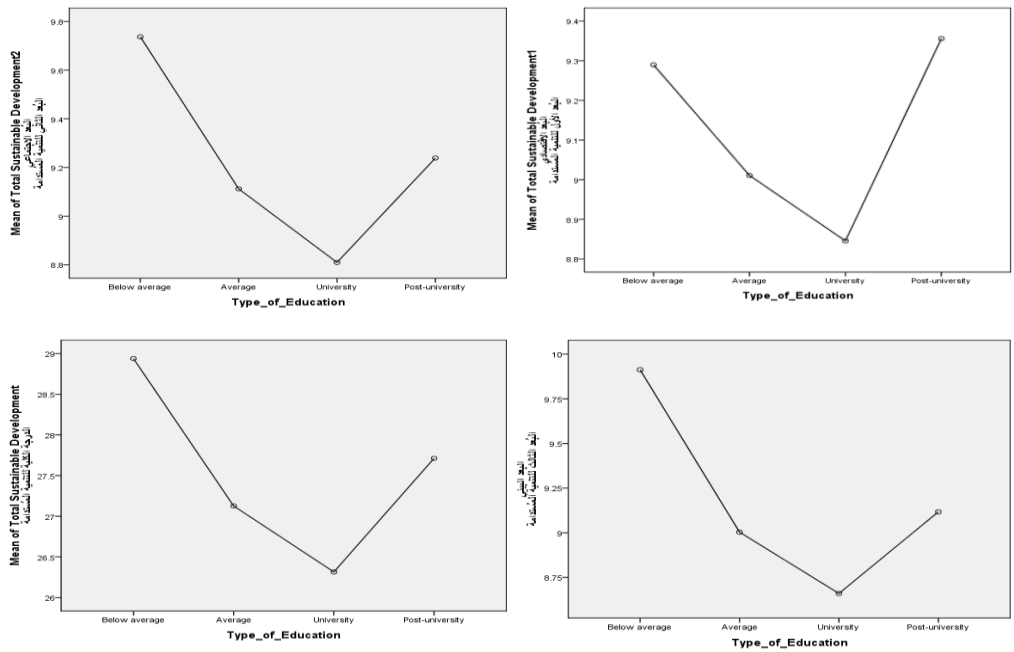

شكل (٩). المتوسط الحسابي للفروق بين مستوى التعليم في الدرجة الكلية للتنمية المُستدامة وأبعاده الفرعية الثلاثة «الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي» (ن= ٢٣١٩).

وعلى ذلك نستنتج صحة الفرض الرابع الذي ينص على أنه «يختلف مُستوى التنمية المُستدامة بإختلاف النوع، طبيعة السكن، الوظيفة، محل الإقامة، مستوى الدخل، عدد أفراد الأسرة، السن، المحافظة، نوع التعليم، الحالة الاجتماعية، المهنة»، وقبوله سواء في الدرجات الكلية أو الدرجات الفرعية.

* اختبار صحة الفرض الخامس:

ينص الفرض الخامس على أنه «يتأثر مُستوى التنمية المُستدامة بتأثير الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية والخصائص الاجتماعية بحسب «النوع، طبيعة السكن، الوظيفة، محل الإقامة، مستوى الدخل، عدد أفراد الأسرة، السن، المحافظة، نوع التعليم، الحالة الاجتماعية».

وللتحقق من صحة هذا الفرض استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المتدرج "Multiple Regression Equation Stepwise" في خطوات مُنتظمة للتحقق من إمكانية التنبؤ بمُستوى التنمية المُستدامة من خلال درجات المصريين على المُحددات الاجتماعية التي تتمثل في: «الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية». وتوضح الجداول التالية (٢٢)، (٢٣) النتائج التي أسفر عنها التحليل:

جدول (٢٢). يوضح نموذج تحليل الانحدار المُتعدد المُتدرج لمُستوى التنمية المُستدامة من خلال المُحددات الاجتماعية «الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية».

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	معامل الارتباط R2	قيمة «ف»	الدلالة
الانحدار	٤٦٨٢٨.٤٤٩	١٣	٣٦٠٢.١٨٨	٠.٢٦٣	٦٣.٢٢٣	٠.٠٠٠**
البواقي	١٣١٣٢٨.٧٣٦	٢٣٠٥	٥٦.٩٧٦			
المجموع	١٧٨١٥٧.١٨٥	٢٣١٨				

** دالة عند مستوى (٠.٠١)

جدول (٢٣). يوضح معاملات الانحدار المُتعدد المُتدرج لمُستوى التنمية المُستدامة من خلال المُحددات الاجتماعية «الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية».

النموذج	المعاملات غير القياسية		المعاملات القياسية	قيمة «ت»	الدلالة
	B	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت	٧.٦٥٩	١.٨٣١		٤.١٨٢	٠.٠٠٠**
الثقافة الطاردة	٠.١١٢	٠.٠١٠	٠.٢٤١	١١.٧٠٨	٠.٠٠٠**
الحركة الإنسانية	٠.٣٩١	٠.٠٢٣	٠.٣٤٢	١٦.٦٦٠	٠.٠٠٠**
النوع	١.٠٦٠	٠.٣٨٠	٠.٠٥٩	٢.٧٨٩	٠.٠٠٥**
طبيعة السكن	١.٠٢٥	٠.٣٦٥	٠.٠٥٣	٢.٨١٣	٠.٠٠٥**
الوظيفة	٠.٥٠٢-	٠.٤٤٥	٠.٠٢٨-	١.١٣٠-	٠.٢٥٨
محل الإقامة	١.١٥٨-	٠.٢٨٢	٠.٠٧٤-	٤.١٠١-	٠.٠٠٠**
المحافظة	٠.١٥٥	٠.١٥٣	٠.٠١٩	١.٠١٦	٠.٣١٠
مستوى الدخل	٠.١٢٤	٠.٢١٥	٠.٠١١	٠.٥٨٠	٠.٥٦٢
عدد أفراد الأسرة	٠.٣١٩-	٠.٢٩٥	٠.٠٢٠-	١.٠٧٨-	٠.٢٨١
السن	٠.٠٤٨	٠.٣٠١	٠.٠٠٤	٠.١٦١	٠.٨٧٢
نوع التعليم	٠.٠٠٢-	٠.٢٥١	٠.٠٠٠	٠.٠٠٩-	٠.٩٩٣
الحالة الاجتماعية	٠.٣١٩	٠.٣٤٥	٠.٠٢٤	٠.٩٢٤	٠.٣٥٦

**دالة عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من الجدول (٢٣) السابق في معادلة الإنحدار المتعدد:

وجود **تأثير موجب** دال إحصائيًا عند مستوى (٠.٠٠١) لـ «الثقافة الطاردة، والحركة الإنسانية» على درجات المصريين على مقياس التنمية المُستدامة.

بالإضافة إلى وجود **تأثير موجب** دال إحصائيًا عند مستوى (٠.٠٠١) للخصائص الاجتماعية «**النوع، طبيعة السكن، محل الإقامة**» على مقياس التنمية المُستدامة.

ويُمكن من الجدول السابق صياغة معادلة الإنحدار المُتعدد التي تعين على توضيح تأثير درجات المصريين على مقياس التنمية المُستدامة وذلك كما يلي:

التنمية المُستدامة= ٧.٦٥٩ – (٠.١١٢ × الثقافة الطاردة) – (٠.٣٩١** × الحركة الإنسانية)**

يتضح من إجمالي نتائج الفرض الخامس السابق أنه قد تحقق، وأنه يتأثر التنمية المُستدامة بتأثير المُحددات الاجتماعية ووفقًا لتباين الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة.

والشكل البياني (١٠) التالي هو مدرج تكراري استخدمه الباحث للتعرف على أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي:

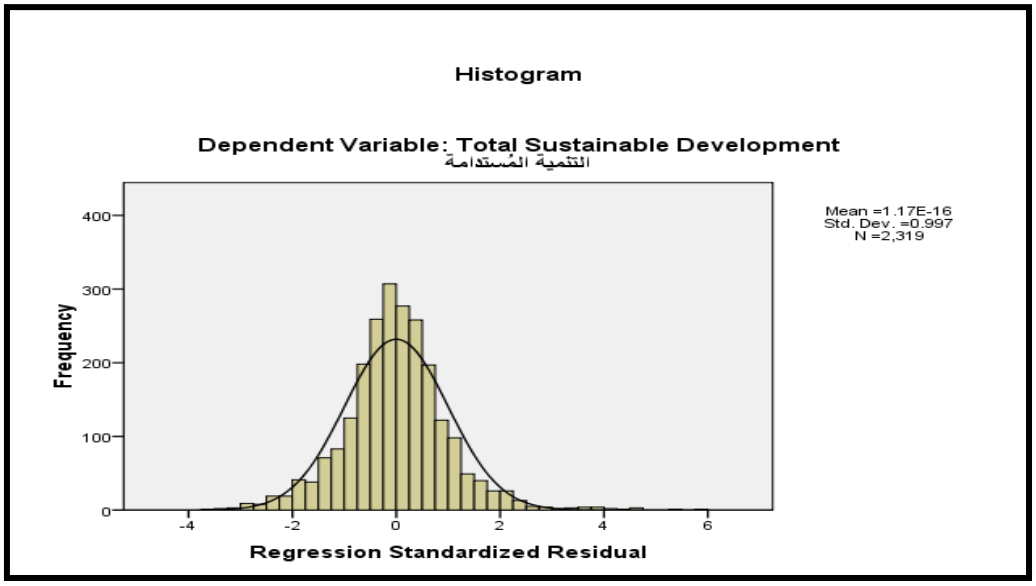

شكل (١٠). المدرج التكراري لتوزيع البيانات الخاصة بالتنمية المُستدامة والمُحددات الاجتماعية (ن= ٢٣١٩)

والشكل البياني (١١) التالي هو اختبار للبواقي حيث يتضح أن النقاط تتجمع حول الخط وبالتالي فإن البيانات (البواقي) تتوزع حسب التوزيع الطبيعي كما يلي:

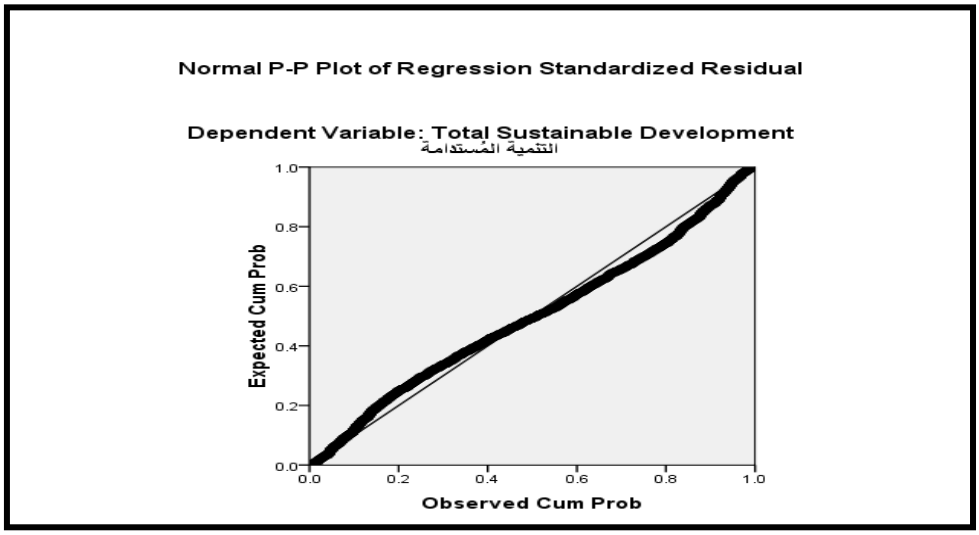

شكل (١١). توزيع البيانات البواقي توزيع طبيعي (ن= ٢٣١٩)

والشكل البياني (١٢) التالي يمثل شكل الانتشار للبواقي مع القيم المتوقعة ومنه يتضح عدم وجود نمط معين في الشكل وهذا يتسق مع شرط الخطية كما يلي:

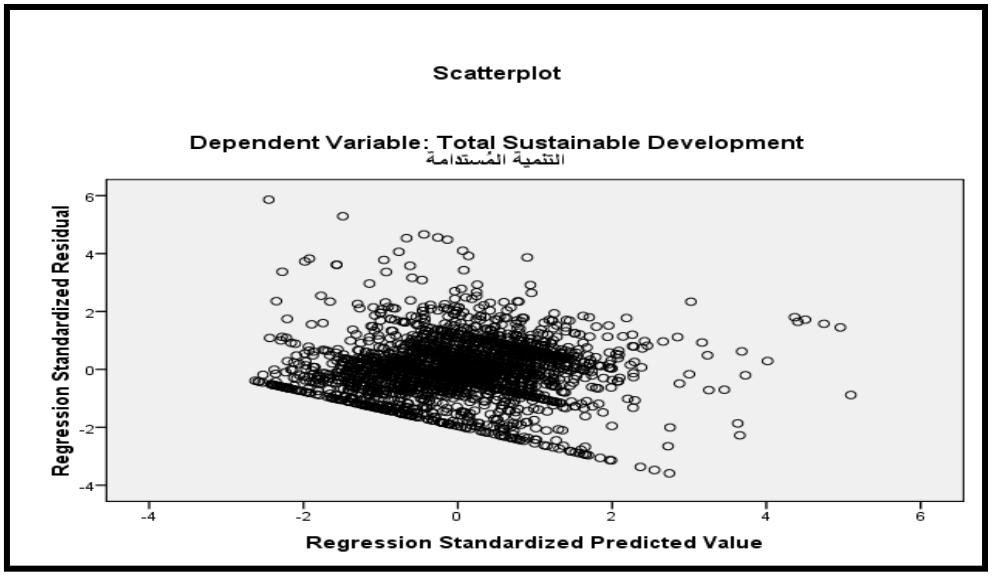

شكل (١٢). شكل الانتشار للبواقي مع القيم المتوقعة (ن= ٢٣١٩)

ويفترض الباحث تصور لنموذج مُقترح يوضح العلاقات والارتباطات بين مُتغيرات الدراسة؛ وذلك من خلال ما تم عرضه من التحليلات الإحصائية السابقة.

وللتحقق من صحَّة هذا التصور قام الباحث بإجراء التحليلات الإحصائية باستخدام «تحليل المسار» "Path Analysis" من خلال برنامج "Amos". واستند في هذا السياق على إجراء العديد من التحليلات الإحصائية التي اعتمدت على منهجية فرض التنبؤ المُتبع في أسلوب تحليل الانحدار المُتعدد المُتدرج "Multiple Stepwise Regression Equation".

وجاءت النتائج عن النموذج النهائي المُستخرج للعلاقة بين الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية «متغيرات مستقلة» والتنمية المُستدامة «متغير تابع» موضحًا عليه التقديرات المعيارية وغير المعيارية كما بالشكلين (١٣، ١٤) التاليين:

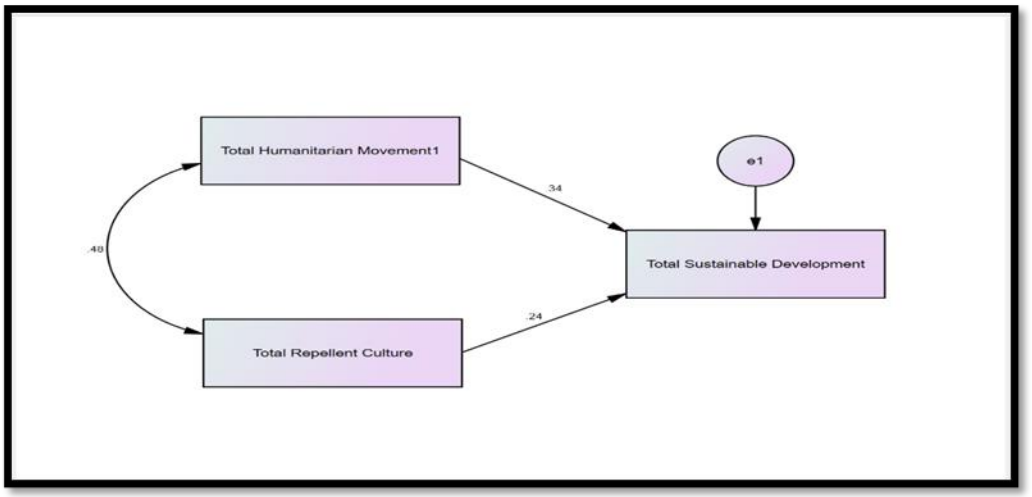

شكل (١٣).النموذج النهائي المستخرج للعلاقة بين الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية «متغيرات مستقلة» والتنمية المُستدامة «متغير تابع» موضحًا عليه التقديرات المعيارية.

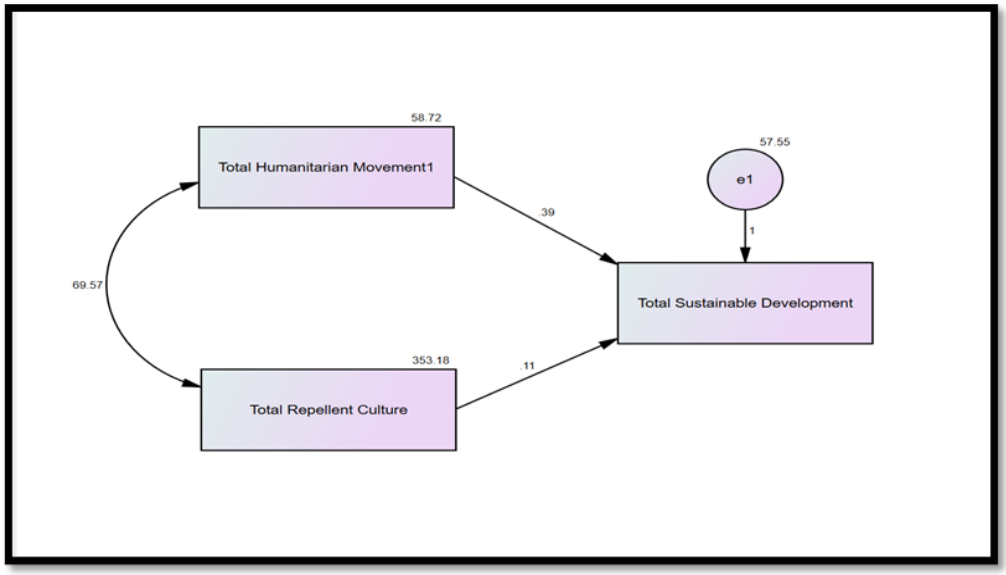

شكل (١٤). النموذج النهائي المستخرج للعلاقة بين الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية «متغيرات مستقلة» والتنمية المُستدامة «متغير تابع» موضحًا عليه التقديرات غير المعيارية.

مما سبق من نمذجة المعادلات البنائية ينستنج الباحث الفرضيات التالية ومدى قبولها كما هو موضح فى الجدول (٢٤) التالي:

جدول (٢٤). مدى قبول فرضيات نمذجة المعادلة البنائية.		
م	الفرضية	قبول / رفض
١	هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للثقافة الطاردة على التنمية المُستدامة	قبول
٢	هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للحركة الإنسانية على التنمية المُستدامة	قبول

وتتفق نتيجة النموذج المُتصور والمُقترح مع ما توصلت إليه نتائج الفروض «الأول، الثاني، الخامس» من وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين التنمية المُستدامة والثقافة الطاردة والحركة الإنسانية لدى المصريين.

سابعًا: النَّتائِجُ العَامَّةُ لِلدِّرَاسَةِ.

تعكس تمظهرات الثقافة الطاردة الاختلالات الاجتماعية والبنى القائمة في المجتمع، حيث ترتبط بممارسات غير مواتية وحالة المجتمع المصري؛ تُسهم في تعزيز اللا مساواة والاستبعاد والتهميش الاجتماعي، والهجرة كاستجابة للهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، مما يعرقل الحركة الإنسانية نحو تحقيق التنمية المستدامة.

١. أبرز التمظهرات المجتمعية للثقافة الطاردة في المجتمع المصري:

- **البعد البيئي:** تتعرض مصر لتحديات كبيرة جراء تغير المناخ وتأثيراته، وتنامي انبعاثات الكربون واستخدام الطاقة مع تباطؤ في التحول نحو التنمية الخضراء، فضلًا عن تهديدات الإدارة المستدامة للموارد، حيث يعاني المجتمع المصري من ندرة مائية متزايدة وتدهور الأراضي الزراعية، مع توقعات بخسائر زراعية كبيرة بسبب التغيرات المناخية مما يهدد الأمن الغذائي والمائي.
- **البعد الاقتصادي:** رغم تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية، إلا أن الفقر والتفاوت الطبقي يعيقان توزيعًا عادلًا للدخل والثروة. كما أن الإصلاحات الاقتصادية مثل تحرير سعر الصرف وتقليص الدعم زادت الأعباء على الفئات الضعيفة والمهمشة، يضاف إلى ذلك أن الأزمات المتكررة مثل التضخم وارتفاع الديون تؤثر سلبًا على استقرار الاقتصاد وتزيد من عدم اليقين بين المواطنين. ورغم

انخفاض معدلات البطالة الرسمية، فإن التحديات الهيكلية في سوق العمل مستمرة، مع تركز البطالة بين الشباب وحاملي التعليم العالي. هذا إلى جانب تركز الاستثمارات في المدن الكبرى، بينما تعاني المناطق الريفية من نقص التنمية وضعف الخدمات الأساسية.

- **البعد الاجتماعي:** تؤدي ظروف المعيشة القاسية إلى الهجرة الداخلية والخارجية كوسيلة للبحث عن فرص أفضل. وتظهر مظاهر الاستبعاد الاجتماعي في نقص الفرص التعليمية والاقتصادية، خصوصًا في المناطق المهمشة. ودلالات الفقر وتركزه في المناطق الريفية، يؤدي إلى تدني مؤشرات جودة الحياة وزيادة الآثار الانعكاسية السالبة على المجتمع. إلي جانب ذلك يعاني النظام التعليمي من ضعف مخرجاته ومحدودية الاستثمار فيه، فيما تتزايد تحديات الصحة العامة مثل انتشار الأمراض غير السارية وضعف الحماية الاجتماعية.

٢. العوامل المؤثرة في تعزيز أو تقليص الثقافة الطاردة:

- **عوامل تعزز الثقافة الطاردة:** السياسات الاقتصادية غير المتوازنة التي تزيد من الأعباء على الفئات الفقيرة. مع غياب العدالة الاجتماعية والفرص المتكافئة، خصوصًا في المناطق النائية. إلي جانب تأثير تغير المناخ وندرة الموارد، مثل المياه والطاقة.
- **عوامل تقلص الثقافة الطاردة:** تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال سياسات إعادة توزيع الثروة، وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة في المناطق المحرومة، فضلًا عن تعزيز التعليم والتدريب المهني وخلق فرص عمل مستدامة.

٣. تأثير تمظهرات الثقافة الطاردة على الحركة الإنسانية نحو التنمية المستدامة:

تعمل الثقافة الطاردة على تفاقم الأزمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتؤدي إلى إهدار الطاقات البشرية وتعطيل الاستفادة من رأس المال البشري؛ مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تصعيد الهجرة واللامساواة.

٤. دور الحركة الإنسانية في مواجهة تحديات الثقافة الطاردة:

تسهم الحركة الإنسانية في تحسين البنية التحتية وتعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية عبر توفير فرص أفضل للتعليم والصحة ودعم الفئات المهمشة. كما تعمل على تخفيف تأثيرات التغير المناخي من خلال تعزيز التنمية الخضراء والممارسات المستدامة.

٥. العلاقة بين الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية وتأثيرها على التنمية المستدامة:

ثمة علاقة جدلية بينهما؛ حيث تعيق الثقافة الطاردة الحركة الإنسانية وتُسرع الهجرة. في المقابل، يمكن للحركة الإنسانية أن تواجه الثقافة الطاردة بتعزيز العدالة والفرص المتكافئة. ويرتبط تحقيق التنمية المستدامة بمدى نجاح المجتمع في تقليص الثقافة الطاردة وتحفيز الحركة الإنسانية البناءة. وكشفت النتائج التحليلية عن الآتي:

- «توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية لدى المصريين»، وقبوله سواء في الدرجة الكلية أو الدرجات الفرعية.
- «توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين الثقافة الطاردة والتنمية المُستدامة لدى المصريين»، وقبوله سواء في الدرجة الكلية أو الدرجات الفرعية.
- «توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين الحركة الإنسانية والتنمية المُستدامة لدى المصريين»، وقبوله سواء في الدرجات الكلية أو الدرجات الفرعية.
- «يختلف مُستوى التنمية المُستدامة باختلاف النوع، طبيعة السكن، الوظيفة، محل الإقامة، مستوى الدخل، عدد أفراد الأسرة، السن، المحافظة، نوع التعليم، الحالة الاجتماعية، المهنة»، وقبوله سواء في الدرجات الكلية أو الدرجات الفرعية.
- «يتأثر مُستوى التنمية المُستدامة بتأثير الثقافة الطاردة والحركة الإنسانية والخصائص الاجتماعية «النوع، طبيعة السكن، الوظيفة، محل الإقامة، مستوى الدخل، عدد أفراد الأسرة، السن، المحافظة، نوع التعليم، الحالة الاجتماعية، المهنة».

٦. السياسات والمبادرات المقترحة:

- تعزيز استراتيجيات التنمية الشاملة لتحقق الاستدامة والتوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.
- تحسين التعليم والصحة كركيزتين أساسيتين لرأس المال البشري لتحقيق تنمية مستدامة شاملة.
- تطوير البنية التحتية وتعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد لتوفير بيئة مواتية للتنمية.
- تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية التكيفية والدعم المجتمعي للفئات الضعيفة والمهمشة.
- تسريع تبني التنمية الخضراء لمواجهة تغير المناخ وتأثيراته المستقبلية.

مراجع الدراسة:

١. إبراهيم، إيمان محمد. (٢٠٢١). دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٢، ٣٣- ٦٢.

٢. ابن خلدون، عبد الرحمن. (٢٠٠١). مقدمة ابن خلدون. تحقيق: خليل شحادة. بيروت. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣. أبو فلغة، محمد. (٢٠٢٢). الهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الباروميتر العربي، الدورة السابعة، ١- ١٢.

٤. إحسان، أسماء محمد نبيل. (٢٠٢٣). التأثير الاجتماعي للأزمة الاقتصادية في الأسر المصرية: دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الوسطى بمدينة القاهرة. مجلة البحث العلمي في الآداب (العلوم الاجتماعية والانسانية)، ٢٤(٨)، ١٣٩- ١٦٤.

٥. أحمد، سناء. (٢٠٢٠). المجتمعات الحضرية المُسيجة وانعكاساتها الاجتماعية على مدن صعيد مصر دراسة سوسيولوجية لاتجاهات عينة من سكان مدينة أسيوط. مجلة البحث العلمي في الآداب، ٢١(٤)، ٤٣٤- ٤٨٦.

٦. إكسانتاكي، ألكسندرا. (٢٠٢٢). الحقوق الثقافية والتنمية: المقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية. نيويورك. الأمم المتحدة. مكتب المفوض السامي (حقوق الإنسان).

٧. البربري، هند مرسي محمد علي. (٢٠٢١). سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر. جامعة بني سويف. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ١٠(٩)، ١- ٣٧.

٨. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (٢٠٢٤). مؤشر المعرفة العالمي ٢٠٢٤. دبي: شركة دار الغرير للطباعة والنشر.

٩. بسيوني، آمال ضيف. (٢٠٢١). الآليات التي أنتجتها الحكومة المصرية في برامج الحماية الاجتماعية لاحتواء أزمة كورونا وتحقيق التنمية المستدامة. المؤتمر العلمي الخامس بكلية التجارة- جامعة طنطا، «أثر أزمة كورونا عى الاقتصاد القومي المقترحات والحلول».

١٠. البكل، أحمد سعيد كرم والحداد، إيمان فاروق السيد. (٢٠٢٢). الآثار الاقتصادية لصدمات النقد الأجنبي على الناتج المحلى الإجمالي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٣(٢)، ١-٣٤.

١١. بن نبي، مالك. (٢٠٠٠). مشكلة الثقافة. ترجمة عبد الصبور شاهين. دمشق. دار الفكر المعاصر.

١٢. البنك الدولي. (٢٠٢٢). تقرير المناخ والتنمية الخاص بمصر. القاهرة: البنك الدولي.

١٣. بهاء الدين، هانى محمد. (٢٠٢١). القضايا الاجتماعية للتنمية المستدامة في مصر: تحليل سوسيولوجي في ضوء الأهداف الإنمائية (SDGs). مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية. ٣٢ (٣٢). ١٣٤٧-١٤٧٦.

١٤. بهاء الدين، هاني محمد. (٢٠٢١). المنظورات المتباينة للتنمية المستقلة: المبادئ والمرتكزات "الحالة المصرية أنموذجًا". جامعة الفيوم. مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية. ١٣ (١). ٢١٢٤ – ٢٢٤٥.

١٥. بهاء الدين، هاني محمد. (٢٠٢٢). التوجه الاستهلاكي للمجتمع المصري وأثره على التنمية الاجتماعية: دراسة سوسيو ميدانية. حولية كلية الآداب. جامعة بنى سويف. ١١١ (١). ٣٨٩– ٥١٣.

١٦. البهائي، سحر. (٢٠٢٠). تقرير أوضاع الأمن الغذائي فى مصر ٢٠٢٠. جمهورية مصر العربية: معهد التخطيط القومي.

١٧. بورديو، بيير. (١٩٩٨). أسباب عملية: إعادة النظر بالفلسفة. ترجمة: أنور مغيث. بيروت. دار الأزمنة الحديثة.

١٨. الجميل، أمنية. (٢٠١٧). الاستبعاد الاجتماعي في مصر: حالتا الأفراد ذوي الإعاقة والمرأة المعيلة. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

١٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٠). بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠. القاهرة. مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. (٢٠٢٤). التقرير السنوي للتضخم وأسعار المستهلك. القاهرة. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

٢١. جيدنز، أنتوني. (٢٠٠٥). علم الاجتماع: مع مدخلات عربية. ترجمة: فايز الصياغ. سلسلة علوم إنسانية واجتماعية. بيروت. المنظمة العربية للترجمة. ط٤.

٢٢. حسن، بسمة عبد الله. (٢٠١٧). العدالة الاجتماعية كمدخل للحد من الاستبعاد الاجتماعي لساكني العشوائيات مطبقة على أرباب الأسر ساكنى العشوائيات، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٢٣. حسن، دينا سمير عبد الكريم. (٢٠١٦). شبكات الأمان الاجتماعي كمدخل للتخفيف من الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

٢٤. حسين، سلمى وعبد الحليم، ريم ورمضان، محمد وشرف، يوسف. (٢٠٢٤). الأزمات الاقتصادية المتعاقبة في مصر: تأثير صندوق النقد الدولي وسبل الوصول إلى سياسات نقدية وغذائية واجتماعية عادلة. باريس: مبادرة الإصلاح العربي.

٢٥. الدالي، شيماء عبد العزيز عبد الباسط. (٢٠١٨). تحليل سيسولوجي لأسباب إنتشار الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة – دراسة ميدانية بمحافظتي الجيزة والغربية. مجلة كلية التربية، ٣٧(١٨٠)، ج(٢)، ٧١١– ٧٤٧.

٢٦. داود، ياسر إبراهيم. (٢٠١٩). رأس المال الاجتماعى بقطاع التعليم فى مصر وتحقيق التنمية المستدامة. جامعة القاهرة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠(٢)، ٧– ٦٠.

٢٧. راشد، منار محمود. (٢٠٢١). سياسة الحماية الاجتماعية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية (٦)، ٥٩- ٧٥.
٢٨. رحاحلة، حازم. (٢٠٢٤). الأزمة الاقتصادية في مصر: أزمة الحلقة المفرغة، ٢٠٢٤. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة: تقييم حالة، ١- ١٧.
٢٩. رشدي، جيهان. (٢٠١٧). التمكين كإستراتيجية لمواجهة الاستبعاد الاجتماعي لفقراء العشوائيات، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٣٠. رئاسة مجلس الوزراء المصري. (٢٠٢٣). أبرز التوجهات الاستراتيجية للإقتصاد المصرى للاقتصاد المصري للفترة الرئاسية الجديدة (٢٠٢٤-٢٠٣٠). القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء.
٣١. الزغاري، أسماء إدريس. (٢٠١٩). ثقافة الفوضى ومجتمع المخاطر من الإنهيار إلى البناء. القاهرة: دار المعارف.
٣٢. زكريا، خضر وآخرون. (١٩٩٩). دراسات في المجتمع العربي المعاصر. دمشق. دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. ط٢.
٣٣. سلامة، محمود وفودة، هالة وبرانية، آلاء وجمال، بسنت وعبد الله، مصطفى ولطفي، منى وزين، هبة. (٢٠٢٣). ٨ أعوام من الحماية الاجتماعية في مصر. القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.
٣٤. السيد، جيهان محمد. (٢٠٢٤). آثار الصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي: مع إشارة خاصة لمصر. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٥، ٣٧- ٧٠.
٣٥. السيد، عبير محمود مجاهد. (٢٠٢٢). دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر في مصر. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة- جامعة الأزهر (٢٧)، ٣٣٠- ٣٥٨.
٣٦. السيد، هند فؤاد. (٢٠٢٢). التغيرات المناخية وآثارها على الحقوق الاجتماعية للفئات الأكثر تضررًا. دراسات في حقوق الإنسان، (٨)، ٢٠٧- ٢٣٦.
٣٧. الشرقاوي، باكينام. (٢٠٠٧). إشكالية الثقافة والتنمية في الاتجاهات الفكرية الغربية. فى: الأمة وأزمة الثقافة والتنمية. القاهرة. المعهد العالمي للفكر الاسلامي. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة. (١).
٣٨. عامر، منى وسلوانس، إيريني وزكي، شهير. (٢٠٢١). درجة تأثر سوق العمل بالتغيرات وأنماط النمو الاقتصادي: حالة مصر. التقرير الإقليمي حول الوظائف والنمو في شمال إفريقيا. الولايات المتحدة الأمريكية: منظمة العمل الدولية.
٣٩. عبد الحليم، فريال فاروق أحمد. (٢٠٢٣). تعويم العملة وتأثيراتها علي الشرائح الاجتماعية الحضرية: دراسة ميدانية في مدينة الزقازيق. مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد، ٩(١٨)، ٩٦٢- ١٠١٣.

٤٠. عبد الحميد، إنجي محمد. (٢٠٢١). فقر التعلُّم ومستقبل أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، (٧)، ٣- ١٤.

٤١. عبد الفتاح، فاطمة رجاء وأبو زيد، صبري والبكل، أحمد سعيد (٢٠٢٢). أثر التفاوت في توزيع الدخول على التنمية المُستدامة في مصر خلال فترة (١٩٩٠- ٢٠١٨) باستخدام نموذج ARDL. جامعة بنى سويف. مجلة السياسة والاقتصاد، ١٥(١٤)، ١- ٣٧.

٤٢. عبد الفتاح، محمد عمر. (٢٠٢٣). مفهوم ومؤشرات الاقتصاد المؤسسي الجديد وأداء الإدارة العامة في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٥٣(٣)، ٨٧- ١٢٢.

٤٣. عبد المجيد، محمد سعيد والحيطي، ممدوح عبد الواحد. (٢٠١٩). برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري دراسة تطبيقيه على برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦. حوليات آداب عين شمس، ٤٧(٤)، ١١٠- ١٥٧.

٤٤. عبد النعيم، أحمد مصطفي مسرع. (٢٠١٦). فعالية برنامج منظمات المجتمع المدني في مناهضة الاستبعاد الاجتماعي للمعاقات حركيًا. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

٤٥. عثمان، صابر. (٢٠٢٢). تأثير التغيرات المناخية على مصر وآليات المواجهة. مؤتمر شرم الشيخ للمناخ 27» COP» ومسئولية العدالة المناخية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (٩٩)، ١٨- ٢٩.

٤٦. العربي، هاني فوقى إبراهيم. (٢٠١٨). التحولات الاقتصادية وتأثيراتها على الطبقة الوسطى الحضرية خلال الفترة من (٢٠١١ – ٢٠١٨) دراسة حالة على شرائح من العاملين بالجهاز الحكومي بمدينة المنيا. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة قناة السويس. ١ (٢٤). ج (٣).

٤٧. العشري، مشيرة محمد. (٢٠٢٠). ظاهرة التضخم وأثرها على نوعية حياة المجتمع المصري: دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة الطبقة الوسطى بمدينة طنطا. جامعة الكويت. مجلة العلوم الاجتماعية. ٤٨ (٣). ١٣٧-١٧٢.

٤٨. عطية، أشرف محمد عبد الرازق وعبد الحى، محمود (٢٠٢٠). الاتجاهات التضخمية وانعكاساتها على مستوى المعيشة في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠١٧م. القاهرة. معهد التخطيط القومي.

٤٩. عفان، منال. (٢٠٢١). أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوض على النمو. جامعة القاهرة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٢(٤)، ٧- ٤٠.

٥٠. علي، خالد حنفي. (٢٠١٩). المجتمعات المسيجة في مصر بين دافع الخوف وطلب المكانة. مجلة الديمقراطية، ١٩ (٧٤)، ١٣٦- ١٤٤.

٥١. عمر، سناء محمد زهران. (٢٠١٩). التمكين الاجتماعي كمدخل للحد من الاستبعاد الاجتماعي للمسنين. جامعة بني سويف. مجلة النيل لعلوم المسنين، ٢، ١- ١٩.

٥٢. غلوش، طارق مصطفى وخلف، حمدي جمال حمدي. (٢٠٢٣). أثر العوامل المؤسسية علي النمو الإقتصادى بالتطبيق على جمهورية مصر العربية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٤٧(٢)، ٧٨- ١٠٤.

٥٣. غنام، علاء وعزب، أحمد. (٢٠٢٠). السياسات الصحية الوقائية ومواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد. القاهرة. مؤسسة الأهرام. مجلة الديمقراطية. ٢٠ (٧٨).

٥٤. فوزي، سميحة. (٢٠٠٢). سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر. القاهرة. المركز المصري للدراسات الاقتصادية. ورقة عمل رقم (٦٨).

٥٥. قمر، عصام توفيق عبد الحليم. (٢٠١٧). الاستبعاد الاجتماعي في التعليم المصري: دراسة تحليلية نقدية. عالم التربية، ٢(٦٠)، ١٩٢- ١٩٤.

٥٦. قمر، عصام توفيق عبد الحليم. (٢٠٢٢). أهم آثار وتداعيات الاستبعاد الاجتماعي في التعليم المصري. عالم التربية، ٣(٧٨)، ١٤٦- ١٦٠.

٥٧. كابان، فيليب ودورتيه، جان فرانسوا. (٢٠٢١) علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية: أعلام وتواريخ وتيارات. ترجمة: إياس حسن. دمشق. دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٨. كريب، إيان. (١٩٩٩). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة: محمد حسين غلوم. الكويت. المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب. عالم المعرفة، ع إبريل (٢٤٤).

٥٩. اللجنة العالمية للثقافة والتنمية. (٢٠٠٩). التنوع البشري الخلاق: تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية. القاهرة. المجلس الأعلى للثقافة. المشروع القومي للترجمة. رقم (٢٧).

٦٠. المُتيّم، محمد أحمد. (٢٠٢٠). أثر التضخم على عدم عدالة توزيع الدخل في مصر. جامعة قناة السويس. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١١(١)، ٥٠- ٨٤.

٦١. مجموعة البنك الدولي. (٢٠٢٢). مراجعة الإنفاق العام في مصر لقطاعات التنمية البشرية التعليم. الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة- التعليم والتعليم العالي والصحة، ٢، ١- ١١٨.

٦٢. المراكبي، إيمان حسن. (٢٠٢٤). محددات التفاوت في توزيع الدخل في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ٥(٢)، ٤٦٣- ٤٨٩.

٦٣. المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (٢٠٢٤). أهم تحديات سوق العمل المصري وبعض مقترحات كيفية التعامل معها. القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

٦٤. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (٢٠٢٢). نحو تعزيز فرص العمل اللائق في مصر للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية. منتدي السياسات العامة، (٣)، ١- ٦٧.

٦٥. مناع، ندى جمال شديد. (٢٠٢١). تطور سياسات الحماية الاجتماعية في مصر: تحليل تاريخي. مجلة بحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ١(٨)، ٤٩- ٧١.

٦٦. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (٢٠٢٤). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم «التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله». الأمم المتحدة: منظمة الأغذية والزراعة.

٦٧. المهدي، عادل وصقر، عمر والشافعي، أحمد صلاح. (٢٠٢١). تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، ٣١(٤)، ١٢٧٩- ١٢٩٨.

٦٨. هيلز، جون وجوليان، لوغران وبياشو، دافيد. (٢٠٠٧). الاستبعاد الاجتماعي. ترجمة وتقديم: محمد الجوهري. الكويت: عالم المعرفة.

٦٩. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٢). الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة. القاهرة. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٧٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٣). مستهدفات التشغيل بخطة العام المالي الحالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤. القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

٧١. الوكيل، نشات وعبد العزيز، رشا سعيد وصبحي، أمنية سعيد. ٢٠٢٤. تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٣٨(٣)، ٧١٣- ٧٤٩.

1. *Aleksandrova. M. (2019). Social Protection as a Tool to Address Slow Onset Climate Events. Emerging issues for research and policy. Bonn: German Development Institute.*
2. *Alexander, J. C. (2007). The Meaningful Construction of Inequality and the Struggles Against It: A 'Strong Program' Approach to How Social Boundaries Change. Cultural Sociology, 1, 23- 30.*
3. *Appadurai, A., (2004). 'The Capacity to Aspire: Culture and the Terms of Recognition', in Rao, V. and Walton, M., (eds.) Culture and Public Action, Stanford University Press, Palo Alto, California.*
4. *Arendt, H. (1976). The Origins of Totalitarianism. New York: Harcourt.*
5. *Azevedo, M. (2017). The Role of Culture in Development: From tangible and monetary measures towards social ones. Zeitschrift für Kulturmanagement, 3(2), 47 -74.*
6. *Bakewell, O. (2009). South-South Migration and Human Development: Reflections on African Experiences. Published in: Human Development Research Paper (HDRP) Series , 7, (2009).*
7. *Bauman, Z. (2012). Liquid Modernity. USA: Cambridge Polity Press.*

8. *Becker, G. S. (2009). Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education. 3rd Edition. Chicago. University of Chicago Press.*

9. *Bernt. M. & Colini, L. (2013). Exclusion, Marginalization and Peripheralization, Conceptual Concerns in the Study of UrbanInequalities. Leibniz Institute for Regional Development and Structural Planning, (49), 1- 30.*

10. *Bessis, S. (1995). From Social Exclusion to Social Cohesion: Towards a Policy Agenda. Management Social Transformation, Policy paper, (2), UNESCO .*

11. *Beyer, H. O. (1921). The Philippines Before Magellan: I. The Hindus in Malaysia; And, II. Early Chinese Relations with Malay Lands. Hong Kong: Asia Magazine Society, 861- 892, 924- 970.*

12. *Bharadwaj, R., Chakravarti, D., Karthikeyan, N., & Kaur, D. (2021). Comparative analysis of the efficiency of different social protection delivery mechanisms in the context of climate resilience. London: International Institute for Environment and Development.*

13. *Black, R., Natali, C., & Skinner, J. (2005). Migration and inequality. Equity and Development, World Development Report 2006, Background Papers.*

14. *Bogue, D. J. (1982). Techniques of Estimating Net Migration. Chicago: Community and Family Study Center.*

15. *Bogyay, K. (2013). Culture: Key to Sustainable Development "The Hangzhou International Congress". Hangzhou, China, 14-17 May.*

16. *Bombogan, D. Jr. F. (2009). The Concept of Social Exclusion: An Overview. Asia- Pacific Science Review, 8(2), 35- 49.*

17. *Boulding, K. E. (1971). The economics of the coming spaceship earth. In Daly, H. E. (1971). Economics, Ecology, Ethics: Essays Toward a Steady-State Economy. San Francisco: W.H. Freeman and company. (pp. 121–132).*

18. *Bourdieu, P. (1986) "The Forms of Capital," trans. Richard Nice, chapter 9 in John G. Richardson (ed.), Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. USA: Greenwood Press, Westport.*

19. *Bourdieu, P. (2013). Outline of a theory of practice (R. Nice, Trans.). USA: Cambridge University Press.*

20. *Breisinger, C., Mukashov, A., Raouf, M. & Wiebelt, M. (2019). Energy subsidy reform for growth and equity in Egypt: The approach matters. Energy Policy, 129, 661-671.*

21. *Bronchi, C., & Brixi, H. (2021). Investments in human capital require boldfinancing actions for a resilient recovery: : The Role of Public Finance. World Bank Group. https://blogs.worldbank.org*

22. *Burck, J., Uhlich, T., Bals, C., Höhne, N., Nascimento, L. & Wong, J. (2024). Climate Change Performance Index 2025. Germanwatch, Germany: NewClimate Institute & Climate Action Network.*

23. *Canonge, J., Schmitt, V., Abdulrehim, S. & De, L. (2016). Social protection and climate change: how has the removal of fuel subsidies in Egypt affected its people and the climate? Geneva: International Labour Organization (ILO).*

24. *Castells, M. (2010). The Power of Identity. USA: Wiley-Blackwell.*

25. *Castles, S., & Miller, M. J. (2009). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (4th ed.). New York: The Guilford Press.*

26. *Czaika, M &Reinprecht, C. (2002). Migration Drivers: Why Do People Migrate? In: Introduction to Migration Studies "An Interactive Guide to the Literatures on Migration and Diversity". Peter Scholten (Ed). Switzerland: Springer.*

27. *Daly, H. E. (1991). Steady-State Economics: Second Edition With New Essays. Washington: Island Press.*

28. *Daly, H. E. (1991). Steady-State Economics: Second Edition With New Essays. Washington: Island Press.*

29. *Davies, M., Leavy, J., Mitchell, T. & Tanner, T. (2008). Social Protection and Climate Change Adaption. Briefing Note for Expert Group to the Commission on Climate Change and Development, Ministry for Foreign Affairs, Sweden. Institute of Development Studies.*

30. *De Haas, H. (2008). International Migration, Remittances and Development: Myths and facts. Third World Quarterly, 26, 1269-1284.*

31. *De Haas, H. (2014). Migration Theory Quo Vadis? International Migration Institute, University of Oxford, Working Paper.*

32. *Delanty, G. (2009). The Cosmopolitan Imagination: The Renewal of Critical Social Theory. UK: Cambridge University Press.*

33. *Dutta, S., Lanvin, B., León, R. L. & Wunsch-Vincent, S. (2024). Global Innovation Index 2024 Unlocking the Promise of Social Entrepreneurship. Edition (14). World Intellectual Property Organization (WIPO).*

34. *El Sady, H. M., El Behery, A. A. & Allam, B. S. (2023). The Impact of Currency Devaluation on the Stock Market Development and Foreign Indirect Investment: Evidence from Egypt. International Journal of Economic Development, 16, 1-35.*
35. *Fanon, F. (2008). Black Skin, White Masks. USA: Grove Press.*
36. *Folke, C., Biggs, R., Norström, A. V., Reyers, B., & Rockström, J. (2016). Social-ecological resilience and biosphere-based sustainability science. Ecology and Society, 21(3), 41.*
37. *Giddens, A. & Sutton, P. (2013). Sociology. (7th ed). Cambridge: polity Press.*
38. *Giddens, A. (1984). The Constitution of Society. Polity Press, Oxford.*
39. *Giddens, A. (1998). The Third Way: The Renewal of Social Democracy. London, Polity Press.*
40. *Global Sustainable Development Report 2023. Times of crisis, times of change: Science for accelerating transformations to sustainable development. (2023). United Nations: The Department of Economic and Social Affairs.*
41. *Golzar, J., Noor, S. & Tajik, O. (2022). Convenience Sampling, Sampling Method | Descriptive Research. IJELS, 1(2), 72- 77.*
42. *Habermas, J. (1984). The Theory of Communicative Action. Boston: Beacon Press.*
43. *Hall, S. (2012). Cultural Representations and Signifying Practices. New York: Sage.*
44. *Hawkes, J. (2001). The Fourth Pillar of Sustainability: Culture's Essential Role in Public Planning. Environmental Science, Sociology.*
45. *Heberle, R. (1938). The Causes of Rural-Urban Migration a Survey of German Theories. American Journal of Sociology, 43(6), 932- 950.*
46. *Honneth, A. (2015). The Struggle for Recognition: The Moral Grammar of Social Conflicts. USA: Cambridge, MIT Press.*
47. *IOM. (2024). CAPMAS, EU and IOM Launch the Implementation the National Survey of International Migration in Egypt funded by EU in Egypt. International Organization for Migration (IOM).*
48. *Kluckhohn, C & Kelly, W. H. (1945). The Concept of Culture. New York, Columbia Uni Press.*
49. *Kluckhohn, C., & Kroeber, A. L. (2020). Culture: A critical review of concepts and definitions. New York: Vintage Books.*
50. *Kosiński, L. & Prothero, R. M. (1974). People on the Move Studies on Internal Migration. New York: Routledge Revivals.*

51. *Kovalainen, A. (2000). [Review of The Corrosion of Character: The Personal Consequences of Work in the New Capitalism, by R. Sennett]. Acta Sociologica, 43(2), 175–177.*

52. *Lakshmanasamy, T. (2013). How Deep Is Caste Discrimination And Social Exclusion? Methodologies For Measuring Economic Deprivation of Dalits. IJDTSA, 1, 18- 34.*

53. *Lamont, M. & Moln´ar, V. (2002). The Study of Boundaries in the Social Sciences. Annual Review Sociology, 28, 95- 167 .*

54. *Lamont, M., Beljean, S. & Clair, M. (2014). What is missing? Cultural processes and causal pathways to inequality. Socio-Economic Review, 12(3), 573–608.*

55. *Lee, Everett S., (1966), A Theory of Migration. Demography. Vol. 3, No. 1, pp 47-57.*

56. *Levitas, R. (2005). The Inclusive Society? Social Exclusion and New Labour. London: Palgrave Macmillan.*

57. *Malinowski, B. (2002). A Scientific Theory of Culture and Other Essays. USA, Canada. Psychology Press, Routledge.*

58. *Marcuse, H. (1991). One-Dimensional Man. USA: Beacon Press.*

59. *Moayerian, N. (2020). Exploring the Connections between Community Cultural Development and Sustainable Tourism in Central Appalachia. Published doctoral dissertation, Blacksburg, Virginia, Polytechnic Institute and State University.*

60. *Negrea, Lips & Mauren, (2023). The Freedom and Prosperity "Equation Exploring the most durable path to development for countries around the world". Washington: Atlantic Counci.*

61. *Núñez. I. M. (2016). Culture as Social Capital for Development and Integration in Latin America. Contextualizaciones Latinoamericanas, 2 (8), 1- 11.*

62. *Odum, E.P. (1971) Fundamentals of Ecology. Third Edition, W.B. Saunders Co., Philadelphia.*

63. *Radcliffe, S. (2006). Culture and Development in a Globalizing World: Geographies, Actors and Paradigms. UK: Routledge.*

64. *Ravenstein, E. G. (1885). The Laws of Migration. Journal of the Statistical Society of London. 48(2), 167- 235.*

65. *Rawls, J. (2009). A Theory of Justice. Cambridge: Harvard University Press.*

66. *Rockström, J., Steffen, W., Noone, K., Persson, Å., Chapin III, F. S., Lambin, E., ... & Foley, J. A. (2009). A safe operating space for humanity. Nature, 461, 472-475.*

67. *Rohanachandra, Y. M. (2022). Economic recession: The Effects on Children and Adolescents. Sri Lanka Journal of Child Health, 51(3), 338-343.*

68. *Rostow, W. W. (1991). The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto. 3rd Edition. USA: Cambridge University Press.*

69. *Sachs, J., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G., Woelm, F. (2022). Global Sustainable Development Report 2022. From Crisis to Sustainable Development: the SDGs as Roadmap to 2030 and Beyond. Cambridge: University Printing House.*

70. *Sakr. D. (2020). Climate Change and Lessons Learned from COVID-19. Alternative Policy Solutions.*

71. *Samman, E. & Stewart, F. (2014). 'Inequality and development: an overview' in Bruce Currie-Alder, Ravi Kanbur, David Malone, and Rohinton Medhora (eds.), International Development, Ideas, Experience, and Prospects. USA: Oxford: OUP.*

72. *Schwab, K & Sala-i-Martín, X. (2017). The Global Competitiveness Report 2017–2018. Geneva: The World Economic Forum.*

73. *Sen, A. (2001). Development as Freedom. USA: Oxford University Press.*

74. *Silver, H. (1994). Social Exclusion and Social Solidarity: Three Paradigms. International Labour Review, 133(5-6), 531-578.*

75. *Skeldon, R. (2008). International migration as a tool in development policy: a passing phase?. Population and development review, 34(1), 1-18.*

76. *Stark, O. & Taylor, J. E. (1989). Relative Deprivation and International Migration. Demography, 26, 1–14.*

77. *Stone, L. O. (1969). Migration in Canada: Some Regional Aspects. Canada: The Queen's Printer. Ottawa.*

78. *Stone, L. O. (1974). What we know about Migration within Canada- A Selective Review and Agenda for Future Research. International Migration Review, 8(2), 267–281.*

79. *Streimikiene, D., Mikalauskiene. A. & Kiausiene, I. (2019). The Impact of Value Created by Culture on Approaching the Sustainable Development Goals. Sustainability, 11(22), 1- 25.*

80. *Sukhdev, P., Wittmer, H., Schroter-Schlaack, C., Nesshover, C., Bishop, J., ten Brink, P., Gundimeda, H., Kumar, P., Simmons, B., Eds. (2010). The Economics of Ecosystems and Biodiversity (TEEB). Mainstreaming the Economics of Nature: A Synthesis of the Approach, Conclusions and Recommendations of TEEB; Progress Press: Valletta, Malta.*

81. *Taylor, C. (1994). The Politics of Recognition. In Gutmann, A. (Ed), Multiculturalism and "The Politics of Recognition". USA: Princeton University Press.*

82. *Taylor, J. E. (1999).The New Economics of Labour Migration and the Role of Remittances in the Migration Process. International Migration, 37, 63- 88.*

83. *The NAP- GSP. (2018). National Adaptation plans in focus: Lessons from Egypt. Project Brife/ Fact Sheet.*

84. *Transparency International. (2024). Annual Report 2023. Transparency International .*

85. *Tylor, E. B. (2020). Primitive culture. Kindlers Literatur Lexikon (KLL). J.B. Metzler, Stuttgart.*

86. *UNDP. (2018). Climate Change Adaptation in the Arab States Best practices and lessons learned. Bangkok: UNDP.*

87. *UNDP. (2018). What Does It Mean to Leave No One Behind, A UNDP Discussion Paper and Framework for Implementation. Empowered Lives, Resilient Nations.*

88. *United Nations. (1987). Report of the World Commission on Environment and Development (WCED): Our Common Future. N Y. General Assembly. Resolution No. (A/42/427).*

89. *United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. Department of Economic and Social Affairs, Sustainable Development.*

90. *Vásquez, I., McMahon, F., Murphy, R. & Schneider, G. S. (2022). The Human Freedom Index (HFI). A Global Measurement of Personal, Civil, and Economic Freedom. USA: The Cato Institute and the Fraser Institute.*

91. *Waldinger, R. (2015). The Cross-Border Connection: Immigrants, Emigrants, and Their Homelands. Cambridge and London: Harvard University Press.*

92. *Young, I. M. (2022). Justice and the Politics of Difference. USA: Princeton University Press.*

93. *Zhu, Y., Bashir, S. & Marie, M. (2022). Assessing the Relationship between Poverty and Economic Growth: Does Sustainable Development Goal Can be Achieved?. Environ Sci Pollut Res, 29, 27613–27623.*